

نَيْلُ الْمَرَامِ

شرح

بُلُوغُ الْمَرَامِ مِنْ أَدِلَّةِ الْأَحْكَامِ

تأليف

محمد بن ياسين بن عبد الله

الجزء الرابع



موسم العراق للعلوم ٢١٨١

الطبعة الأولى

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م



محفوظ
١٩٩٢



نيل المرام
شرح
لمرغ الرام من أوله الألفاظ

حقوق الطبع محفوظة

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م



موصل عراق، تلفون ٢١٨١

شركة معمل ومطبعة الزهراء الحديثة المحدودة

عراق - موصل - شارع النجفي . هاتف : ٤٨٣٨ . ص.ب : ٤٦٢ . تليكس : ZAHRA 298064

نيل المرام

شرح

بلوغ المرام من أدلة الأحكام

تأليف

محمد بن ياسين بن عبد الله

الجزء الرابع

الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«كتاب البيوع»

«باب شروطه وما نهي عنه»

١- عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ قَالَ عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ) رواه البزار وصححه الحاكم.

الشرح:

قال النووي رحمه الله قال الماوردي: أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة وأياها أطيب؟ فيه ثلاثة مذاهب: أشبهها بمذهب الشافعي أن التجارة أطيب. قال: والأشبه عندي أن الزراعة أطيب لأنها أقرب إلى التوكل، وذكره الشاشي وصاحب البيان وآخرون.

قلت: في صحيح البخاري عن المقدم بن معدي كرب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود ﷺ كان يأكل من عمل يده) فالصواب ما نص عليه رسول الله ﷺ وهو عمل اليد.

فإن كان زراعاً فهو أطيب المكاسب وأفضلها، لأنه عمل يده ولأن فيه توكلًا كما ذكره الماوردي وقال: لأنه فيه نفعاً عاماً للمسلمين وللدواب وغيرهم ولأنه لا بد في العادة أن يؤكل منه بغير عوض فيحصل له أجره. وإن لم يكن ممن يعمل بيده بل يعمل له غلمانته وأجراؤه فاكسابه بالتجارة أفضل. والله أعلم.

روى الشيخان عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (لا يغرس مسلم غرساً ولا يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة)^(١).

(١) المجموع ص ٥٨-٥٩ ج ٩.

٢ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: (إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ، فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهَا تُطْلَى بِهَا السُّفُنُ وَتَذَهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: لَا هُوَ حَرَامٌ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوه فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ) متفقٌ عليه.

الشرح:

قال العيني رحمه الله قوله (عام الفتح وهو بمكة) جملة حالية وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة قيل يحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أعاده النبي ﷺ فيسمعه من لم يكن سمعه.

قوله (إن الله ورسوله حرم) لما كان أمر الله تعالى هو أمر رسوله وكان النبي ﷺ لا يأمر إلا بما أمر الله به كان كأن الأمر واحد. قوله (فقيل يا رسول الله أَرَأَيْتَ) أي أخبرني عن شحوم الميتة هل يحل بيعها لأن فيها منافع مقتضية لصحة البيع: (فقال لا) أي فقال النبي ﷺ (لا تبيعوها هو حرام) أي بيعها حرام.

هكذا فسر بعض العلماء منهم الشافعي رحمه الله. ومنهم من قال: يحرم الانتفاع بها فلا يجوز الانتفاع من الميتة أصلاً عندهم إلا ما خص بالدليل كالجلد إذا دبغ وسئل رسول الله ﷺ في هذا الحديث عن ثلاثة أشياء: الأول عن طلي السفن والثاني عن دهن الجلود والثالث عن الاستصباح كل ذلك بشحوم الميتة وكان سؤالهم عن بيع ذلك ظناً منهم أن بيع ذلك جائز لما فيه من المنافع كما جاز بيع الخمر الأهلية لما فيه من المنافع وإن حرم أكلها فظنوا أن شحوم الميتة مثل ذلك يحل بيعها وشراؤها وإن حرم أكلها فأخبر النبي ﷺ أن ذلك ليس كالذي ظنوا وأن بيعها حرام وثمرتها حرام إذ كانت نجسة نظيرة الدم والخمر مما يحرم بيعها وأكل ثمنها. وأما الاستصباح ودهن السفن والجلود بها فهو خلاف بيعها وأكل ثمنها إذا

كان ما يدهن بها من ذلك يغسل بالماء غسل الشيء الذي أصابته النجاسة فيطهره الماء هذا قول عطاء بن أبي رباح وجماعة من العلماء . ومن أجاز الاستصباح مما تقع فيه الفأرة علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم :

والاجماع قائم على أنه لا يجوز بيع الميتة والأصنام لأنه لا يحل الانتفاع بها ووضع الثمن فيها إضاعة مال ، وقد نهى الشارع عن إضاعته . إذا كسرت الأصنام وأمكن الانتفاع برضاها جاز بيعها عند بعض الشافعية وبعض الحنفية . واستدل بالحديث على أنه لا يجوز بيع ميتة آدمي مطلقاً حتى إنه لا يجوز الانتفاع بشيء من شعره وجلده وجميع أجزائه .

قال القرطبي : اختلف في جواز بيع كل محرم نجس فيه منفعة كالزبل والعذرة فمنع ذلك الشافعي ومالك وإجازة الكوفيون والطبري . وذهب آخرون إلى إجازة ذلك من المشتري دون البائع ورأوا أن المشتري أعذر من البائع لأنه مضطر إلى ذلك روى ذلك عن بعض الشافعية . واستدل بالحديث أيضاً من ذهب إلى نجاسة سائر أجزاء الميتة من اللحم والشعر والظفر والجلد والسن وهو قول الشافعي وأحمد . وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن ما لا تحمله الحياة لا ينجس بالموت كالشعر والظفر والقرن والحافر والعظم لأن النبي ﷺ كان له مشط من عاج وهو عظم الفيل وهو غير مأكول فدل على طهارة عظمه وما أشبهه . وأجيب بأن المراد بالعاج عظم السمك وهو الذيل قلت قال الجوهري : العاج من عظم الفيل وفي المحكم : العاج أنياب الفيل .

وروى الدارقطني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال (إنما حرم رسول الله ﷺ من الميتة لحمها فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به) . وروى أيضاً من حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها زوج النبي

ﷺ تقول (سمعت رسول الله ﷺ يقول لا بأس بمسك الميتة اذا دبغ ولا بأس بصوفها وشعرها وقرونها اذا غُسل بالماء) قوله (جملوه) بالجيم اي أذابوه من جملة الشحم أجمله جملاً وأجملت إجمالاً إذا أذبته واستخرجت دهنه وجملت أفصح من أجملت وهذا يدل على ان المراد بقوله هو حرام اي البيع لا الانتفاع وقال الكرمانى الضمير في باعوه راجع الى الشحوم باعتبار المذكور^(١).

٣- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (إذا اختلف المتبايعان وليس بينهما بينة فالقول ما يقول رب السلعة أو يتشركان) رواه الخمسة وصححه الحاكم.

الشرح:

قال في فتح العلام: وفي رواية يترادفان زاد ابن ماجه في روايته (والمبيع قائم بعينه) ولاحد (والسلعة كما هي).

قال وللعلماء كلام كثير على صحة الحديث قال ابن عبد البر في الاستذكار: أنه حديث منقطع لا يكاد يتصل وان كان الفقهاء قد عملوا به كل على مذهبه الذي تأوله فيه. وهو دليل على انه اذا وقع اختلاف بين البائع والمشتري في الثمن أمر المبيع أو في شرط من شروطها فالقول قول البائع مع يمينه لما عرف من القواعد الشرعية أن من كان القول قوله فعليه اليمين

وللعلماء في هذا الحكم الذي أفاده الحديث ثلاثة أقوال:

(الاول) أن القول قول البائع مطلقاً وهو ظاهر حديث الباب.

(الثاني) انها يتحالفان ويترادان المبيع.

(الثالث) فيه تفصيل وفرق بين الاختلاف في النوع أو الجنس أو الصفة وبين غيرها.

ومعنى التحالف أن يحلف البائع ما بعث منك بكذا ويحلف المشتري

(١) عمدة القاري ٥٤-٥٦ ج ١٢.

ما اشتريت منك بكذا وقيل غير ذلك .

والوجه في التحالف أن كل واحد مدعى عليه فيجب على كل واحد منها اليمين لنفي ما ادعى عليه وهذا مفهوم من قوله ﷺ (البنية على المدعي واليمين على من أنكر) والحاصل أن هذا حديث مطلق مقيد بأدلة الدعاوي كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(١).

٤- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ) متفق عليه.

الشرح :

قال العيني رحمه الله : ذكر ما يستفاد منه وهو ثلاثة أحكام :

(الأول) : ثمن الكلب احتج به جماعة على أنه لا يجوز بيع الكلب مطلقاً المعلم وغيره مما يجوز اقتناؤه أو لا يجوز وأنه لا ثمن له وإليه ذهب الحسن ومحمد بن سيرين والأوزاعي والشافعي وأحمد وآخرون وهو حدى الروایتين عن مالك . ورخص في ثمن كلب الصيد خاصة جابر وبه قال عطاء والنخعي .

وقال مالك في الموطأ أكره ثمن الكلب الضاري وغير الضاري لنهي النبي ﷺ عن ثمن الكلب . وفي المدونة : كان مالك رحمه الله يأمر ببيع الكلب الضاري في الميراث والديون والمغارم ويكره بيعه ابتداءً . وقال ابن حزم في المحلى : هو حلال للمشتري حرام على البائع ينتزع منه الثمن متى قدر عليه كالرشوة في دفع الظلم وفداء الأسير ومصانعة الظالم وفي البدائع من فقه الحنفية : وأما بيع ذي ناب من السباع سوى الخنزير كالكلب والفهد والأسد والنمر والذئب والهرو ونحوها فجائز عند أصحابنا . ثم عندنا لا فرق بين المعلم وغير المعلم في رواية الأصل فيجوز بيعه كيف ما كان . وروي عن أبي يوسف أنه لا يجوز بيع الكلب العقور كما روي عن أبي حنيفة فيه ثم على أصلهم تجب قيمته على قاتله واحتجوا بما روي

(١) فتح العلام ص ٤-٥ . ج ٢

عن عثمان بن عفان رضي الله عنه انه أغرم رجلا عن كلب قتله وبها روي
عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قضى في كلب صيد قتله رجل
باربعين درهما وقضى في كلب ماشية بكبش وضعف المخالفون لهم سند
هذين الأثرين .

(الحكم الثاني) : مهر البغي وهو ما يعطى على النكاح المحرم فاذا
كان محرماً ولم يستبح بِعَقْدٍ حرمت المعاوضة عليه ولا تحل لأنه ثمن عن محرم
وقد حرم الله الزنا وهذا مجمع على تحريمه بلا خلاف .

(الحكم الثالث) : حلوان الكاهن وهو حرام لان النبي ﷺ نهى عن
إتيان الكهان مع أن ما يأتون به باطل قال تعالى (هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن
نَزَّلَ الشَّيَاطِينُ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ
كَادِبُونَ) ^(١) .

حذ العوض على مثل هذا ولو لم يكن منبياً عنه من أكل المال
بالسحر ولأن الكاهن يقوّن مالا ينتفع به ويعان بها يعطاه على
مالا يحل ^(٢) .

٥- وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه كان على جمل له قد أغيا
فأراد أن يسيبه قال فلحقني النبي ﷺ فدعاني وضربه فسار سيرا لم يسر مثله
وقال : بعينه بأوقية؟ قلت : لا . ثم قال بعينه فبعته بأوقية واشترطت
حملانه إلى أهلي فلما بلغت أتيته بالجمل فنقدني ثمنه ثم رجعت فأرسل في
أثري فقال : أتراني ما كسبتك لأخذ جملك؟ خذ جملك ودراهمك فهو لك
متفق عليه وهذا السياق لمسلم .
الشرح :

قال النووي رحمه الله : حديث جابر حديث مشهور احتج به أحمد
وموافقه في جواز بيع الدابة ويشترط البائع لنفسه ركوبها . وقال مالك :
يجوز ذلك اذا كانت مسافة الركوب قريبة وحمل هذا الحديث على هذا .
وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون لا يجوز ذلك سواء قلت المسافة أو كثرت

(١) الشعراء / ٢٢١-٢٢٣ .

(٢) عمدة القاري . ص ٥٨-٦٠ . جزء ١٢

ولا ينعقد البيع واحتجوا بالحديث الصحيح في النهي.
وبالحديث الآخر في النهي عن بيع وشرط وأجابوا عن
قضية عين تطرق إليها احتمالات قالوا: ولأن النبي ﷺ
الضمن ولم يرد حقيقة البيع قالوا: ويحتمل أن الشرط لم يكن
وانما يضر الشرط إذا كان في نفس العقد ولعل الشرط كان
ثم تبرع ﷺ بإركابه قوله ﷺ (بعبية بوقية) هكذا هو في
وهي أشهر. وفيه أنه لا بأس بطلب البيع من مالك السلعة
للبيع (قوله استثنيت حملانه) هو ضم الحاء أي الحمل عليه
ماكستك) قال أهل السنة المماكسة هي المكاملة في النقص
وأصلها النقص ومنه مكس الظالم وهو ما ينقصه ويأخذه من الناس
(قوله فبعته بوقية وفي رواية بخمس أواق وزادني أوقية وفي
ودرهم أو درهمين وفي بعضها بأوقية ذهب. قال: ولا يرد الحكم
ويحتمل أن يكون هذا كله زيادة على الأوقية كما قال رضي الله عنه
زال يزيدني (قوله على أن لي فقار ظهره) هو بقاء مفتوحة
خرزانة أي مفاصل عظامه واحدها فقارة (قوله فقلت له يا
عروس) هكذا يقال للرجل عروس كما يقال ذلك للمرأة لفظة
يختلفان في الجمع فيقال رجل عروس ورجال عُرُس بضم
وامرأة عروس ونسوة عرائس (قوله ﷺ لبلال أعطه أوقية من
فيه جواز الوكالة في قضاء الديون وأداء الحقوق. وفيه استحباب
أداء الدين وإرجاح الوزن^(١).

قال جابر رضي الله عنه (فقلت لاتفارقني زيادة رسول الله ﷺ قال
فكان في كيس لي فأخذه أهل الشام يوم الحرة)^(٢).
٦- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا عَبْدًا لَهُ عَدُوٌّ لَهُ لَمْ يَكُنْ

(١) شرح مسلم. ج ٧. ص ٢٩-٣٣.

(٢) شرح مسلم. ج ٧. ص ٢٩-٣٣.

لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَدَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ (فَبَاعَهُ) مُتَمَقِّعٌ عَلَيْهِ .

الشرح :

قال العيني رحمه الله : العمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم لم يروا ببيع المدبر ناساً وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وكره قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ بيع المدبر وهو قول سفيان الثوري والأوزاعي وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة إلى أنه ليس للسيد أن يبيع مدبره واحتجوا بما رواه الدارقطني من رواية عبدة بن حسان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ (المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث) .

٧- وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّ فَارَةَ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ فِيهِ فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا فَقَالَ : أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَزَادَ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ (فِي سَمْنٍ جَامِدٍ) .

٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَقَعَتْ الْفَارَةُ فِي السَّمْنِ فَإِنْ كَانَ جَامِداً فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَإِنْ كَانَ مَائِغاً فَلَا تَقْرُبُوهُ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَقَدْ حَكَّمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ بِأَلْفِهِمْ .
الشرح :

قال النووي رحمه الله : الدهن النجس ضربان (ضرب) نجس العين كودك الميتة فلا يجوز بيعه بلا خلاف ولا يطهر بالغسل (الضرب الثاني) متنجس بالمجاورة كالزيت والسيرج والسمن ودهن الحيوان وغيره . فهذا كله هل يطهر بالغسل؟ فيه وجهان مشهوران أحدهما يطهر كله والثاني لا يطهر، وما استدلوا به للمذهب من أن الدهن المتنجس لا يطهر بالغسل الحديث الشريف في الفارة تقع في السمن، فلم يأمر النبي ﷺ بالغسل مع نهيه عن إضاعة المال . قال إمام الحرمين : أضيق الأئمة الخلاف في جواز الاستصباح وفيه تفصيل عندي فإن كان السراج الذي فيه الدهن النجس بعيداً بحيث لا يلقى دخانه المتنجس به فَنَسْتُ أرى لتحريم هذا وجهاً فإن

الانتفاع بالنجاسات لا يمنع وكيف يمنع مع تجويز تزبيل الأرض وتدميلها بالعدرة! ولعل الخلاف في جواز الاستصباح ناشيء من لحقوق الدخان وفيه تفصيل ولا يمنع على بعد أن يطرد والخلاف في جواز الاستصباح وإن بعد السراج لأن هذا ممارسة نجاسة مع الاستغناء عنها. بخلاف التزبيل فإنه لا يسد مسده شيء فكان في حكم الضرورة.

(مذاهب العلماء في بيع الزيت النجس والسمن النجس) ذكرنا أن المشهور من مذهبنا أنه لا يمكن غسله ولا يصح بيعه وبه قال مالك وأحمد وجهاهير العلماء وفي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله والليث بن سعد يمكن غسله ويجوز بيعه قبل غسله كالثوب المتنجس، وكما يجوز الاستصباح به والوصية به والصدقة والهبة. وقال داود: يجوز بيع الزيت دون السمن. قال النووي: واحتج أصحابنا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال (إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه) حديث صحيح.

وبحديث الفأرة تقع في السمن وبالقياس على اللبن والخل ونحوهما إذا وقعت فيها نجاسة. والجواب عن قياسهم على الثوب أنه يمكن غسله بالاجماع بخلاف الدهن ولأن المنفعة المقصودة بالثوب هي اللبس وهو حاصل مع أنه نجس والمنفعة المقصودة بالزيت الأكل وهو حرام^(١).

٩- وعن أبي الزبير رحمه الله قال سألت جابراً رضي الله عنه عن ثمن السُّنُور والكَلْبِ فَقَالَ: (زَجَرَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ) رواه مسلم والنسائي وزاد (إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ).

الشرح:

قال النووي رحمه الله: بيع الهرة الأهلية جائز بلا خلاف عندنا إلا ما حكاه البغوي عن ابن العاص أنه قال لا يجوز. وقال ابن المنذر أجمعت الأمة على أن اتخاذه جائزاً، ورخص في بيعه ابن عباس وابن سيرين وأبو حنيفة

(١) المجموع. ص ٢٥٦-٢٥٨. ج ٩.

والشعر . مالك وأحمد وآخرون وكرهت طائفة بيعه منهم أبو هريرة ومجاهد
وعند روى واحتج من منعه بحديث أبي الزبير قال (سألت جابرا عن ثمن
الكلب النور فقال : زجر النبي ﷺ عن ذلك) رواه مسلم .

في النووي واحتج أصحابنا بأنه ظاهر منتفع به ووجد فيه جميع
شروط البيع بالنيار فحاز بيعه كالخمار والبغل . (والجواب) عن الحديث من
روى (البيهقي) : جواب أبي العباس بن العاص وآخرين أن المراد الهرة
البيضاء . فلا يصح بيعها لعدم الانتفاع بها إلا على الوجه الضعيف
القائل . بجواز أكلها .

(والإمام) : أن المراد نهي تنزيه والمراد النهي على العادة بتسامح الناس
في (بيع) أنفق أصحابنا وغيرهم على أنه لو كان للشخص كلاب فيها
منفعة تساحة ككلب الصيد والزرع فمات قسمت بين ورثته كما يقسم
السرجهين وجلود الميتة وغير ذلك من النجاسات المنتفع بها .

المراد : الكلاب المنتفع به والسرجهين ونحوها من النجاسات جائزة
بالتسليم . وفي إجارة الكلب وهبته وجهان أحدهما البطلان ، ويورث
الذليل . ف . قال الداري : يجوز قسمة الكلاب وليست ببيعاً وقال
السيوطي إذا مات وخلف كلاباً ففيه ثلاثة أوجه أحدهما يقسم بالقيمة
والثاني يقسم على طريق الانتفاع وقيل على طريق نقل اليد والثالث :
لا يقسم بل يترك بين الورثة كما لو خلف ورثة وجوهرة لا تقسم بل تترك
بيهم . قال النووي : والأصح : أنها تقسم باعتبار قيمتها عند من يرى لها
قيمة كما في نظائره . والله اعلم .

قال الشافعي والأصحاب لا يجوز اقتناء الكلب الذي لا منفعة به
ويجوز اقتناء الكلب للصيد أو الزرع أو الماشية^(١) . والله اعلم .

١٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ (جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ : إِنِّي
كَانْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةٌ فَأَعْيَيْنَنِي فَقُلْتُ : إِنَّ أَحَبَّ

(١) المجموع . ص ٢٤٨-٢٥٣ ج ٩ .

أَهْلِكَ أَنْ أُعِدَّهَا لَهُمْ وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ، فَذَهَبَتْ رَيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا
فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبُوا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فَقَالَتْ
إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ
فَاخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنِّي الْوَلَاءُ
لِمَنْ أَعْتَقَ فَفَعَلْتُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي لُحَا
فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطَ
لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ
وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ وَعِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ: (إِشْتَرِيَهَا وَأَعْتِقْهَا
وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ).

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: قيل أراد النبي ﷺ بذلك الزجر والتوبيخ
لهم لانه ﷺ كان قد بين لهم حكم الولاء وأن هذا الشرط لا يحل، فلم
ظهرت منهم المخالفة قال لعائشة رضي الله عنها ذلك، ومعناه لا تبالي لأن
اشتراطهم مخالف للحق فلا يكون ذلك للاباحة، بل المقصود الاستهانة
وعدم المبالاة بالاشتراط وأن وجوده كعدمه. وفي قوله ﷺ (وإنما الولاء لمن
أعتق) دليل على حصر الولاء فيمن أعتق لا يتعداه إلى غيره. قوله ﷺ
(مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ) أي في شرعه الذي كتبه على العبد

وحكمه أعم من ثبوته بالقرآن الكريم أو السنة المطهرة (فهو باطل وإن كان
مائة شرط قضاء الله أحق) بالاتباع من الشروط المخالفة لحكم الله^(١).

١١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (نَهَى عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ
الْأَوْلَادِ فَقَالَ: لَا تَبَاعُ، وَلَا تُوهَبُ، وَلَا تُورَثُ، يَسْتَمْتَعُ بِهَا مَا بَدَّاهُ فَإِذَا

(١) سبل السلام ص ١٠-١١ ج ٣.

مَاتَ فِيهِ حُرَّةٌ) رَوَاهُ مَالِكٌ وَالْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ: رَفَعَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ فَوَهِمَ.
 ١٢- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِينَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ
 وَالنَّبِيِّ ﷺ حَتَّى لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا) رَوَاهُ الْإِسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِقُطَنِيُّ
 وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

الشرح:

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْمُعْتَمَدُ فِي تَحْرِيمِ بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ مَا رَوَاهُ
 مَالِكٌ وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ وَإِجْمَاعِ التَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى
 تَحْرِيمِ بَيْعِهَا. وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّ الْإِجْمَاعَ بَعْدَ
 الْخِلَافِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ. وَحِينَئِذٍ يَسْتَدِلُّ بِهَذَا الثَّابِتُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 بِالْإِجْمَاعِ عَلَى نَسْخِ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ فِي جَوَازِ بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ
 وَغَيْرُهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَبْعَهَا كَانَ مَبَاحًا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي
 آخِرِ حَيَاتِهِ، وَلَمْ يَشْتَهَرْ ذَلِكَ النَّهْيُ إِلَى زَمَنِ عُمَرَ فَلَمَّا بَلَغَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 النَّهْيُ نَهَاهُمْ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ اعْلَمْ^(١)

١٣- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَزَادَ فِي رِوَايَتِهِ (وَعَنْ بَيْعِ ضِرَابِ
 الْجَمَلِ)...

١٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ
 عَسْبِ الْفَحْلِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

الشرح:

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ (قوله نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء
 وفي رواية عن بيع ضراب الجمل وعن بيع الماء والأرض لتحريث وفي رواية
 لا يمنع فضل الماء يمنع به الكلاء وفي رواية: لا يباع فضل الماء يباع به
 الكلاء).

(١) المجموع. ص ٢٦٤. ج ٢.

أما النهي عن بيع فضل الماء يمنع به الكلاً فمعناه : أن تكون لأنسان
بئر مملوكة له بالغلاة وفيها ماء فاضل عن حاجته ويكون هناك كلاً ليس
عنده ماء الا هذا فلا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا اذا حصل لهم
السقي من هذا البئر فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية ويجب بذله لها
بلا عوض لانه إذا منع بذله امتنع الناس من رعي ذلك الكلاً خوفاً على
مواشيهم من العطش ويكون بمنعه الماء مانعاً من رعي الكلاً .

(قوله نهى عن ضراب الجمل) معناه عن إجرة ضرابه وهو عسب
الفحل المذكور في حديث آخر وهو بفتح العين وإسكان السين المهملتين
وبالباء الموحدة . وقد اختلف العلماء في إجارة الفحل وغيره من الدواب
للضراب فقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وآخرون : استجاره لذلك
باطل وحرام ولا يستحق فيه عوض ولو اكره المستاجر لا يلزمه المسمى من
إجرة ولا إجرة مثل ولا شيء من الأموال .

قالوا : لانه يمرر بجهول وغير مقدور على تسليمه . وقال جماعة من
الصحابة والتابعين ومالك وآخرون - يجوز استجاره لضراب مدة معلومة
ولضربان معلومة لأن الحاجة تدعو إليه وهي منفعة مقصودة وحملوا النهي
على التنزيه والحث على مكارم الأخلاق كما حملوا عليه ما قرنه به من النهي
عن إجارة الارض^(١) والله أعلم .

١٥- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ
وَكَانَ يَبْعُ يَبْتَاغُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ : كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاغُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ
النَّاقَةُ ثُمَّ تُنْتَجِ فِي بَطْنِهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

الشرح :

قال العيني رحمه الله اعلم أن قوله (وكان يبع) . . . إلى آخره هكذا
وقع في الموطأ تفسيراً متصلاً بالحديث وقال الاسماعيل وهو مدرج يعني أن
التفسير من كلام نافع . رواه الخطيب من طريق أبي سلمة البنودكي

(١) شرح مسلم . ج٩ . ص ٤٤٩-٤٥١ .

حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله أن أهل الجاهلية كانوا يتاعون الجزور إلى جبل الحبلة وإن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك).

وقال به مالك والشافعي وجماعة وهو أن يبيع بضمن إلى أن تلد الناقة وقال آخرون: أن يبيع بضمن إلى أن تحمل الدابة وتلد ويحمل ولدها ولم يشترطوا وضع حمل الولد وقال أحمد واسحق وآخرون: هو بيع ولد نكاح الناقة. والمنع في هذا أنه بيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه (١).
١٦- وَعَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبَيْتِهِ (متفق عليه).

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: (الولاء) بفتح الواو هو ولاء العتق أي وهو إذا مات المعتق ورثه معتقه كانت العرب تنبهه وتبيعه فنهى عنه لأن الولاء كالنسب لا يزول بالازالة ذكره في النهاية (٢).

١٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَبِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
الشرح:

قال النووي رحمه الله: أما بيع الخصاة ففيه ثلاث تأويلات: (أحدهما) أن يقول: بعتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الخصاة التي أرميها أو بعتك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الخصاة.

(والثاني) أن يقول: بعتك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الخصاة.

(والثالث) أن يجعل نفس الرمي بالخصاة بيعاً فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالخصاة فهو بيع منك بكذا.

(١) عمدة القاري، ج ١١، ص ٢٦٦.

(٢) سبل السلام، ج ٣، ص ١٤-١٥.

وأما النهي عن بيع الغرر فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع ويدخل فيه مسائل كثيرة كبيع المعدوم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم ملك البائع عليه وبيع السمك في الماء الكثير ونظائر ذلك فكل هذا بيعه باطل لانه غرر من غير حاجة.

وقد يحتمل بعض الغرر تبعاً إذا دعت اليه حاجة كالجهل بأساس الدار وكما اذا باع الشاة الحامل والتي في ضرعها لبن فإنه يصح البيع لأن الأساس تابع للظاهر من الدار ولأن الحاجة تدعو إليه فإنه لا يمكن رؤيته وكذا القول في حمل الشاة ولبنها. وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر يسير منها أنهم أجمعوا على صحة بيع الجبة المحشوة وإن لم يدحشوها ولو بيع حشوها بانقراذه لم يجز. وأجمعوا على جواز إجارة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهراً مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً وقد يكون تسعة وعشرين وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالاجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وفي قدر مكثهم. وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء بالعوض مع جهالة قدر المشروب واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا. وأجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطون والطيور في الهواء. قال العلماء:

مدار البطلان بسبب الضرر والصحة مع وجوده على ما ذكرناه وهو أنه: إن دعت حاجة إلى ارتكاب الضرر ولا يمكن الاستغناء عنه إلا بمشقة وكان الضرر يسيراً جاز البيع وإلا فلا.

واعلم أن بيع الملامسة وبيع المنابذة وبيع حبل الحبل وبيع الحصاة وعشب الفحل وأشباهها من البيوع التي جاءت فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهي عن بيع الغرر ولكنها أفردت بالذكر ونهي عنها لكونها من بيعات الجاهلية المشهورة . والله أعلم.

١٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (مَنْ اشْتَرَى طَعَاماً فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

المشرح:

قال النووي رحمه الله قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن من اشترى طعاماً فليس له أن يبيعه حتى يقبضه، قال: واختلفوا في غير الطعام على أربعة مذاهب (أحدها) لا يجوز بيع شيء قبل قبضة سواء جميع المبيعات كما في الطعام قاله الشافعي ومحمد بن الحسن.

(والثاني) يجوز بيع كل مبيع قبل قبضه إلا المكيل والموزون قاله عثمان بن عفان (رضي الله عنه) وسعيد بن المسيب والحسن والحكم وحماد والاوزاعي وأحمد وإسحق رحمهم الله.

(والثالث) لا يجوز بيع مبيع قبل قبضه إلا الدور والأرض قاله أبو حنيفة وأبو يوسف.

(والرابع) يجوز بيع كل مبيع قبل قبضه إلا المأكول والمشروب قاله مالك وأبو ثور قال ابن المنذر وهو أصح المذاهب لحديث النهي عن بيع الطعام قبل أن يُستوفي. واحتج لما لك وموافقيه. بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال (من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه) رواه البخاري ومسلم.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال (أما الذي نهى عنه النبي ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس وأحسب كل شيء مثله) رواه البخاري ومسلم. وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ (إذا ابتعت طعاماً فلا تبعه حتى تستوفيه) رواه مسلم. قالوا فالتنصيص في هذه الأحاديث يدل على أن غيره بخلافه قالوا: وقياساً على ما ملكه بإرث أو وصية وعلى إجارته قبل قبضه وعلى بيع الثمر قبل قبضه.

واحتج أصحابنا بحديث حكيم بن حزام رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال (لا تبع ما لم يقبضه) وهو حديث حسن وبحديث زيد بن ثابت رضي

الله عنه أن النبي ﷺ نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يجوزها التجار إلى رحالهم) رواه أبو داود. وبالقياص على الطعام. والجواب على احتجاجهم بأحاديث النهي عن بيع الطعام من وجهين:

(أحدها) أن هذا استدلال بداخل الخطاب والتنبيه مقدم عليه فانه اذا نهى عن بيع الطعام مع كثرة الحاجة اليه فغيره أولى.

(والثاني) ان النطق الخاص مقدم عليه كما في حديث زيد وحكيم رضي الله عنهما. والجواب عن بيع الميراث والموصى به فلان الملك غير مستقر فيها. بخلاف المبيع والله اعلم.

واحتج لابي حنيفة رحمه الله باطلاق النصوص ولانه لا يتصور تلف العقار بخلاف غيره^(١).

١٩- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حَبَانَ. وَلَأَبِي دَاوُدَ (مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْ كَسُهَا أَوْ الرُّبَا).

الشرح:

قال النووي رحمه الله: لا يجوز بيعتان في بيعة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال (نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة) فيحتمل أن يكون المراد به أن يقول بعثك هذا بألف نقداً أو بألفين نسيئة فلا يجوز للخبر لأنه لم يعقد على ثمن معلوم. ويحتمل أن يكون المراد به ان يقول بعثك هذا بألف على أن تبيعني دارك بألف فلا يصح للخبر ولانه شرط في عقد وذلك لا يصح فإذا سقط وجب أن يضاف إلى ثمن السلعة بازاء ماسقط من الشرط وذلك مجهول فاذا أضيف إلى الثمن صار مجهولاً فبطل قال النووي وقد نص الشافعي على هذين التأويلين في مختصر المزني^(٢).

قال الصنعاني رحمه الله: وعلة النهي على الأول عدم استقرار الثمن

(١) المجموع. ج ٩. ص ٢٩٥-٢٩٧.

(٢) المجموع. ج ٩. ص ٣٧٥-٣٧٧.

ولزوم الربا عند من يمنع بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لاجل النساء وعلى الثاني لتعليقه بشرط مستقبل يجوز وقوعه وعدم وقوعه فلم يستقر الملك وقوله (فله أو كسهما أو الربا) يعني انه إذا فعل ذلك فهو يخلو من أحد الأمرين: اما الأوكس الذي هو أخذ الأقل أو الربا وهذا مما يؤيد التفسير الأول^(١).

٢٠- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال قال رسول الله ﷺ (لا يخل سلف ويبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع مالم يضمن عندك) رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وأخرجوه في علوم الحديث من رواية أبي حنيفة عن عمرو المذكور بلفظ (نهى عن بيع وشرط) ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في الأوسط وهو غريب.

الشرح:

قال في شرح زاد الملقح من فقه السادة الحنابلة باب الشرط في البيع: والشرط هنا إلزام أحد المتعاقدين الآخر بسبب العقد ماله فيه منفعة ومحل المعتبر منها صلب العقد وهو ضربان: الاول منها صحيح وهو ماوافق مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع: (احدهما) شرط مقتضى البيع كالتقابض وحلول الثمن فلا يؤثر فيه لانه بيان وتأكيذ لمقتضى العقد.

(الثاني) شرط ماكان من مصلحة العقد كالرهن المعين وكتأجيل ثمن او بعضه الى مدة معلومة وكشرط صفة في المبيع فان وفى بالشرط والا فلصاحبه الفسخ او أرش فقد الصفة وإن تعذر رد تعين إرش وإن شرط صفة. فإن أعلى منها فلا خيار.

(والثالث) شرط لبائع نفعاً معلوماً نحو أن يشترط البائع سكن الدار او نحوها شهراً وحملاته البعير أو نحوه إلى موضع معين لما روى جابر رضي الله عنه أنه باع النبي ﷺ جملاً واشترط ظهره إلى المدينة) متفق عليه وللبائع

(١) سبل السلام ج٣. ص ١٦.

إجارة وإعارة ما استثنى وإن تعذر انتفاعه بسبب فعله إجارة المثل له .
 قال : وإن جمع بين شرطين من غير النوعين الأولين كحمل حطب
 وتكسيه وخياطة ثوب وتفصيله بطل البيع لما روى أبو داود والترمذي عن
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال (لا يحل سلف وبيع
 ولا شرطان في بيع ولا بيع ماليس عندك) قال الترمذي حديث حسن
 صحيح . ومنها فاسد : وهو ما ينافي مقتضى العقد وهو ثلاثة أنواع :
 أحدها : يبطل العقد من أصله كاشتراط أحدهما على الآخر عقداً آخر
 كسلف أي سلم وقرض وبيع وإجارة وصرف للثمن أو غيره وشركة وهو
 بيعتان فيبيعة المنهي عنه قاله أحمد رحمه الله .

الثاني : ما يصح معه البيع كشرط أن لا خسارة عليه أو متى نفق البيع
 والا رده أو شرط أن لا يبيع المبيع ولا يهبه أو شرط البائع على المشتري أن
 يبيع المبيع أو يهبه بطل الشرط وحده لقول النبي ﷺ (من اشترط شرطاً
 ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط) متفق عليه . ولم يبطل
 العقد^(١) .

قال في سبل السلام وفي النهاية (لا يحل سلف وبيع) وهو مثل أن
 يقول : بعتك هذا العبد بألف على أن تسلفني ألفاً في متاع ، أو على أن
 تقرضني ألفاً لأنه يقرضه ليحايبه في الثمن فيدخل في حد الجهالة ولأن كل
 قرض جرم منفعة فهو ربا ولأن في العقد شرطاً ولا يصح . وقوله (ولا شرطان
 في بيع) فسر في النهاية بأنه كقولك : بعتك هذا الثوب نقداً بدينار ونسيئته
 بدينارين وهو كالبيعتين فيبيعة . والثالثة قوله (ولا ربح مالم يضمّن) قيل
 معناه مالم يملك وذلك هو الغصب فإنه غير ملك للغاصب فإذا باعه وربح
 في ثمنه لم يحل الربح وقيل معناه مالم يقبض لأن السلعة قبل قبضها ليست
 في ضمان المشتري إذا اتلفت تلفت من مال البائع والرابعة قوله (ولا بيع

(١) شرح زاد المتقاع . ج ٢ . ص ١٧٠-١٧١ .

ماليس عندك) قد فسرهما حديث حكيم بن حزام عند أبي داود والنسائي أنه قال : قلت يا رسول الله يأتي الرجل فيزيدني المبيع ليس عندي فأبتاع له من السوق قال (لا تبع ما ليس عندك) فدل على أنه لا يحل بيع الشيء قبل أن يملكه^(١).

٢١- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعَرْبَانِ) رَوَاهُ مَالِكٌ قَالَ بَلَّغَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِهِ .
الشرح :

قال النووي رحمه الله : عَرَبُونَ بفتحهما وهو عجمي معرب وهو أن يشتري شيئاً ويعطي البائع درهماً أو دراهم ويقول : إن تم البيع بيننا فهو من الثمن وإلا فهو هبة لك قال أصحابنا : إن قال هذا الشرط في نفس العقد فالبيع باطل وإن قاله قبله ولم يتلفظ به حالة العقد فهو بيع صحيح هذا مذهبنا وحكاة ابن المنذر عن ابن عباس والحسن ومالك وأبي حنيفة وهو يشبه قول الشافعي . قال وروينا عن ابن عمر وابن سيرين جوازه قال : وقد روينا عن نافع بن عبد الحارث أنه اشترى داراً بمكة من صفوان بن أمية بأربعة آلاف فان رضي عمر فالبيع له وإن لم يرضى فلصفوان اربعمائة قال ابن المنذر وذكر لأحمد بن حنبل حديث عمر فقال أي شيء أقدر أقول ؟ .

وقال الخطابي : اختلف الناس في جواز هذا البيع فابطله مالك والشافعي للحديث ولما فيه من الشرط الفاسد والفرق وأكل أموال الناس بالباطل ، وعن عمر وابن عمر جوازه ومال إليه أحمد بن حنبل والله سبحانه وتعالى أعلم^(٢).

٢٢- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : (ابْتَعْتُ زَيْتاً فِي السُّوقِ فَلَمَّا اسْتَوْفَيْتُهُ تَبَغَّيَ رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رُبْحاً حَسَناً فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ

(١) سبل السلام . ج ٣ . ص ١٧ .
(٢) : المجموع . ج ٩ . ص ٣٦٨-٣٦٩ .

الرَّجُلِ فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي فَالْتَفَتُ فَإِذَا هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فَقَالَ :
لَا تَبْعُهُ حَيْثُ ابْتَعْتَهُ حَتَّى تَحُوزَهُ إِلَى رِحْلِكَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ
السُّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاغُ حَتَّى يَحُوزَهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ
وَاللَّفْظُ لَهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ وَالْحَاكِمُ .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : مذهبنا أنه لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه عقاراً
كان أو منقولاً لا بإذن البائع ولا بغير إذنه ، لا قبل أداء الثمن ولا بعده . وأما
الرهن والهبة ففيهما وجهان أصحهما لا يصحان ولا بد من استئناف قبض
الهبة ، قال أصحابنا : كما لا يجوز بيع المبيع قبل القبض لا يجوز جعله إجرة
ولا عوضاً في صلح ولا إسلامه في شيء ولا التولية فيه ولا الاشتراك على
الأصح .

(فرع) يجوز للمالك بيع جميع الأمانات قبل قبضها لأن الملك فيها تام
وهي كالوديعة في يد المودع ومال الشركة والقراض في يد الشريك والعامل .
ولو ورث مالا فله بيعه قبل قبضه إلا إذا كان المورث لا يملك بيعه أيضاً بان
اشتراه ولم يقبضه ، ولو اشترى من مورثه شيئاً ومات المورث قبل التسليم
فله بيعه قبل قبضه سواء كان على المورث دين أم لا فإن كان عليه دين
تعلق الغريم بالثمن فإن كان له وارث آخر لم ينفذ بيعه في قدر نصيب
الآخر حتى يقبضه . ولو أوصى له إنسان بهال فقبل الوصية بعد موت
الموصي فله بيعه قبل قبضه ، وإن باعه بعد الموت وقبل القبول جاز إن قلنا
تملك الوصية بالموت وإن قلنا بالقبول أو موقوف فلا^(١) .

٢٣- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : (قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ
بِالْبَقِيعِ فَأَبِيعُ بِالذَّنَائِرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمِ وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخْذُ الذَّنَائِرِ أَخِذُ
مِنْ هَذَا وَأَعْطِي هَذَا مِنْ هَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ
يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ) رَوَاهُ الْخَمِيسَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

(١) : المجموع . ج ٩ . ص ٢٨٨-٢٩٠ .

الشرح:

قال في المذهب: وإن كان ثمناً في بيع ففيه قولان قال في الصرف: يجوز بيعه قبل القبض لما روى ابن عمر كنت أبيع الأبل بالبقيع بالدنانير فأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم فأخذ الدنانير فقال رسول الله ﷺ لا بأس ما لم تفرقا وبينكما شيء) ولأنه لا يخشى انفساخ العقد فيه بالهلاك، فصار كالبيع بعد القبض وروى المزني في جامع الكبير أنه لا يجوز لأن ملكه غير مستقر عليه، لأنه قد ينفسخ البيع فيه بتلف المبيع أو بالرد بالعيب فلم يجوز بيعه كالمبيع قبل القبض.

قال النووي رحمه الله: إن منعنا الاستبدال عن الدراهم فذلك إذا استبدل عنها عرضاً فلو استبدل نوعاً منها بنوع أو استبدل الدراهم عن الدنانير فوجهان لاستوائيهما في الزواج وإن جوزنا الاستبدال فلا فرق بين

بدل وبدل ثم ينظر إن استبدل ما يوافقهما في علة الربا كدنانير عن دراهم اشترط قبض البدل في المجلس^(١).

٢٤- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّجْشِ)

متفق عليه.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: ويقال نجش ينجش نجشاً من باب نصر ينصر وفي الزاهر أصل النجش مدح الشيء واطراؤه، وفي الجامع: أصله من الاختل يقال: نجش الرجل إذا اختل. ويقال: أصل النجش الاثارة وسمي الناجش ناجشاً لأنه يثير الرغبة في السلعة ويرفع ثمنها.

قال: ولا خيار فيه إذا وقع خلافاً لما لك وابن حبيب وعن مالك أنها له الخيار إذا علم وهو عيب من العيوب كما في المصراة.

وقال أهل الظاهر البيع باطل مردود على بائعه إذا ثبت ذلك عليه

(١) المجموع. ج ٩. ص ٢٩٧-٢٩٩.

قال: فاما البيع والشراء فيمن يزيد فلا بأس فيه في الزيادة على زيادة أخيه^(١).

٢٥- (وعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة وعن الثنيا إلا أن تعلم). رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه الترمذي.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: وقال ابو عمرو أجمعوا على تحريم بيع العنب بالزبيب وعلى تحريم بيع الحنطة في سنبها بحنطة صافية وهو المحاقلة وسواء عند جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر أو مقطوعاً. وقال أبو حنيفة رحمه الله ان كان مقطوعاً جاز بيعه بمثله من اليابس وقال ابن بطال: أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع التمر على رؤس النخل بالتمر مزابنة وقد نهى عنه وأما رطب ذلك مع يابسه إذا كان مقطوعاً وأمكن فيه المماثلة فجمهور العلماء لا يجوزون بيع شيء من ذلك بجنسه لا متماثلاً ولا متفاضلاً وبه قال أبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة يجوز بيع الحنطة والرطوبة باليابسة والتمر بالرطب مثلاً بمثل ولا يميزه متفاضلاً^(٢).

٢٦- وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة والمخابرة والملازمة والمنابدة والمزابنة) رواه البخاري.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: قال ابن بطال أجمعوا أنه لا يجوز بيع الزرع أخضر إلا القصيل للدواب. وأجمعوا أنه يجوز بيع البقول إذا قطعت من الأرض وأحاط المشتري بها علماً. قال: ومن بيع المخاضرة شراؤها مغيبة في الأرض كالفجل والكراث والبصل واللفت وشبهه فأجاز شراءها مالك

(١) عمدة القاري، ج ١١، ص ٢٥٨-٢٦٠.

(٢) عمدة القاري، ج ١١، ص ٢٩٠.

وقال إذا استقل ورقه وأمن ، والأمان عنده أن يكون ما يقطع منه ليس
بفساد . وقال ابو حنيفة رحمه الله : بيع اللفت في الأرض جائز وهو بالخيار
إذا رآه . وقال الشافعي : لا يجوز بيع مالا يرى وهو عندي بيع الفرر .
وفي التوضيح : واختلفوا في بيع القثاء والبطيخ وما يأتي بطناً بعد بطن
فقال مالك : يجوز بيعه إذا بدا صلاحه ويكون للمشتري ما ينبت حتى
ينقطع ثمره لان وقته معروف عند الناس وقال أبو حنيفة والشافعي لا يجوز
بيع بطن منه إلا بعد طيبه كالבطن الاول وهو عندهم من بيع مالم يخلف .
وجعله مالك كالثمرة اذا بدا صلاحها جاز ما بدا صلاحه ومالم يبد
لحاجتهم إلى ذلك ولو منعوا منه لأضرهم لان ما يدعو إليه الضرورة يجوز
فيه بعض الفرر . قال وقد جرت العادة في الأغلب إذا كان الأصل سليماً
من الآفات أن تتابع بطونها وتتلاحق وعدم مشاهدته لاتدل على بطلان
بيعه بدليل بيع الجوز واللوز في قشورها وفساده يتبين من خارج . أخرج
البخاري بسنده عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع ثمر
التمر حتى تزهو فقلنا لأنس مازهرها؟ قال تحمر وتصفّر رأيت إن منع الله
الثمرة بم تستحل مال أخيك (١).

الملامسة : مفاعلة من اللمس وفي المغرب الملامسة واللماس أن يقول
لصاحبه إذا لمست ثوبك ولمست ثوبي فقد وجب البيع وعن ابي حنيفة هي
أن يقول : أبيعك هذا المتاع بكذا فاذا لمستك وجب البيع أو يقول المشتري
كذلك أبيعك هذا المتاع بكذا فاذا لمستك وجب البيع أو يقول المشتري
كذلك ويقال : الملامسة أن يلمس ثوباً مطوياً ثم يشتريه على ان لا خيار
له إذا رآه . والمخاضرة بيع الثمار خضراً لم يبد صلاحها .

والمنابذة : أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر واحد منهما
إلى ثوب صاحبه . وقيل أن يجعل النبذ نفس البيع وقيل المراد بنبذ الحصة

(١) عمدة القاري . ج ١٢ . ص ١٤ .

أن يقول بعتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرمىها أوبعتك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه الحصاة والملازمة والمنازمة من بيع الفرر والقمار لأنه إذا لم يتأمل ما اشتراه ولا علم صفته يكون مغروراً. ومن هذا البيع: الشيء الغائب على الصفة إن وجد كما وصف لزم المشتري ولا خيار له إذا رآه وإن كان على غير الصفة فله الخيار^(١).

قال في فتح العلام: المحاقلة فسرهما جابر رضي الله عنه وهو راوي الحديث بأنها بيع الرجل من الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة وفسرها أبو عبيد بأنها بيع الطعام في سنبله وفسرها مالك بأن تكرر الأرض ببعض ماتنت هذه هي المخابرة.

والمزانية: فسرهما ابن عمر رضي الله عنهما كما رواه مالك ببيع التمر رطباً بالتمر كيلاً وبيع العنب بالزبيب كيلاً. والمخابرة: وهي من المزارعة وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع. والشيا: أن يبيع شيئاً ويستثنى بعضه ولكنه إذا كان ذلك البعض معلوماً صحت نحو أن يبيع أشجاراً أو أعناباً ويستثنى واحدة معينة فإن ذلك يصح اتفاقاً. أما إذا قال إلا بعضها فلا يصح لأن الاستثناء مجهول.^(٢)

٢٧- وعن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ: (لَا تَلْقُوا الرِّكْبَانَ وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَاذٍ. قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَاذٍ؟ قَالَ لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارٌ). متفق عليه. واللفظ للبخاري.

٢٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: (لَا تَلْقُوا الْجَلَبَ فَمَنْ تَلَّقَى فَاشْتَرِ مِنْهُ فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) عمدة القاري، ج ١١، ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٢) فتح العلام، ج ٢، ص ١٥.

الشرح :

قال العيني رحمه الله : (قوله لَا تَلْقُوا الرِّكْبَانَ) أصله لَا تَتَلَقَّوْا بِتَائِينَ فُحُذِفَتْ أَحَدَاهُمَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى)^(١) أصله تَلَظَّى . وَالرِّكْبَانُ بضم الراء جمع راكب ولا يبيع بصورة النفي ويروى ولا يبيع بصورة النهي وفي رواية (لَا تَلْقُوا الرِّكْبَانَ لِلْبَيْعِ) (قوله سَمَسَارًا) أي دَلَالًا وَالسَّمَسَارُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْقِيمُ بِالْأَمْرِ وَالْحَافِظُ لَهُ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي مَتَوَلِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لغيره ومعناه أن يبيع له بالأجرة . قال الكرماني : ولو خالف النهي وباع الحاضر للبادي صح البيع مع التحريم وقال ابن بطال أراد المصنف أن يبيع الحاضر للبادي لا يجوز بأجر ويجوز بغير أجر واستدل على ذلك بقول ابن عباس رضي الله عنهما فكأنه قيد به مطلق حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

قال . واعلم أن التلقي له ابتداء وانتهاء أما ابتداءه فهو من الخروج من منزله إلى السوق وأما انتهاؤه فهو من جهة البلد لأحد له وأما من جهة التلقي فهو أن يخرج من أعلى السوق . وأما التلقي في أعلى السوق فهو جائز لما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما كانوا يتبايعون في أعلاه . وأما ما كان خارجاً من السوق في الحاضرة أو قريباً منها بحيث يجد من يسأله على سعرها فهذا يكره له أن يشتري هناك لأنه داخل في معنى التلقي وإن خرج من السوق ولم يخرج عن البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل في النهي . وروى أشهب عن مالك في الذين يخرجون ويشترون الفاكهة من مواضعها أنه لا بأس به قال المازري : فإن قيل : المنع من بيع الحاضر للبادي سببه الرفق لأهل البلد واحتمل فيه غبن البادي والمنع من التلقي أن لا يغبن البادي فالجواب : أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد لا للواحد على الواحد ، فلما كان البادي إذا باع بنفسه انتفع به جميع أهل السوق

واشترُوا رخيصةً فأنْتفع به جميع سكان البلد نظر الشرع لأهل البلد على البادي ولما كان في التلقى إنما ينتفع المتلقي خاصة وهو واحد في قبالة واحد لم يكن في إباحة التلقي مصلحة لاسيما وينضاف إلى ذلك علة ثانية وهي حقوق الضرر بأهل السوق في انفراد المتلقي عنهم بالبرخيصة وقطع الموارد عنهم وهم أكثر من المتلقي فنظر الشرع لهم عليه فلا تناقض في المسألتين بل هما متفقتان في الحكمة والمصلحة^(١).

أقول : قوله ﷺ (فمن تلقى فاشترى منه فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار) فيه اثبات الخيار للبائع في امضاء العقد أو فسخه بعد دخوله السوق والله أعلم.

٢٩- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تَنَاجَشُوا وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ وَلَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنْائِهَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِلْمُسْلِمِ (لَا يَسُومُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ).

الشرح :

قال العيني رحمه الله : بيع الحاضر للبادي إنما نهى عنه لأن فيه التضيق على الناس . قال شيخنا لا يلزم من النهي عن البيع تحريم الإشارة عليه لقوله ﷺ (إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له) وحكي عن مجاهد جوازه وهو قول أبي حنيفة وآخرين وقالوا إن النهي منسوخ وحمل البغوي في التهذيب النهي فيه على ما تعم الحاجة إليه سواء فيه المطاعم وغيرها كالصوف وأما ما لا تعم الحاجة إليه كالأشياء النادرة فلا يدخل تحت النهي وفيه نظر.

الثاني : النجش ولا خيار فيه إذا وقع خلافاً لمالك وعن مالك إنما له الخيار إذا علم .

الثالث : البيع على بيع أخيه وقد بينا صورته أنه لو ساوم وأراد شراء

(١) عمدة القاريء . ج ١١ . ص ٢٨٢-٢٨٧ .

سلعة وأعطى فيها ثمنها لم يرض به صاحب السلعة ولم يركن إليه يبيعه منه فإنه يجوز لغيره طلب شرائها قطعاً. ولا يقول أحد أنه يحرم السوم بعد ذلك قطعاً كالخطبة على خطبة أخيه إذا رد الخاطب الأول.

الرابع: لا يخطب على خطبة أخيه هذا إنما يحرم إذا حصل التراضي صريحاً فإن لم يصرح ولكن جرى ما يدل على التراضي كالمشاورة والسكوت عند الخطبة فالأصح لا تجريم. وقال بعض المالكية لا يحرم حتى يرضوا بالزواج ويسمى المهر واستدل بحديث فاطمة بنت قيس لما خطبها أبوجهم ومعاوية فلم ينكر الشارع ذلك بل خطبها لأسامة. وقد يقال: لعل الثاني لم يعلم خطبة الأول وأما الشارع فأشار لأسامة لانه خطب ولم يعلم انها رضيت بواحد منها ولو اخبرته لم يشر عليها.

الخامس: لا تسأل المرأة طلاق أختها: ومعناه نهى المرأة الأجنبية أن تسأل الزوج طلاق زوجته لينكحها ويصير لها من نفقته ومعاشرته ما كان للمطلقة فعبر عن ذلك بإكفاء ما في الاناء إذا كبته وكفاته وقال التيمي هذا مثل لامالة الضرة حق صاخبته من زوجها إلى نفسها. قال النووي: المراد باختها غيرها سواء اكانت اختها في النسب أو الاسلام أو كافرة. (١)

٣٠- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَلَهُ شَاهِدٌ.

٣١- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أبيعَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ فَبِعْتُهُمَا فَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ

(١) عمدة القاري، ج ١١، ص ٢٥٨-٢٦٠.

فَقَالَ أَذْرِكُهَا فَأَرْتَجِعُهَا وَلَا تَبِعْهَا إِلَّا جَمِيعًا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَرِخَالُهُ ثِقَاتٌ وَقَدْ
صَحَّحَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَالطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ
الْقَطَّانِ.

الشرح :

قال في فتح العلام (وله شاهد) كأنه يريد حديث عبادة بن الصامت
رضي الله عنه (لا يفرق بين الأم وولدها قيل الى متى؟ قال: حتى يبلغ
الغلام وتحيض الجارية) دليل على بطلان هذا البيع ودل على تحريم
التفريق. قال وألحقوا به تحريم سائر الأنشاءات كالهبة والنذر وهو ما كان
باختيار المفرق. وأما التفريق بالقسمة فليس باختياره فإن سبب الملك
قهري وهو الميراث. ^(١)

٣٢- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (غَلَا السُّعْرُ فِي الْمَدِينَةِ)
عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا السُّعْرُ فَسَعَّرْنَا
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، وَإِنِّي
لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي مَظْلَمَةً فِي دَمٍ وَلَا
مَالٍ) رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ

الشرح :

قال في الهداية من فقه السادة الحنفية : ولا ينبغي للسلطان أن يسعر
على الناس لقوله عليه السلام (لا تسعروا فإن الله هو المسعر القابض
الباسط الرازق) ولأن الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي للامام أن
يتعرض لحقه الا اذا تعلق به دفع الضرر عن العامة على ماتبين واذا رُفِعَ

(١) فتح العلام. ج ٢. ص ١٩-٢٠.

إلى القاضي هذا الأمر يأمر المحتكر ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على اعتبار السعة في ذلك وينهاه عن الاحتكار فإن رفع اليه مرة أخرى حبسه وعززه على ما يرى زجراً له ودفعاً للضرر عن الناس . فإن كان أرباب الطعام يتحكمون ويتعدون هن القيمة تعدياً فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسعير فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصيرة . فاذا فعل ذلك وتعدى رجل عن ذلك وباع بأكثر منه أجازة القاضي . وهذا ظاهر عند أبي حنيفة لانه لا يرى الحجر على الحر وكذا عندهما الا أن يكون الحجر على قوم بأعيانهم ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكره على البيع^(١) .

٣٣- وعن مُعَمَّرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيًّا) رواه مُسْلِمٌ .

الشرح :

قال في الهداية من فقه السادة الحنفية : ويكره الاحتكار في أقوات الأدميين والبهائم إذا كان ذلك في بلد يضر الاحتكار بأهله وكذلك التلقي فأما إذا كان لا يضر فلا بأس به والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون) ولانه تعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع إبطال حقهم وتضييق الأمر عليهم فيكره إذا كان يضرهم ذلك بأن كانت البلدة صغيرة . قال : وتخصيص الاحتكار بالأقوات والشعير والتبن واللفت قول أبي حنيفة رحمه الله . وقال أبو يوسف رحمه الله : كل ما أضر بالعامة حبسه فهو احتكار وإن كان ذهباً أو فضة أو ثوباً . وعن محمد رحمه الله أنه قال لا احتكار في الثياب . فابو يوسف رحمه الله اعتبر حقيقة الضرر إذ هو المؤثر في الكراهة وأبو حنيفة رحمه الله اعتبر الضرر المعهود المتعارف . قال : ومن احتكر غلة ضيعته أو ما جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر أما الاول فلانه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة الا ترى أن له أن لا يزرع .

(١) الهداية . ج ٤ . ص ٦٩ .

فكذلك له أن لا يبيع وأما الثاني فالمذكور قول أبي حنيفة رحمه الله لأن حق العامة إنما يتعلق بما جمع في المصر وجلب إلى فئتها وقول يوسف رحمه الله يكره لاطلاق ما روينا وقال محمد رحمه الله : كل ما يجلب منه إلى مصر في الغالب فهو بمنزلة فناء المصر لأنه يحرم الاحتكار فيه لتعلق حق العامة به بخلاف ما إذا كان البلد بعيداً لم تجر العادة بالحمل منه إلى المصر لأنه لا يتعلق به حق العامة^(١).

٣٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : (لا تُصِرُّوْا لأبل والغنم فَمَنْ ابْتاعَهَا بَعْدَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا إِنْ شَاءَ مُسْكِنَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ وَلُسْلِيمٌ) (فَهُوَ بِالْخَيْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ عُلِقَ الْبُخَارِيُّ) (وَرَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعْمٍ لَا سَمَرَاءَ) قَالَ الْبُخَارِيُّ وَالتَّمْرُ أَكْثَرُ.

٣٥- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : (مَنْ اشْتَرَى شاةً مُحَفَّاةً فَرَدَّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعاً) رواه البخاري وزاد الاسماعيلي (مِنْ تَمْرٍ).
الشرح :

قال العيني رحمه الله : احتج بهذا الحديث ابن أبي ليلى ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وأبو سليمان وزفر وأبو يوسف في بعض الروايات فقالوا : من اشترى مبصرة فحلبها فلم يرضى بها فإنه يردّها إن شاء ويرد معها صاعاً من تمر ، إلا أن مالكا قال يؤدي أهل كل بلد صاعاً من أغلب عيشهم وابن أبي ليلى قال : يرد معها قيمة صاعٍ

من تمر وهو قول أبي يوسف ولكنه غير مشهور عنه وقال زفر يرد معها صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو نصف صاعٍ من بُر . وفي شرح الموطأ للشافعي قال مالك : إذا احتلبها ثلاثاً وسخطها لاختلاف لبنها ردها ومعها صاعاً من قوت ذلك البلد تمرأً كان أو برأً أو غيره وبه قال الطبري وأبو عبي بن

(١) الهداية . ج ٤ . ص ٦٨ - ٦٩ .

سي هريرة من أصحاب الشافعي وعن مالك يرد مكيلة ما حلت من اللين تمراً أو قيمته وقال أكثر أصحاب الشافعي لا يكون إلا من التمر وإذا لم يجد المشتري التمر فهل ينتقل إلى غيره؟ قال: فانه ان اتفق المتبايعان على غير التمر في رد بدل لبن المصرة فقد حكى الرافعي وجهين في إجزاء البر عن التمر اذا اتفقا عليه فكان كالاستبدال عما في ذمته^(١).

٣٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بِلَلاً فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟ قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشرح:

قال في فتح العلام: (الصبرة) بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة الكومة المجموعة من الطعام. قال النووي: كذا في الأصول (مني) ياء المتكلم وهو صحيح ومعناه ليس ممن اهتدى بهديي واقتدى بعلمي وعملي وحسن طريقي. وكان سفيان بن عيينة يكره تفسير مثل هذا ويقول: نمسك عن تأويلها ليكون أوقع في النفوس وابلغ في الزجر. والحديث دليل على تحريم الغش وهو مجمع على تحريمه شرعاً مذموم فاعله عقلاً^(٢).

٣٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ حَبَسَ الْعِنَبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ يَمُنُّ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: قال الشافعي في المختصر: أكره بيع العنب ممن يعصر الخمر والسيف ممن يعصي الله تعالى به ولا أنقض هذا البيع هذا نصه. قال أصحابنا: يكره بيع العصير لمن عرف باتخاذ الخمر والتمر

(١) عمدة الفاريء. ج ١١. ص ٢٧.

(٢) فتح العلام. ج ٢. ص ٢٢.

لمن عرف باتخاذ النبيذ والسلاح لمن عرف بالعصيان بالسلاح فان تحقق اتخاذه لذلك خمراً ونبيذاً وأنه يعصي بهذا السلاح فالأصح يحرم وبه قطع الشيخ أبو حامد الغزالي في الاحياء. (١)

٣٨- وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ : (الخِراج بالضمان) رواه الخمسة وضعفه البخاري وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان.

الشرح :

قال في فتح القدير شرح الهداية : علقه البخاري حيث قال : ويذكر عن العداء بن خالد قال : كتب لي النبي ﷺ هذا ما اشترى محمد رسول الله من العداء بن خالد بيع المسلم من المسلم عبداً لا داء ولا خبثة ولا غائلة ثم قال البخاري وقال قتاده الغائلة الزنا والسرقة والاباق . قال : ففي قوله عليه الصلاة والسلام بيع المسلم من المسلم دليل على ان بيع المسلم المسلم ما كان سليماً ويدل عليه قضاؤه عليه الصلاة والسلام بالرد فيه بالغيب على ما في سنن أبي داود بسنده إلى عائشة رضي الله عنها أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به عيباً فخاصمه إلى النبي ﷺ فردّه عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استغلّ علامي فقال رسول الله ﷺ (الخِراج بالضمان) قال : والزيادة متصلة ومنفصلة والمنفصلة متولدة من المبيع كالولد واللبن والتمر وهي تمنع الرد وغير متولدة منه كالكسب وهي لا تمنع بحال بل يفسخ العقد في الأصل دون الزيادة ويسلم له الكسب الذي هو الزيادة وهو قول أحمد والشافعي رحمهما الله لقول النبي ﷺ (الخِراج بالضمان) وجعل الشافعي وأحمد حكم المنفصلة المتولدة في حكم الكسب لا مكان الفسخ على الأصل بدونها والزيادة للمشتري . ونحن نفرق بين الكسب الذي تولد من المنافع وهي غير الأعيان والولد تولد من نفس المبيع فيكون له حكمه فلا يجوز أن يسلمه له مجاناً لما فيه من

(١) المجموع . ج ٩ . ص ٣٩ .

شبهة الربا ولو هلكت الزيادة باقة مساوية ثبت له الرد كأن لم تكن^(١).
 ٣٩- وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَاراً
 لِيَشْتَرِيَ بِهِ أَصْحِيَةً أَوْ شَاةً فاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ فَأَتَاهُ
 بِشَاةٍ وَدِينَارٍ فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى ثَرَاباً لَرَبِحَ فِيهِ) رَوَاهُ
 الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي ضَمَنِ حَدِيثٍ وَلَمْ يَسُقْ لَفْظَهُ
 وَأُورِدَ التِّرْمِذِيُّ لَهُ شَاهِداً مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ.

الشرح:

قال الشريبي رحمه الله: لو قال للوكيل بع هذا بمائة فباعه بمائة
 وثوب او دينار صح لانه حصل غرضه وزاده خيراً. ولو قال له بع بألف
 درهم فباع بألف دينار لم يصح إذ المأتي به ليس مأموراً به ولا مشتملاً
 عليه. ولو قال: اشتر بهذا الدينار شاة وصنفها بصفة فاشترى به شاتين
 بالصفة المشروطة فإن لم تساو واحدة منها ديناراً لم يصح الشراء للموكل وإن
 زادت قيمتهما جميعاً على الدينار لفوات ما هو موكل فيه، وإن ساوته أو
 زادت عليه كل واحدة منها فالأظهر الصحة للشراء وحصون الملك فيهما
 للموكل لحديث عروة رضي الله عنه (ان النبي ﷺ أعطاه ديناراً ليشتري
 . . . الخ) ولانه حصل غرضه وزاد خيراً كما لو قال بع بخمسة دراهم
 فباعه بعشرة منها. وليس له بيع إحداهما ولو بدينار ليأتي به وبالأخرى الى
 الموكل وإن فعل عروة ذلك لعدم الاذن فيه. وأما عروة فلعله كان مأذوناً له
 في بيع مارآه مصلحة من مال النبي ﷺ. والوكالة في بيع ما سيملكه تبعاً
 لبيع ما هو ماله صحيحة. قال والأصح في زيادة الروضة ان الشرط ان
 تكون احداهما فقط مساوية للدينار ولو لم تساوه الأخرى^(٢)

٤٠- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (أن النبي ﷺ نهى عن

(١) فتح القدير. ج ٥. ص ١٥١.

(٢) مضي المحتاج شرح المنهاج. ج ٢. ص ٢٢٨-٢٢٩.

شِرَاءِ مَا فِي بَطُونِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ وَعَنْ بَيْعِ مَا فِي ضُرُوعِهَا وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ الْأَبْقَى وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسِّمَ وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبِضَ وَعَنْ ضَرْبَةِ الْفَائِضِ) رواه ابن ماجه والبخاري والدارقطني بإسناد ضعيف.

- ٤١- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ فَإِنَّهُ غَرُورٌ) رواه أحمد وأشار إلى أن الصواب وقفه
- ٤٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال نهى رسول الله ﷺ أن تباع ثمرة حتى تطعم ولا يباع صوف على ظهر ولا لبن في ضرع) رواه الطبراني في الأوسط والدارقطني وخرجه أبو داود في المراسيل لعكرمه وأخرجه أيضاً موقوفاً على ابن عباس بإسناد قوي ورجحه البيهقي.
- ٤٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه (أن النبي ﷺ نهى عن بيع المضامين والملاقيح) رواه البخاري وفي إسناده ضعف.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: أجمع العلماء على بطلان بيع الجنين وعلى بطلان بيع ما في أصلاب الفحول لانه غرر أما إذا قال بعتك هذه الشاة وحملها أو مع حملها أو بعتك هذه الشاة وما في ضرعها من اللبن فوجهان مشهوران أحدهما لا يصح البيع لانه جعل المجهول مبيعاً مع المعلوم بخلاف البيع بشرط أنها حامل فانه وصف بائع فاحتمل الجواز.

والثاني يصح لأنه يدخل عند الإطلاق في البيع فلا يضر ذكره بل يكون تأكيداً وبياناً لمقتضاه^(١).

قال رحمه الله: مذهبنا أنه لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه عقاراً كان أو منقولاً لا باذن البائع ولا بغير إذنه لا قبل أداء الثمن ولا بعده. قال ذكر أصحابنا هنا النهي المشهور عن بيع الملاقيح والمضامين قالوا: (الملاقيح) بيع ما في بطون الحوامل من الأجنة (والمضامين) ما في أصلاب الفحول من

(١) المجموع، ج ٩، ص ٣٥٥-٣٥٦.

الماء . قال : واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على بطلان بيع اللبن في الضرع لأنه لا يمكن تسليمه حتى يختلط بغيره مما يحدث . قال الشافعي والأصحاب : لا يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم سواء شرط جَزء في الحال أم لا . قال : أئفق أصحابنا على جواز بيع الصوف على ظهر الحيوان المذبوح لأن استيفاءه بكماله ممكن من غير ضرر بخلاف بيعه في حياة الحيوان . وقال سعيد بن حبير ومالك وأبو يوسف يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم بشرط أن يحجز قريباً من وقت البيع كما يجوز بيع الرطب^(١)

قال : إن أحد شروط المبيع القدرة على تسليمه قال أصحابنا : فوات القدرة قد يكون حسياً وقد يكون شرعياً فمن الشرعي بيع المرهون والوقف أما الحسي ففيه مسائل : أحداها لا يجوز بيع الطير في الهواء ولا السمك في الماء المملوكين له فلو باع السمك المملوك له وهو في بركة لا يمكنه الخروج منها أو الطير في برج مغلق فإن أمكن أخذه بلا تعب كبركة صغيرة أو برج صغير جاز بيعه بلا خلاف .

الثانية : لا يجوز بيع العبد الأبق والجمال الشارد والفرس العائر والمال الضال وسواء عرف موضع الأبق والضال أم لا لأنه غير مقدور على تسليمه في الحال . وأما المغصوب فإذا باعه مالكة نظر إن قدر البائع على استرداده وتسليمه صح البيع بلا خلاف كما يصح بيع الوديعة والعارية وإن عجز نظر إن باعه لمن لا يقدر على انتزاعه من الغاصب لم يصح قطعاً . وإن باعه من قادر على انتزاعه فوجهان الأصح أنه يصح . وإن صححناء وعلم المشتري الحال فلا خيار له ولكن لو عجز عن انتزاعه لضعف عرض له أو قوة عرضت للغاصب فله الخيار على المذهب^(٢)

قال في فتح العلام : والرابعة : شراء المغنم قبل القسمة وذلك لعدم

(١) المجموع . ج ٩ . ص ٣٥٥ - ٣٦١ .

(٢) المجموع . ج ٩ . ص ٣١٠ - ٣١٢ .

الملك . والخامسة شراء الصدقات قبل القبض فانه لا يستقر ملك المتصدق عليه الا بعد القبض إلا أنه استثنى الفقهاء من ذلك بيع المصدق للصدقة قبل القبض بعد التخلية فانه يصح لأنهم جعلوا التخلية كالقبض في حقه . السادسة : ضربة الفائص وهو أن يقول أغوص البحر عوصة بكذا والعلة في ذلك هو الفرر .

(قوله نهى رسول الله ﷺ أن تباع ثمرة حتى تطعم) بضم المشاة الفوقية وكسر العين المهملة أي يبدو صلاحها ويطيب أكلها^(١)

٤٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ أَقَالَ اللَّهُ عَشْرَتَهُ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ .

الشرح :

قال في فتح القدير : ذكر في مجموع اللغة قال البيع قبلاً وإقالة أي نسخه . (قوله الا قبالة في البيع بمثل الثمن الأول) عليه إجماع المسلمين لقوله ﷺ (مَنْ أَقَالَ نَادِمًا بَيْعَتَهُ أَقَالَ اللَّهُ عَشْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) أخرجه ابوداود وابن ماجه عن الأعشر عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : (من أقال مسلماً بيعته أقاله الله عشرته) زاد ابن ماجه يوم القيامة ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم وقال على شرط الشيخين وأما لفظ نادماً فعند البيهقي قال المصنف ولأن العقد حقها فيملكه كان رفعه دفعاً لحاجتهما) التي لها شرع البيع وغيره قال (الاقالة فسخ في حق المتعاقدين) وحقيقة الفسخ ليس إلا رفع الأول كأن لم يكن فيثبت الحال الأول برجوع عين الثمن الأول الى مالكه . نعم لما لم يكن فعل المتعاقدين ينفذ على غيرهما جعل بالنسبة إلى غيرهما بيعاً فيعطى بالنسبة إلى غيرهما حكم البيع .

فان لم يمكن جعله فسخاً كان ولدت المبيعة بعد القبض وكما إذا كان

(١) فتح العلام . ج ٢ . ص ٢٤ .

المبيع عرضاً بالدراهم فهلك تبطل عند أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف هي بيع إلا أن لا يمكن جعله بيعاً بأن وقعت الاقالة قبل القبض في بيع منقول فتجعل فسخاً فان تعذر كونها بيعاً وفسخاً كما لو كان المبيع عرضاً بالدراهم فتقايلا بعد هلاك العرض فحينئذ تبطل^(١).

«باب الخيار»

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: (إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكانا جميعاً أو خيراً أحدهما الآخر فإن خيراً أحدهما الآخر فتبائعاً على ذلك فقد وجب البيع وإن تفرقا بعد أن تبائعاً ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع) متفق عليه واللفظ لمسلم.

٢- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم أن النبي ﷺ قال: (البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل أن يفارقه خشيته أن يستقبله) رواه الخمسة إلا ابن ماجه ورواه الدارقطني وابن الجارود وفي رواية (حتى يتفرقا عن مكانيهما).

الشرح:

قال النووي رحمه: (مذهب العلماء في خيار المجلس): مذهبنا ثبوته للمتعاقدين وبه قال جمهور العلماء عن الصحابة والتابعين حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وأبي برزة الأسلمي الصحابي رضي الله عنهم وحكاه القاضي أبو الطيب عن علي بن أبي طالب وابن عباس وأبي هريرة وآخرين رضي الله عنهم. وقال مالك وأبو حنيفة لا يثبت بل يلزم البيع بنفس الأيجاب والقبول وحكى هذا عن شريح والنخعي وربيعة واحتج لهم بقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)^(٢) فظاهر الآية جوازه في المجلس

(١) فتح القدير شرح الهداية، ج ٥، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) النساء/ ٢٩

وبحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: (من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه) فدل على أنه يجوز له بيعه في المجلس قبل التفرق. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار فلا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله» رواه أبو داود والترمذي وغيره بإسناد صحيح حسنه قال الترمذي هو حديث حسن قالوا وهذا دليل على أن صاحبه لا يملك الفسخ إلا من جهة الاستقالة وقياساً على النكاح والخلع وغيرهما ولأنه خيار بمجهول فان مدة المجلس مجهولة فأشبهه لو شرطاً خياراً مجهولاً.

قال: واحتج أصحابنا والجمهور بحديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: (المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار) رواه البخاري ومسلم. وعن نافع قال سمعت ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ (إذا تباع المتبايعان فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار) قال (وكان ابن عمر إذا تباع البيع وأراد أن يجيب مشى قليلاً ثم رجع) رواه مسلم. وعن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال (إن المتبايعين بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا إلا أن يكون البيع خياراً) قال نافع: وكان ابن عمر إذا اشترى الشيء يعجبه فارق صاحبه رواه البخاري ومسلم. وعن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال (كل بيعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار). وعن حكيم بن حزام قال قال رسول الله ﷺ (البائعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما). رواه البخاري ومسلم^(١).

٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخَذَّعُ فِي الْبُيُوعِ فَقَالَ: إِذَا بَايَعْتَ فَقَالَ لَا خِلَابَةَ) متفق عليه.

الشرح:

قال ابن اسحق حدثني بهذا الحديث محمد بن يحيى بن حبان قال:

(١) المجموع. ج ٩. ص ١٩٦-١٩٨.

كان جدي حبان بن منقذ بن عمرو وكان رجلاً قد أصيب في أم رأسه وكسر لسانه ونقص عقله وكان يغبن في البيع . وكان لا يدع التجارة فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فقال إذا ابتعت فقل : لا خلافة ثم أنت في كل بيع تبتاعه بالخيار ثلاث ليال إن رضيت فأمسك وإن سخطت فاردد) فبقى حتى أدرك زمن عثمان رضي الله عنه وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكبر في زمان عثمان فكان إذا اشترى شيئاً فرجع به فقالوا له : لم تشتري أنت؟ فيقول : قد جعلني رسول الله ﷺ فيما ابتعت بالخيار ثلاثاً فيقولون أردده فانك قد غبنت أو قال غششت فيرجع إلى من يبيعه فيقول : خذ سلعتك واردد دراهمي فيقول لا أفعل قد رضيت فذهبت حتى يمر به الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ فيقول إن رسول الله ﷺ قد جعلني بالخيار فيما ابتاع ثلاثاً فيرد عليه دراهمه ويأخذ سلعته) رواه البيهقي بهذا اللفظ باسناد حسن .

قال النووي رحمه الله : حبان بفتح الحاء بلا خلاف بين أهل العلم من المحدثين وغيرهم (خلافة) بالباء الموحدة وهي الغبن والخديعة . وهذا الحديث قد روي بالفاظ منها حديث ابن عمر قال (ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيوع فقال له رسول الله ﷺ (من بايعت فقل لا خلافة) رواه البخاري ومسلم . وعن يونس بن بكير قال حدثنا محمد بن اسحق قال : حدثني نافع عن ابن عمر قال : (سمعت رجلاً من الأنصار يشكو إلى رسول الله ﷺ أنه لا يزال يغبن في البيع فقال رسول الله ﷺ : (إذا بايعت فقل : لا خلافة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال فان رضيت فأمسك وإن سخطت فاردد) قال ابن عمر رضي الله عنهما : فكأنني الآن أسمعه إذا ابتاع يقول لا خلافة .

«باب الربا»

١- عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ وَقَالَ هُمْ سَوَاءٌ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ خَالٍ وَنَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَحْفَةَ.

الشرح:

قال في فتح العلام: الربا بكسر الراء مقصور من ربا يربو وهو الزيادة ومنه قوله تعالى (اهتزت وربت) ويطلق الربا على كل بيع محرم وقد أجمعت الأمة على تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في التفاصيل والأحاديث في النهي عنه وذم فاعله ومن أعانته كثيرة جداً ووردت باللعنة ومنها ما يروي عن جابر رضي الله عنه قال (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ وَقَالَ هُمْ سَوَاءٌ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (واللعنة) دعاء على المذكورين بالابعاد عن الرحمة وهو دليل على إثم من ذكر وتحريم ما تعاطوه وخص الأكل لأنه الأغلب في الانتفاع وغيره مثله والمراد من مؤكله: الذي أعطى الربا لأنه ما تحصل الربا إلا منه فكان داخلاً في الإثم والكاتب الكاتب والشاهد لأنه لا عانتهم على المحذور وذلك إذا قصدوا أو عرفوا بالربا.

وورد في رواية لعن الشاهد بالافراد على إرادة الجنس.

أما ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ (اللهم إني آخذ عندك عهداً لن تخلفنيه فإنما أنا بشر فايا مؤمن أذيته أو شتمته أو جلدته أو لعنته فاجعلها له صلاة وزكاة وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة) فهذا إذا كان من أوقع عليه اللعن غير فاعل لمحررم معلوم أو كان اللعن في حال غضبة منه ﷺ^(١).

٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (الرِّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَاباً أَيْسَرُهَا مِثْلُ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ وَأَنْ أُرْبَى الرِّبَا عَرَضٌ

(١) فتح العلام. ج ٢. ص ٢٧-٢٨.

الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ مُخْتَصَرًا وَالْحَاكِمُ بِتَمَامِهِ وَصَحَّحَهُ.
الشرح:

قال في فتح العلام: وفي معناه أحاديث وقد فسر الربا في عرض المسلم بقوله: (السَّبَّانِ بِالسَّبَّةِ) وفيه دليل على أَنَّهُ يُطْلَقُ الرَّبَا عَلَى الْفِعْلِ الْمُحْرَمِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَبْوَابِ الرَّبَا الْمَعْرُوفَةِ وَتَشْبِيهِه أَيْسَرُ الرَّبَا بِإِتْيَانِ الرَّجُلِ أَمَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ اسْتِقْبَاحِ ذَلِكَ عِنْدَ الْعَقْلِ^(١).

أقول: مثل هذا الحديث الشريف يساق للترهيب وليس ظاهره مراداً فالقتل أعظم من الربا والله اعلم.

٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجٍ مَتَّفِقٍ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ وَلَا تُشْفُوا بضم التاء من الاشفاف وهو التفضيل.

٤- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ يَدًا بِيَدٍ فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ. وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ. فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبَا) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: أجمع المسلمون على تحريم الربا وعلى أنه من الكبائر وقيل أنه كان محرماً في جميع الشرائع قال: يستوي في تحريم الربا الرجل والمرأة ولا فرق في تجريمه بين دار الإسلام ودار الحرب فما كان حراماً

(١) فتح العلام، ج ٢، ص ٢٨.

في دار الاسلام كان حراماً في دار الحرب لعموم قوله تعالى (وَأَحَلُّ اللهَ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) (١).

قال: أجمع المسلمون على تحريم الربا في هذه الأعيان الستة المنصوص عليها واختلفوا فيما سواها فقال داود الظاهري وسائر أهل الظاهر والشيعة وآخرون لا تحريم في الربا في غيرها.

وقال سائر العلماء: لا يتوقف تحريم الربا عليها بل يتعدى الى ما في معناها وهو ما وجدت فيه العلة التي هي سبب تحريم الربا في السنة واختلفوا فيها فأما الذهب والفضة فالعلة عند أبي حنيفة فيهما أنها جنس واحد فألحق بهما كل موزون كالحديد والنحاس والرصاص والقطن والكتان والصوف وكل ما يوزن في العادة ووافق أنه لا يحرم الربا في معمول الحديد والنحاس ونحوها وإنما يحرم في التبر. ومن قال بمعنى قول أبي حنيفة الزهري والحكم ومحمد والثوري والأوزاعي.

قال: وأما داود وموافقه فاحتجوا بعموم قوله تعالى (وَأَحَلُّ اللهَ الْبَيْعَ) (٢) وبقوله تعالى (إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) (٣) وبأن أصل الأشياء الإباحة. واحتج أصحابنا بحديث معمر بن عبد الله رضي الله عنه قال كنت اسمع رسول الله ﷺ يقول (الطعام بالطعام مثلاً بمثل) رواه مسلم.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال (نهى رسول الله ﷺ عن المزبنة أن يبيع الرجل ثمر حائطه ان كان نخلاً بتمر كيلاً وان كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلاً وان كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله) رواه البخاري ومسلم.

(١) البقرة/١٧٥

(٢) بقرة/١٧٥

(٣) النساء/٢٩

قال أصحابنا : الطعام المذكور في الحديث الأول عام يتناول جميع ما يسمى طعاماً قال الله تعالى (كُلْ الطَّعَامَ كَانَ جَلًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ) ^(١) . وقال تعالى (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ) ^(٢) إلى قوله تعالى : (فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا وَعِنَبًا) وعن عائشة رضي الله عنها قالت : مكثنا مع رسول الله ﷺ زماناً مالنا طعام إلا الأسود ان الماء والتمس رواه ابن ماجه .

٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكُلْتَ تَمْرَ خَيْرٍ هَكَذَا؟ فَقَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا لَتَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا تَفْعَلْ بَعْ الْجَمْعِ بِالذَّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيبًا وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَمُسْلِمٌ (وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ) .

الشرح :

قال النووي رحمه الله وقال أبو حنيفة والتوري والأوزاعي وأخرون : العلة في الربا الكيل والوزن في جنس واحد واحتج لهم بحديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما أنها حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدي الانصاري فاستعمله على خير فقدم بتمر جنيب فقال له رسول الله ﷺ أَكُلْتَ تَمْرَ خَيْرٍ هَكَذَا؟ قَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَفْعَلُوا وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، أَوْ بِيَعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِقِيَمَتِهِ مِنْ هَذَا وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ) رواه البخاري ومسلم .

قالوا : يعني وكذلك الموزون فيدل على أن كل موزون لا يجوز التفاضل فيه وأجاب أصحابنا عن حديثهم بثلاثة أجوبة : أحدها جواب

(١) آل عمران/ ٩٣

(٢) عبس/ ٣٤-٣٨

البيهقي قال: قد قلى إن قوله وكذلك الميزان من كلام أبي سعيد الخدري موقوف عليه (الثاني) جواب القاضي أبي الطيب وآخرين أن ظاهر الحديث غير مراد فإن الميزان نفسه لا ربا فيه وأضمرت فيه الموزون ودعوى العموم في المضمرات لاتصح (الثالث) انه يحمل الموزون على الذهب والفضة جمعاً بين الأدلة^(١).

٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

٨- وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

قال النووي رحمه الله: علة تحريم الربا في الاجناس الأربعة قولان أصحهما وهو الجديد أنها الطعم فيحرم الربا في كل مطعوم سواء مما يكال أو يوزن أو غيرهما ولا يحرم في غير لمطعوم فيجري الربا في السفرجل والبطيخ والرمان والبقول وغيرها من المطعوم. (والثاني) وهو القديم لا يحرم إلا في مطعوم يكال أو يوزن فعلى هذا لا ربا في السفرجل والرمان والبيض والجوز والبقول والخضراوات وغيرها مما لا يكال ولا يوزن فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضلاً. قال الشافعي: المراد بالمطعوم ما يعد للطعم غالباً تقوتاً أو تادماً أو تفكها أو تداوياً أو غيرها فيدخل فيه الحبوب والادام والحلاوات والفواكه والبقول والتوابل والأدوية وغيرها فيحرم الربا في جميع ذلك وسواء ما أكل وحده أو مع غيره^(٢).

٩- وَعَنْ قُضَّالَةَ بِنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِاِثْنَيْ عَشَرَ دِينَاراً فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ فَقَصَلْتُهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اِثْنَيْ

(١) المجموع. ص ٤٤٤-٤٤٥. ج ٩.

(٢) المجموع. ص ٤٥٠-٤٥١. ج ٩.

عَشْرَ دِينَاراً فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَا تَبَاعُ حَتَّى تُفْصَلَ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
الشرح :

قال النووي رحمه الله : في هذا الحديث إِنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ ذَهَبٍ مَعَ غَيْرِهِ
بذَهَبٍ حَتَّى يَفْصَلَ فَيَبَاعَ الذَّهَبُ بِوَزْنِهِ ذَهَباً وَبَيَاعَ الْآخَرِ بِمَا أَرَادَ . وكذا
لَا تَبَاعُ فِضَّةٌ مَعَ غَيْرِهَا بِفِضَّةٍ وَكَذَلِكَ الْخَنْطَةُ مَعَ غَيْرِهَا وَسَوَاءٌ كَانَ الذَّهَبُ
قَلِيلاً أَوْ كَثِيراً وَكَذَا سَائِرُ الرِّبَوِيَّاتِ بَلْ لَا يَدُ مِنْ فَصْلِهَا

وقال الحنفية : ان الذهب كان في القلادة أكثر من اثني عشر ديناراً وقد
اشترأها باثني عشر ديناراً ونحن لانجيز هذا وإنما نجيز البيع إذا باعها
بذهب أكثر مما فيها فيكون ما زاد من الذهب المنفرد في مقابلة الخرز ونحوه
مما هو مع الذهب المبيع فيصير كعقدين . قال النووي ودليل صحة قولنا أن
النبي ﷺ قال لا يباع حتى يفصل وهذا صريح في اشتراط فصل أحدهما
عن الآخر في البيع وأنه لا فرق بين أن يكون الذهب المبيع قليلاً أو
كثيراً^(١).

١٠- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ
بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً) رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ الْجَارُودِ.
الشرح :

قال النووي رحمه الله : قال أبو حنيفة رحمه الله يحرم التأجيل في بيع
الجنس بعضه ببعض من أي مال كان لحديث الحسن عن سمرة رضي الله
ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
وَالْتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ
بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً).

قال النووي واحتج أصحابنا بالأحاديث والآثار في بيع الأبل بالابل

(١) شرح مسلم . ص ١٤-١٥ . ح ٧.

مؤجلة ولائها عوضان لا يجمعهما علة واحدة فلا يحرم فيها النساء كما لو باع ثوب قطن بثوب حرير إلى أجل ولأنه لا ربا فيه نقداً فكذا النسيئة والجواب عن حديث سمرة من وجهين (أحدهما) جواب الشافعي أنه حديث ضعيف قال البيهقي أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة. والثاني أنه محمول على بيع الأجل في العوضين فيكون بيع دين بدين وذلك فاسد.

والجواب عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما من الوجهين فقد اتفق الحفاظ على ضعفه ١ الصحيح أنه مرسل عن عكرمة عن النبي ﷺ ومن قال ذلك البخاري وابن خزيمة والبيهقي وغيرهم ^(١).

١١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضَيْتُمْ بِالزَّرْعِ وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ شَيْءٌ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةٍ نَافِعٍ عَنْهُ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَلَأُحْمَدُ نَحْوَهُ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ وَرِجَالِهِ يَثْقَاتٌ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَانَ.

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: والحديث له طرق عديدة عقد له البيهقي باباً وبين عللها. واعلم أن بيع العينة هو أن يبيع سلعة بثمن معلوم إلى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل ويبقى الكثير في ذمته. وسميت عينة لحصول العين أي النقد فيها ولأنه يعود إلى البائع عين ماله وفيه دليل على تحريم هذا البيع وذهب إليه مالك وأحمد وبعض الثافعية عملاً بالحديث قالوا ولما فيه من تفويت مقصد الشرع من المنع عن الربا وسد الذرائع.

وقوله ﷺ (وأخذتم أذنان البقر) كناية عن الاشتغال عن الجهاد بالحرث والرضا بالزرع كناية عن كونه قد صار همهم ورغبتهم وتسليط الله تعالى كناية عن جعلهم أذلاء بالتسليط لما في ذلك من الغلبة والقهر (وقوله

(١) المجموع. ص ٤٥٨-٤٥٩. ج ٩.

حتى ترجعوا إلى دينكم) أي ترجعوا إلى الاشتغال بإقامة الدين وفي هذه العبارة زجر بالغ وتقريع شديد حتى جعل ذلك بمنزلة الردة وفيه الحث على الجهاد^(١).

١٢- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً فَأَهْدَى هَدِيَّةً فَقَدْ أَتَى بَاباً عَظِيماً مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ.

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: فيه دليل على تحريم الهدية في مقابلة الشفاعة وظاهره سواء كان قاصداً لذلك عند الشفاعة أو غير قاصد لها وتسميته رباً من باب الاستعارة للشبه بينهما وذلك لأن الربا هو الزيادة في المال من الغير لا في مقابلة عوض وهذا مثله، ولعل المراد إذا كانت لشفاعة في واجب كالشفاعة عند السلطان في إنقاذ المظلوم من يد الظالم. وركبت في محذور كالشفاعة عنده في تولية ظالم على الرعية فإنها في الأولى راحة وحسن في مقابلتها حرام والثانية محظورة فقبض الهدية في مقابلة محذور وأما إذا كانت الشفاعة في أمر مباح فلعله جائز أخذ الهدية مكافأة على حسن غير واجب ويحتمل أنها تحرم لأن الشفاعة شيء يسير لا تؤخذ عليه مكافأة. ورواه المصنف وفي إسناده مقال لأنه رواه القاسم عن أبي أمامة وفيه مقال^(٢).

١٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَعْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: ورواه أحمد في القضاء وابن ماجه في الأحكام والطبراني في الصغير وقال البيهقي رجاله ثقات. وذكر المصنف هذا

(١) ج ٣ سبل السلام ص ٤٢ باختصار

(٢) ج ٣ سبل السلام ص ٤٢-٤٣

الحديث في أبواب الربا لأنه أفاد لعن من ذكر لأجل أخذ المال الذي يشبه الربا. كذلك أخذ الربا وقد تقدم لعن أخذه أول الباب وحقيقة اللعن البعد عن مظان الرحمة ومواطنها. وقد ثبت اللعن عن النبي ﷺ لأصناف كثيرة تزيد على العشرين وفيه دلالة على جواز لعن العصاة من أهل القبلة وأما حديث (المؤمن ليس باللعان) فالمراد به لعن من لا يستحق ممن لم يلعنه الله ولا رسوله. أوليس بالكثير اللعن كما تفيد صفة فعال.

والراشي : هو الذي يبذل المال ليتوصل به إلى الباطل ، مأخوذ من الرشاء وهو الحبل الذي يتوصل به إلى الماء في البئر. فعلى هذا بذل المال للتوصل إلى الحق لا يكون رشوة. والمرتشي أخذ الرشوة وهو الحاكم واستحقا اللعنة جميعاً لتوصل الراشي بماله إلى الباطل ، والمرتشي للحكم بغير الحق. وفي حديث ثوبان زيادة (والرائش) وهو الذي يمشي بينهما^(١).
 ١٤- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا فَتَفِدَتْ الْإِبِلُ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَائِصِ الصَّدَقَةِ. قَالَ فَكُنْتُ أَخْذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَابَيْهَقِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.
 الشرح :

حديث عبدالله بن عمرو بن العاص قال البيهقي له شاهد صحيح فذكره باسناده الصحيح عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً. قال عبدالله وليس عندنا ظهر قال فأمره النبي ﷺ أن يتاع ظهراً إلى خروج التصديق فابتاع عبدالله البعير بالبعيرين وبالأبصرة إلى خروج التصديق بأمر رسول الله ﷺ وهذه الرواية رواها أيضاً الدارقطني باسناد صحيح. قال النووي رحمه الله :-

أما الأحكام : ما سوى الذهب والفضة والمطعم لا يحرم فيه الربا فيجوز بيع بعير بأبصرة وشاة بشياه وثوب بشياب وصاع نورة أو جص أو

اشنان بصيعان ورطل غزل بأرطال من جنسه وأشباهه ^(١).
قال: مذهبنا جواز بيع ثوب بثوبين وثياب من جنسه حالاً ومؤجلاً
وه قال ابو ثور وابن المنذر ومنعه مالك.

قال ويجوز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه تفاضلاً كبير بغيرين
وشاة بشاتين حالاً ومؤجلاً وقال مالك لا يجوز بيع بغير بغيرين ولا بغير
إذا كانا جميعاً أو أحدهما لا يصلح الا للذبح كالكسير والحطيم ونحوهما لانه
لا يقصد به الا اللحم فهو كبيع لحم بلحم جزافاً أو لحم بحيوان.

وقال ابو حنيفة رحمه الله يحرم التأجيل في بيع الجنس بعضه ببعض من
اي مال كان لحديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ (نهى
عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة) رواه أبو داود والترمذي والنسائي
وآخرون ^(٢)

١٥- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ
الْمَزَابِنَةِ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا يَتَمَرُ كَيْلًا وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ
بِزَبِيبٍ كَيْلًا وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ) مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ.

١٦- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ فَقَالَ أَيْنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟
قَالُوا: نَعَمْ فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ) رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

الشرح:

قال العيني رحمه الله قال الكرمانى: (المزابنة) بيع التمر بالمثلثة بالتمر
بالمثناة الفوقية ومعناه الرطب بالتمر وليس المراد كل الثمار فإن سائر الثمار
يجوز بيعها بالتمر (قوله كَيْلًا) أي من حيث الكيل ونصب على التمييز

(١) ص ٤٥٤-٤٥٥ المجموع ج ٩

(٢) ص ٤٥٥-٤٥٨ المجموع ج ٩

(قوله بالكرم) بسكون الراء شجر العنب لكن المراد هنا نفس العنب .
 وقال ابو عمرو: - وأجمعوا على تحريم بيع العنب بالزبيب وعلى
 تحريم بيع الحنطة في سنبلها بحنطة صافية وهو المحافلة وسواء عند
 جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر أو مقطوعاً ، وقال ابو حنيفة
 رحمه الله إن كان مقطوعاً جاز بيعه بمثله من اليابس . وقال ابن بطال :
 أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع التمر في رؤوس النخل بالتمر لأنه مزايمة
 وقد نهي عنه وأما رطب ذلك مع يابسه إذا كان مقطوعاً وأمكن فيه المماثلة
 فجمهور العلماء لا يجوزون بيع شيء من ذلك بجنسه لا متاثلاً ولا
 متفاضلاً وبه قال أبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة : يجوز بيع الحنطة الرطبة
 باليابسة والتمر بالرطب مثلاً بمثل ولا يميزه متفاضلاً قال ابن المنذر وأظن
 أنا ثور وافقه .^(١)

١٧- وَعَنِ ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ
 بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ بِغَيْرِ الدِّينِ بِالْدِّينِ) رَوَاهُ إِسْحَاقُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
 ضَعِيفٌ .
 الشرح :

قال النووي رحمه الله : لا يجوز بيع نسيئته بنسيئة بأن يقول : بعني ثوباً
 في ذمتي بصفة كذا إلى شهر كذا بدينار مؤجل إلى وقت كذا فيقول :
 قبلت . وهذا فاسد بلا خلاف^(٢) .

قال في النهاية : هو أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حلّ الأجل
 ولم يجد ما يقضي به فيقول : بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه ولا
 يجري بينهما تقابض . والحديث دلّ على تحريم ذلك وإذا وقع كان
 باطلاً^(٣) .

(١) ٢٩٠ ج ١١ عمدة القاري .

(٢) ص ٤٥٥ المجموع ج ٩

(٣) سبل السلام ج ٣ ص ٤٥

«باب الرخصة في العرايا وبيع الاصول والثمار»

- ١- عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَائِي أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِإِسْلَامٍ) (رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا ثَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا).
- ٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَائِي بِخَرْصِهَا مِنَ الثَّمَرِ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الشرح؛

في صحيح البخاري نقلاً عن عمدة القاريء: وقال اسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما كانت العرايا أن يعري الرجل الرجل من ماله النخلة والنخلتين. وقال يزيد عن سفيان بن حسين، العرايا نخل توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها رخص لهم أن يبيعوها بما شاؤوا من التمر وأخرج البخاري بسنده عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رخص في العرايا أن تباع بخرصها كَيْلًا. (قوله بخرصها) بفتح الخاء وكسرهما ومعناه بقدر ما فيها إذا صار ثمرًا والخرص هو الحدس والتخمين.

(قوله رُطْبًا) بضم الراء وقال الكرماني وروي بفتحها فهو متناول للعنب. وقال: أهل النخلة هم البائعون لا المشتري والأكْل هو المشتري لا البائع وذكر الأكل ليس بقيد بل لبيان الواقع (قوله في خمسة أوسق) مفردة وسق بفتح الواو وهو ستون صاعاً وهو ثلاثمائة وعشرون رطلاً عند أهل الحجاز وأربعمائة وثمانون رطلاً عند أهل العراق. والاصل في الوسق

الحمل . وكل شيء وسقته فقد حملته^(١) .

٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ (كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاحِهَا قَالَ حَتَّى تَذْهَبَ عَاقَتُهَا) .

٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ . قِيلَ : وَمَا زُهْوُهَا؟ قَالَ تَحْمَارٌ وَتَصْفَرٌ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

٥- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ وَالْحَاكِمُ) .

الشرح :

قال العيني رحمه الله (قوله حتى يبدو صلاحها) هل المراد منه جنس الثمار حتى لو بدا صلاحها في بستان من البعد مثلاً جاز بيع ثمرة جميع البساتين وإن لم يبدو صلاحها فيها أو لا بد من بدو صلاحها في كل بستان على حدة أو لا بد من بدو صلاحها في كل جنس على حدة أو في كل شجرة على حدة على أقوال والأول قول الليث وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً والثاني قول أحمد وعنه في رواية كالرابع والثالث قول الشافعية . قوله (نهى عن بيع الثمار حتى تزهر) قال ابن الأعرابي :-

زها النخل يزهر إذا ظهرت ثمرته وأزهي إذا أحمر واصفر ، وقال الخليل : أزهي الثمر وفي المحكم . الزهو البسر إذا ظهرت فيه الحمرة وقيل إذا لون واحدته زهوة وأزهي النخل وزهي تلون بحمرة وصفرة .

وقال القرطبي معنى حديث الباب ونحوه يدل على التحريم أو الكراهة فبالأول قال الجمهور وإلى الثاني صار أبو حنيفة . وقال الشافعي وأحمد ومالك في رواية إن شرط القطع لم يطل والآن بطل . وقالت الحنفية

يصح إن لم يشترط البقية والنهي محمول على بيع الثمار قبل ان توجد اصلاً. وقال ابن ابي ليلى والثوري لا يجوز بيع الثمرة قبل ان يبدو صلاحها. وقال يزيد بن ابي حبيب يجوز مطلقاً ولو شرط البقية^(١).

٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : - (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ بَيْعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا بِمِ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ).
الشرح:

قال النووي رحمه الله : اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح وسلمها البائع إلى المشتري بالتخلية بينه وبينها ثم تلفت قبل الجذاذ بأفة سماوية هل تكون من ضمان البائع أو المشتري فقال الشافعي في اصح قوليه وابو حنيفة والليث بن سعد وآخرون هي في ضمان المشتري ولا يجب وضع الجائحة لكن يستحب. وقال الشافعي في القديم وطائفة هي في ضمان البائع ويجب وضع الجائحة وقال مالك : إذا كانت دون الثلث لم يجب وضعها وإن كانت الثلث فأكثر وجب وضعها وكانت من ضمان البائع.

واحتج القائلون بوضعها بقوله (أمر بوضع الجوائح وقوله ﷺ فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً) ولأنها في معنى الباقية في يد البائع من حيث إنه يلزمه سقيها فكأنها تلفت قبل القبض فكانت من ضمان البائع. واحتج القائلون بأنه لا يجب وضعها بقوله في الرواية الأخرى في ثمار ابتاعها فكثرت دينه فأمر النبي ﷺ بالصدقة عليه ودفعه إلى غرمائه فلو كانت توضع لم يفتقر إلى ذلك. وحملوا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب أو فيما يبيع قبل بدو الصلاح وقد أشار مسلم في بعض الروايات في صحيحه إلى شيء من هذا. وأجاب الأولون عن قوله فكثرت دينه الخ... بأنه يحتمل أنها

(١) عمدة القاري ٢-٥ ج ١٢

تلفت بعد أوان الجذاذ وتفريط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر فإنها حينئذ تكون من ضمان المشتري. قالوا: ولهذا قال ﷺ في آخر الحديث (ليس لكم الا ذلك) ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم طلب بقية الدين. وأجاب الآخرون عن هذا بأن معناه ليس لكم الآن الا هذا ولا تحمل لكم مطالبته مادام معسراً بل ينتظر إلى ميسرة والله أعلم^(١).

٧- وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ أنه قال (من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع (الذي باعها) إلا أن يشترط المبتاع) متفق عليه.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: أخذ بظاهر الحديث الشريف مالك والشافعي والليث واحمد وأصحابه فقالوا من بع نخلاً قد أبرت ولم يشترط ثمرته المبتاع فالثمرة للبائع وهي في النخل متروكة الى الجذاذ وعلى البائع السقي وعلى المشتري تخليته وما يكفيه من الماء وكذلك اذا باع الثمرة دون الأصل فعلى البائع السقي. وقال أبو حنيفة سواء أبرت أو لم تؤبر هي للبائع وللمشتري أن يطالبه بقلعها عن النخل في الحال ولا يلزمه أن يصبر إلى الجذاذ فان اشترط البائع في البيع ترك الثمرة إلى الجذاذ فالبيع فاسد. وقال أبو حنيفة: تعليق الحكم بالابار للتنبيه به على ما لم يؤبر أو لغير ذلك أو لم يقصد به نفي الحكم عما سوى الحكم المذكور.

وتلخيص مأخذ اختلافهم في الحديث أن أبا حنيفة استعمل الحديث لفظاً ومعقولاً واستعمله مالك والشافعي لفظاً ودليلاً ولكن الشافعي يستعمل دلالة من غير تخصيص ويستعملها مالك مخصصة وبيان ذلك أن أبا حنيفة جعل الثمرة للبائع في المالية وكأنه رأى أن ذكر الابار تنبيه على ما قبل الابار وهذا المعنى يسمى في الاصول معقول الخطاب واستعمله مالك والشافعي على أن المسكوت عنه حكمه المنطوق وهذا يسميه

(١) شرح مسلم ص ٤٤ ح ٦

أهل الأصول دليل الخطاب وقول فقهاء اصحاب الحديث كقول الشافعي
وقول الاوزاعي نحو قول أبي حنيفة وكأن مالكا يرى أن ذكر الابار ههنا
لتعليق الحكم ليدل على أن ماعداه بخلافه (١).

«أبواب السلم والقرض والرهن»

١- عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال (قدم النبي ﷺ المدينة
وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال: مَنْ أسلف في ثمر فليسلف في
كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم) متفق عليه وللبخاري (من
أسلف في شيء).

الشرح:

قال العيني رحمه الله: فيه اشتراط تعيين الكيل فيها يسلم فيه من
المكيلات واشتراط الوزن فيها يوزن من الموزونات. (قوله كيل معلوم
ووزن معلوم) الأصل فيه عندنا أن كل شيء يمكن ضبط صفته ومعرفة
مقداره جاز السلم فيه كمكيل وموزون ومزروع ومعدود متقارب كالجوز
والبيض. وعند زفر لا يجوز في المعدود عند تفاوت آحاده وقال الشافعي
لا يصح الا وزناً وفي الروضة ويجوز السلم في الجوز واللوز وزناً اذا لم تختلف
قشوره غالباً ويجوز كيلاً على الاصح وكذا الفستق والبندق. واما البطيخ
والقثاء والبقول والسفرجل والرمان والبادنجان والنانج والبيض فالمعتبر
فيها الوزن.

وقال النووي: - اتفق أصحابنا على انه لا يجوز اسلام الدراهم في
الدنانير ولا عكسه سلباً مؤجلاً (٢).

٢- وعن عبدالله بن عبدالرحمن بن أيزر وعبدالله بن أبي أوفى رضي
الله تعالى عنهما قالاً (كُنَّا نُصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَأْتِينَا

(١) عمدة القاري ج ١٢

(٢) ص ٦٢ عمدة القاري ج ١٢

أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ فَتُسَلِّفُهُمْ فِي الْخَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ .
وفي رواية : والزيت إلى أجل مُسَمًّى قيل أكان لهم زرع ؟ قالا ما كنا
نسألهم عن ذلك) رواه البخاري .

الشرح :

قال العيني رحمه الله : ذكر هنا الزيت موضع الزبيب وفيه زيادة وهي
السؤال عن كون الأصل عند المسلم إليه والجواب بعدم ذلك . (قوله
يسلفون) من الأسلاف يروى بتشديد اللام من التسليف . (قوله بنبيط
أهل الشام) بفتح النون وكسر الباء الموحدة أي أهل الزراعة من أهل
الشام . وقيل هم قوم ينزلون البطائح وتسموا به لاهتدائهم إلى استخراج
المياه من الينابيع ونحوها . (قوله إلى من كان أصله أي أصل المسلم فيه
وهو الثمر . وفيه مبايعة أهل الذمة والسلم اليهم وفيه جواز السلم في
السمن والشيرج ونحوهما قياساً على الزيت . قل الكوفيون والثوري
والأوزاعي : لا يجوز السلم إلا أن يكون المسلم فيه موجوداً في أيدي الناس
في وقت العقد إلى حين حلول الأجل فإن انقطع في شيء من ذلك لم يجز
وهو مذهب ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وقال مالك والشافعي
وأحمد وإسحق وأبو ثور يجوز السلم فيما هو معدوم في أيدي الناس إذا كان
مأمون الوجود عند حلول الأجل في الغالب فإن كان ينقطع حينئذ لم يجز
والله أعلم^(١) .

٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال (من أخذ أموال
الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله) رواه
البخاري .

الشرح :

(قوله أداؤها) قال الكرمانى أي ردها إلى المقرض قلت تخصيص

(١) ص ٦٦-٦٧ عمدة القاري ج ١٢

المقرض ليس مراداً بل معناه أدى أموال الناس التي أخذها سواء كانت تلك الأموال من جهة القرض أو من جهة معاملة من وجوه المعاملات . (قوله أدى الله عنه) وفي رواية أداها الله عنه وروى ابن حبان من حديث ميمونة (ما من مسلم يدان ديناً يعلم الله أنه يريد إداؤه إلا أداه الله عنه في الدنيا) . (قوله أتلفه الله) أي في معاشه أو في نفسه وقيل المراد بالأتلاف عذاب الآخرة .

فيه أن الثواب قد يكون من جنس الحسنة وإن العقوبة قد تكون من جنس الذنب لأن النبي ﷺ قد جعل مكان أداء الإنسان أداء الله عنه ومكان إتلافه إتلاف الله له وفيه الحض على ترك استئكال أموال الناس والترغيب في حسن التأدية إليهم عند المداينة لأن الأعمال بالنيات . وفيه الترغيب في تحسين النية لأن الأعمال بالنيات وفيه أن من اشترى شيئاً بدين وتصرف فيه فأظهر أنه قادر على الوفاء ثم تبين الأمر بخلافه أن البيع لا يرد بل ينتظر به حلول الأجل لاقتصاره ﷺ على الدعاء ولم يلزمه برد البيع . قيل : وفيه الترغيب في الدين لمن ينوي الوفاء . وروى ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عن عبد الله بن جعفر أنه كان يستدين فسئل فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول (إن الله مع الدائن حتى يقضي دينه) وإسناده حسن وقال الداودي : وفيه أن من عديه دين لا يعتق ولا يتصدق وإن فعل رد . قلت الحديث لا يدل عليه بوجه من وجوه الدلالات والله اعلم .^(١)

٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فُلَانًا قَدِمَ لَنَا مِنَ الشَّامِ فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ فَأَخَذْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ نَسِيئَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ فَبَعَثْتَ إِلَيْهِ فَاذْنَبَ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ .

الشرح :

قال في فتح العلام : فيه دليل على صحة بيع النسيئة وصحة التأجيل إلى ميسرة وفيه ما كان عليه ﷺ من حسن المعاملة مع العباد وعدم

إكراههم على شيء وعدم الإلحاح عليهم^١

«باب الرهن»

وهولغة الاحتماس من قرضه رهن شيء إذا دام وثبت ومنه قوله تعالى (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) وفي الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق على العين المرهونة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (الظَّهْرُ يَرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَلَبَنُ الدَّرِيْشْرِ بِبِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَعَلَى نَدِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النِّفْقَةُ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: روى هشيم عن زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة رضي الله عنه ذكر أن النبي ﷺ قال (إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ولبن الدريشرب وعلى الذي يشرب نفقتها ويركب) فدل هذا الحديث أن المعنى بالركوب وشرب اللبن في الحديث الأول هو المرتهن لا الراهن فجعل ذلك له وجعلت النفقة عليه بدلاً مما يتعوض منه. وكان هذا عندنا والله أعلم في وقت ما كان الربا مباحاً ولم ينفذ عنه القرض الذي يجرم منفعة ولأنه أخذ الشيء لشيء وإن كانا غير متساويين ثم حرم الربا بعد ذلك وحرم كل قرض جر منفعة. وأجمع أهل العلم أن نفقة الرهن على الراهن لا على المرتهن وأنه ليس للمرتهن استعمال الرهن. قال الثوري وأبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه: ليس للراهن أن ينتفع بالمرهون استخدماً وركوباً ولبناً وسكنى وغير ذلك وليس له أن يبيعه من غير المرتهن بغير إذنه ولو باعه توقف على إجازته فإن أجازته جاز ويكون الثمن رهناً سواء شرط المرتهن عند الإجازة أن يكون مرهوناً عنده أولاً وعن أبي يوسف لا يكون رهناً إلا بشرط. وكذا ليس للمرتهن أن ينتفع بالمرهون

(١) فتح العلام ج ٢ ص ٣٩

حتى لو كان دابة لا يركبها أو ثوباً لا يلبسه أو داراً لا يسكنها أو مصحفاً ليس له أن يقرأ فيه ولا يبيعه إلا باذن الراهن .

قال :- احتج بهذا الحديث ابراهيم النخعي والشافعي وجماعة الظاهرية على ان الراهن يركب المرهون بحق نفقته عليه ويشرب لبنه كذلك وروي ذلك ايضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه . وقال ابن حزم في المحلى : ومنافع الرهن لصاحب الرهن كما كانت قبل الرهن ولا فرق حاشا ركوب الدابة المرهونة وحاشا لبن الحيوان المرهون فانه لصاحب الرهن إلا أن يضيعهما فلا ينفق عليهما وينفق على ذلك المرتهن فيكون له حينئذ الركوب واللبن بما أنفق لا يحتسب به من دينه كثر ذلك أو قلّ وذلك لأن ملك الراهن باق في الرهن لكن الركوب والاحتلاب خاصة لمن أنفق على المركوب والمحلوب لحديث أبي هريرة رضي الله عنه .^(١)

٦- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ عَنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَرِجَالُهُ يُثَقَّتْ إِلَّا أَنَّ الْمُحْفُوظَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ إِرْسَالُهُ .

الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله : يقال غلق الرهن إذا خرج عن ملك الراهن واستولى عليه المرتهن بسبب عجزه عن أداء ما رهّنه فيه وكان هذا عادة العرب فنهاهم النبي ﷺ (له غنمه) زيادته (وعليه غرمه) هلاكه ونفقته . قال والحديث ورد لا بطلان ما كان عليه أهل الجاهلية من غلق الرهن عند المرتهن وبيان أن زيادته للمرتهن ونفقته عليه كما سلف من الحديث قبله^(٢) .

أقول الظاهر من الحديث الشريف (أن زيادته للراهن) لأنه الذي يملك الرهن والله أعلم .

(١) ص ٧٣ عمدة القاري ج ١٣

(٢) ص ٥٢ سبل السلام ج ٣

٧- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَقَالَ لَا أَجِدُ إِلَّا خَيْارًا رِبَاعِيًّا فَقَالَ أَعْطِهِ إِيَّاهُ فَإِنْ خَيَّرَ النَّاسَ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: يستحب لمن عليه دين من قرض وغيره أن يرد أجود من الذي عليه وهذا من السنة ومكارم الأخلاق وليس هو من قرض جر منفعة فانه منهي عنه لأن المنهي عنه ما كان مشروطاً في عقد القرض. ومذهبنا أنه يستحب الزيادة في الأداء عما عليه ويجوز للمقرض أخذها سواء زاد في الصفة أو في العدد بأن أقرضه عشرة وأعطاه أحد عشر. ومذهب مالك أن الزيادة في العدد منهي عنها وحجة أصحابنا عموم قوله ﷺ (خيركم أحسنكم قضاءً).

(قوله فقدمت عليه إبل الصدقة) الخ. هذا مما يستشكل فيقال: كيف قضى من إبل الصدقة أجود من الذي يستحقه الغريم مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه منها! والجواب أن النبي ﷺ اقترض لنفسه فلما جاءت إبل الصدقة اشترى منها بغيراً رباعياً ممن استحقه فملكه النبي ﷺ بثمنه وأوفاه متبرعاً بالزيادة من ماله، ويدل على ما ذكرناه رواية أبي هريرة رضي الله عنه (أن النبي ﷺ قال اشتروا له سنأً) ^(١)

٨- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (كُلُّ قَرْضٍ جَرٌّ مَنْفَعَةٌ فَهُوَ رِبَاً) رواه الحارث بن أبي أمية وإسناده ساقط وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه عند البيهقي وآخر موقوف عن عبد الله بن سلام رضي الله تعالى عنه عند البخاري.

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله أخرجه البيهقي في المعرفة بلفظ (كُلُّ قَرْضٍ

(١) شرح مسلم ج ٧ ص ٣٨-٣٩

جر منفعة فهو وجبة من وجوه الربا) رواه البيهقي في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفاً عليهم .
والحديث بعد صحته لا بد من التوفيق بينه وبين ما تقدم وذلك بأن هذا محمول على أن المنفعة مشروطة من المقرض أو في حكم المشروطة .
وأما لو كانت تبرعاً من المقرض فقد تقدم أنه يستحب له أن يعطي خيراً مما أخذه .^(١)

(١) سبل السلام ج ٣ ص ٥٣

«باب التفليس والحجر»

التفليس لغة : مصدر فليسته أي نسبته إلى الافلاس الذي هو مصدر
أفلس أي صار إلى حالة لا يملك فيها فلساً . والحجر لغة : مصدر حجر
أي منع وضيق وشرعاً : قول الحاكم للمدعيون : حجرت عليك التصرف في
مالك. (١)

١- عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
(سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (مَنْ ذَرَفَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ
أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ) متفق عليه ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر بن
عبد الرحمن مرسلاً بلفظ (أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعاً فَأَفْلَسَ لَدَى أَتْبَاعِهِ وَلَمْ يَقْضِ
الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَمِهِ شَيْئاً فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ . وَإِنْ مَاتَ
الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ الْغَرْمَاءِ) وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَضَعْفُهُ تَبَعاً
لأبي داود ورواه أبو داود وابن ماجه من رواية عمر بن خلدة رضي الله عنه
قال (أتينا أبا هريرة رضي الله عنه في صاحب لنا قد أفلس فقال لأقضي
فيكم . بقضاء رسول الله ﷺ (مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ
فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَضَعْفُهُ أَبُو دَاوُدَ وَضَعْفٌ أَيْضاً هَذِهِ الزِّيَادَةُ
في ذكر الحديث.

الشرح :

قال العيني رحمه الله : - احتج به عطاء بن أبي رباح وعروة بن الزبير
وطاوس والشعبي والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وداود وقالوا
إذا أفلس الرجل وعنده متاع قد اشتراه وهو قائم بعينه فإن صاحبه أحق به
من غيره من الغرماء، قال : واختلف مالك والشافعي في المفلس يأبى
غرماءه دفع السلعة إلى صاحبها وقد وجدها بعينها ويريدون دفع الثمن
إليه من قبل أنفسهم فقال مالك له ذلك وليس لصاحبها أخذها إذا دفع
الغرماء الثمن وقال الشافعي ليس للغرماء في هذا مقال وإذا لم يكن

(١) ص ٥٣ سبل السلام ج ٣

للمفلس ولا لورثته أخذ السلعة فالغرماء أبعد من ذلك وأن الخيار لصاحب السلعة إن شاء أخذها وإن شاء تركها وضرب مع الغرماء بسهم لأن النبي ﷺ جعل صاحبها أحق بها منهم وبه قال أبو ثور وأحمد وجماعته . واستدل الشافعية بقوله من أدرك ماله بعينه على أن شرط استحقاق صاحب المال دون غيره أن يجد ماله بعينه لم يتغير ولم يتبدل وإلا فإن تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلاً أو في صفة من صفاتها فهو أسوة الغرماء . واستدل الشافعي وأحمد برواية عمر بن خلدة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال (من أفلس أو مات فوجد رجل متاعه الحديث . . .) رواه أبو داود وغيره على التسوية بين حالتي الإفلاس حياً وميتاً وقال مالك هو في حالة الموت أسوة الغرماء . (قوله ماله بعينه) دليل على أنه لا يختص ذلك بالبيع بل لو اقترضه دراهم ثم أفلس فوجد الرجل الدراهم بعينها فهو أحق بها من الغرماء .

قال العيني : ذهب إبراهيم النخعي والحسن البصري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر إلى أن بائع السلعة أسوة للغرماء . وصح عن عمر بن عبد العزيز أن من اقتضى من ثمن سلعته شيئاً ثم أفلس فهو والغرماء فيه سواء وروي عن علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه نحوه ذهب إليه هؤلاء وأجاب الطحاوي عن حديث الباب أن المذكور فيه (من أدرك ماله بعينه) والمبيع ليس هو عين ماله وإنما هو عين مال قد كان له وإنما ماله بعينه يقع على المغصوب والعواري والودائع وما أشبه ذلك فذلك ماله بعينه فهو أحق به من سائر الغرماء وقد جاء في الحديث عن سمرة بن جندب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال (من سرق له متاع أو ضاع له متاع فوجده عند رجل بعينه فهو أحق بعينه ويرجع المشتري على البائع بالثمن) أخرجه الطبراني وغيره فهذا يبين أن المراد من حديث أبي هريرة الودائع والعواري والمغصوبات ونحوها وأن صاحب المتاع أحق به إذا وجدت في يد رجل بعينه وليس للغرماء فيه نصيب لانه باق على مالكه ولأن يد الغاصب

يد التعدي والظلم وكذلك السارق بخلاف ما اذا باعه وسلمه الى المشتري فانه يخرج عن ملكه وإن لم يقبض الثمن .

قال العيني رحمه الله : - وما نقلهم عن الحنفية بهم قالوا : والحديث إذا خالف القياس يشترط فيه فقه الراوي وأبو هريرة ليس كذلك فهذا تشنيع منهم على الحنفية لأن الشيخ أبا الحسن الكرخي قال : ليس فقه الراوي شرطاً لتقديم خبره على القياس بل يقبل خبر كل عدل فقيهاً كان أو غيره إذا لم يكن معارضاً بدليل أقوى منه وتبعه على ذلك جماعة من المشايخ مع أن أحداً منهم لم يذكر أبا هريرة رضي الله عنه بما نسب إليه من قلة الفقه وكيف لم يكن فقيهاً وكان يفتي في زمن الصحابة رضي الله عنهم ولم تكن الفتوى في زمانهم إلا للفقهاء وقد دعا لابي هريرة النبي ﷺ بالحفظ فاستجاب الله دعاءه فيه حتى انتشر في العالم ذكره رضي الله عنه . (١)

٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُ الْوَاجِدِ يُجْلُ عِرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ .

الشرح :-

قال العيني رحمه الله : - (لي الواجد) الي بفتح اللام وتشديد الياء المطل يُقال لواه غريمه بدينه يلويه لياً . والواجد هو القادر على قضاء دينه . قوله (يجل عرضه) - بضم الياء من الاحلال ، قال سفيان عرضه : يقول مطلق وعقوبته الحبس . وقال ابو اسحق فسر سفيان عرضه أذاه بلسانه وعن وكيع عرضه شكايته . واستدل به على مشروعية حبس المديون اذا كان قادراً على الوفاء تأديباً له لانه ظالم حينئذ والظلم محرم وإن قلَّ وإن ثبت اعساره وجب انظاه وحرم حبسه واختلف في ثابت العسرة وأطلق من السجن هل يلزمه غريمه فقال مالك والشافعي لا حتى يشت له مال آخر

(١) عمدة القاري ج ١٢ ٢٣٨-٢٤٢

وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يمنع الحاكم الغرماء من لزومه. (١)

٣- وعن أبي سعيد الخدري رضي عنه قال (أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثرت دينه فقال رسول الله ﷺ تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك) رواه مسلم.

٤- وعن كعب بن مالك عن أبيه رضي الله عنهما (أن رسول الله ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ وَتَبَاعَهُ فِي دَيْنٍ كَانَتْ عَلَيْهِ) رواه الدارقطني وصححه الحاكم وأخرجاه أبو داود مرسلًا ورجح إرساله.

الشرح:

قال ابو يوسف ومحمد: إذا طلب غرماء المفلس الحجر عليه حجر القاضي عليه ومنعه من التصرفات والاقرار حتى لا يضر بالغرماء نظراً لهم لانه ربما الجأ ماله فيفوت حقهم، ولا يمنع من البيع بمثل الثمن لانه لا يبطل حق الغرماء. ويبيع القاضي ماله إذا امتنع المديون من بيعه وقسمه بين الغرماء بالخصص لان إيفاء الدين مستحق عليه فيستحق عليه البيع لايفائه فاذا امتنع باع القاضي عليه نيابة. وعن أبي حنيفة رحمه الله المحجور عليه يحبس ليوفي دينه بأي طريق شاء، ثم التفريع على أصلها أنه يبيع في الدين النقود ثم العروض ثم العقار لما فيه من المسارعة الى قضاء الدين ومراعاة المديون ويترك له ثياب بدنه وإن أمر في حال الحجر بهال لزمه بعد قضاء الديون لأن هذا المال تعلق به حق الأولين، ولانه لو صح في المال لما كان في الحجر فائدة حتى لو استفاد مالاً بعد الحجر نفذ إقراره فيه لانه لم يتعلق به حقهم ولو استهلك مالاً لزمه في الحال لانه مشاهد لا راد له. وينفق من ماله عليه وعلى زوجته وأولاده الصغار وذوي أرحامه لانها من الحوائج الأصلية وإنها مقدمة على حق الغرماء ولو تزوج امرأة فهي في مهر مثلها اسوة بالغرماء

(١) عمدة القاريء ج ١٢ ص ٢٣٦

قال: وبينه اليسار مقدمة على بينة الاعسار لانها مثبتة إذ الأصل الاعسار. (١)

٥- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (عرضت على النبي ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني) متفق عليه وفي رواية للبيهقي (فلم يجزني ولم يرني بلغت) وصححه ابن خزيمة.

٦- وعن عطية القرظي رضي الله تعالى عنه قال (عرضت على النبي ﷺ يوم قريظة فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خي سبيله فكنت ممن لم ينبت فخلي سبيل) رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين.

الشرح:

قال الموصلي رحمه الله (وبلوغ الغلام بالاحتلام أو الاحبال أو الأنزال أو بلوغ ثمان عشرة سنة والجارية بالاحتلام أو الحيض أو الحمل أو بلوغ سبع عشرة سنة ديناراً) أي بالغ وبالغة والحبل والاحبال لا يكون إلا به. والحيض علامة البلوغ أيضاً قال عليه الصلاة والسلام (لا صلاة لحائض إلا بخمار) أي بالغ. وأما البلوغ بالسن فالمذكور مذهب أبي حنيفة رحمه الله وقالوا: بلوغهما بتمام خمس عشرة سنة لانه المعتاد الغالب. وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال (عرضت على النبي ﷺ وأنا ابن أربع عشرة سنة فردني وعرضت عليه في السنة الثانية فأجازني) وله قوله تعالى (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ) (٢) قال ابن عباس رضي الله عنهما ثمان عشرة سنة، وهي أقل ما قيل فيه فأخذنا به احتياطاً هذا أشد الصبي فأما أشد الرجل فأربعون سنة قال الله تعالى (حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ

(١) الاختيار ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠

(٢) الاسراء/ ٣٤

وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً^(١)، والانشئ أسرع بلوغاً فتقصناها سنة. فأما الحديث فالنبي عليه الصلاة والسلام كان يجيز غير البالغ فانه روي (أن رجلاً عرض على النبي عليه الصلاة والسلام انه ورده فقل يارسول الله أترد ابني وتجز رافعاً وبني يصرع رافعاً وأمرهم فاضطرت فصرعه وأجازته). وأدنى مدة يصدق لغيره في بيع عبيد تسعة عشر سنة وخمسة عشر سنة. وقيل غير ذلك وهذا هو المختار. وقد رفق وقال لا يصدق صدقاً لأن ذلك لا يعرف إلا من جهتهما فيصدقان فيه إذا احتمل لصدق. قال ولا يحجر على الحر العاقل البالغ وإن كان سفيهاً ينفق ماله فيها لا مصلحة له فيه) وقال لا يحجر عليه ويمنع من التصرف في ماله نظراً له، لانا حجبنا على الصبي لاحتمال التبذير فلان نحجر على السفه مع تيقنه كان أولى وهذا يمنع عنه ماله، ولا فائدة فيه بدون الحجر لانه يمكنه التبذير بما يعقده من البياعات الظاهرة الخسرا. وقد روي (أن النبي ﷺ باع على معاذ ماله وقضى ديونه) وباع عمر رضي الله عنه مال أسيف جبهة لسفه.

قال أبو حنيفة رحمه الله: إذا كان في الحجر عليه دفع الضرر العام جاز كالمفتي الماجن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد لعموم الضرر من الاول في الأديان ومن الثاني في الأبدان ومن الثالث في الاموال. قال: وإذا حجر عليه القاضي ورفع الى قاض آخر فأبطله جاز لان القضاء الأول مختلف فيه فلو أمضاه الثاني ثم رفع الى ثالث لا ينقصه لان الثاني قضى في مختلف فيه فلا ينقض.^(٢)

٧- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (لَا يَجُوزُ لِامْرَأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا) وَفِي لَفْظٍ (لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عَصَمَتَهَا) رواه أحمد وأصحاب السنن إلا الترمذي وصححه الحاكم.

(١) الاحقاف/ ١٥

(٢) ٢٦٦-٢٦٧ الاختيار شرح المختار ج ١

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: قال الخطابي: حمله الأكثر على حسن العشرة واستطابة النفس، أو يحمل على غير الرشيدة وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال لسيء (تصدق من وجدت امرأة تنفي القرط والخاتم وبلال يتلقاه بردائه) وهذه عطية غير مد الزوج. وهذا مذهب الجمهور مستدلين بمفاهيم الكتب والنسب. ولم يذهب إلى معنى الحديث إلا طاوس فقال: إن المرأة محجورة عن ماله إذ كانت مروجة إلا فيما أذن لها فيه الزوج، وذهب مالك إلى أن تصرفها من لثنت.

٨- وعن قبيصة بن مخارق رضي الله عنه قال (قال رسول الله ﷺ إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسيك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة) رواه مسلم.

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: قد تقدم الحديث بلفظه في باب قسمة الصدقات ولعل الحادثة هنا أن الرجل الذي تحمل حمالة قد لزمه دين. فلا يكون له حكم المفلس في الحجر عليه بل يترك حتى يسأل الناس فيقضي دينه. هذا يستقيم على القواعد إذا لم يكن قد ضمن ذلك المال. (٢)

«باب الصلح»

١- عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (الْصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحاً حَرَّمَ حَلَالاً أَوْ أَحَلَّ حَرَاماً، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطاً حَرَّمَ حَلَالاً أَوْ أَحَلَّ حَرَاماً) رَوَاهُ

(١) ص ٥٨ سبل السلام ج ٣

(٢) ص ٥٨ سبل السلام ج ٣

الترمذي وصححه وأنشروا عليه لأن راوية كثير بن عمرو بن عوف
ضعيف وكأنه اعتره بكثرة طرقه وقد صححه ابن حبان من حديث أبي
هريرة رضي الله عنه.

الشرح :

قال في الهداية رحمه الله : (الصلح على ثلاثة أضرب : صلح مع اقرار
وصلح مع سكوت وهو أن لا يقر المدعي عليه ولا ينكر وصلح مع إنكار وكل
ذلك جائز الاطلاق قوله تعالى (وَالصُّلْحُ خَيْرٌ)^(١) ولقوله عليه الصلاة
والسلام (كل صلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم
حلالاً). وقال الشافعي رحمه الله : - لا يجوز مع إنكار أو سكوت لما روينا
وهذا بهذه الصفة لان البدل كان حلالاً على الدافع حراماً على الآخذ
فينقلب الأمر ولأن المدعي عليه يدفع المال لقطع الخصومة عن نفسه وهذا
رشوة. ولنا ما تلونا وتأويل آخر: أحل حراماً لعينه كالخمر أو حرم حلالاً
لعينه كالصلح على أن لا يطأ الضرة، ولأن هذا صلح بعد دعوى
صحيحة فيقضى بجوازه لان المدعي يأخذه عوضاً عن حقه في زعمه وهذا
مشروع، والمدعي عليه يدفعه لدفع الخصومة عن نفسه وهذا مشروع
أيضاً، إذ المال وقاية النفس ودفع الرشوة لدفع لظلم أمر جائز.^(٢)

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال (لَا يَمْنَعُ جَارُ
جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَالِي أَرَأَيْكُمْ عَنْهَا
مُعْرِضِينَ وَاللَّهِ لَأُرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ) متفق عليه.

الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله : وقد روى احمد وعبد الرزاق من حديث ابن
عباس رضي الله عنهما (لا ضرر ولا ضرار وللرجل أن يضع خشبة في حائط
جاره) والحديث فيه دليل على انه ليس للجار أن يمنع جاره من وضع

(١) النساء/ ١٢٨

(٢) الهداية ص ١٤٠-١٤١ ج ٣

خشبة على جداره وانه اذا امتنع عن ذلك أجبر لانه حق ثابت لجاره والى هذا ذهب أحمد واسحق وآخرون والشافعي في القديم وقضى به عمر في أيام ومور الصحابة رضي الله عنهم روى مالك بسند صحيح (أن الضحاك بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خليجاً له فيجره في أرض لمحمد بن مسلمة فامتنع فكلمه عمر في ذلك فأبي ، فقال : - والله لتمرن به ولو على بطنك) وهذا نظير قصة حديث أبي هريرة . وعممه عمر رضي الله عنه في كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه .

وذهب آخرون الى أنه لا يجوز أن يصع خشبة إلا بدن جاره فإن لم يأذن لم يجوز قالوا لان الأدلة القائمة أنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه تمنع هذا الحكم فهو للتنزيه . ونحيب عنه به قول البيهقي : لم نجد في السنة الصحيحة ما يعارض هذا حكم لا عموميات لا ينكر أن يخصه وقد حمله الراوي على ظاهره من تنزيه وهو أعلم بالمراد بدليل قوله رضي الله عنه (ما يتركه عنها معرضين) فانه استنكار لا عراضهم دال على أن ذلك للتنزيه . قال خطابي : معنى قوله (بين اكتافكم) إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعمدوا به راصين لأجعلنها أي الخشبة على رقابكم كارهين . قال : وراد بذلك المبالغة . قلت والذي يتبادر ان المراد لارمين بها : أي هذه السنة المأمور بها بينكم بلاغاً لما تحملته منها وخروجاً عن كتمها وإقامة الحجة عليكم بها .^(١)

٣- وعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ (لا يحل لأمري أن يأخذ غصاً أخيه بغير طيبة نفس منه) رواه الحاكم وابن حبان في صحيحهما .

الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله : - وفي الباب أحاديث كثيرة في معناه أخرج

(١) سبل السلام ج ٣ ص ٦٠

الشيخان من حديث عمر رضي الله عنه (لا يجلبن أحد ماشية أحد بغير إذنه) وأخرج أبو داود والترمذي والبيهقي من حديث عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده بلفظ (لأياخذ أحدكم متاع أخيه لاعباً ولا جاداً) الأحاديث دالة على تحريم مال المسلم الا بطيبة من نفسه وإن قل. والأجماع واقع على ذلك.

وأيراد المصنف رحمه الله الحديث أبي حميد عقيب حديث أبي هريرة رضي الله عنه إشارة الى تأويل حديث أبي هريرة وانه محمول على التنزيه نعم هو قول الشافعي في الجديد، ويرد عليه انه: انها يحتاج إلى التأويل اذا مذر الجمع وهو هنا ممكن بالتخصيص فان حديث أبي هريرة خاص بتلك الأدلة عامة كما عرفت، وقد أخرج من عمومها أشياء كثيرة كأخذ زكاة كرهاً وكالشفعة وإطعام المضطر ونفقة القريب المعسر والزوجة وكثير من الحقوق المالية التي لا يخرجها المالك برضاه فانها تؤخذ منه كرهاً. وغرز الخشبة منها. على أنه مجرد انتفاع والعين باقية (١)

«باب الحوالة والضمان»

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طُلُّ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ وَإِذَا شِئْتَ أَنْ تُحْدِثَ عَلَى مَيٍّ فَبِئْسَ مَتَفَقٌ عَلَيْهِ. شرح:

اليعني رحمه الله: قوله (مطل الغني ظلم) المطل في الأصل من قولهم طلت الحديداً مطلقاً اذا مددتها لتطول وفي المحكم: المطل التسويف للعدة والدين مطلقه حقه أخره بمطلة مطلقاً.

ومما يدل على ذلك قوله (مطل الغني ظلم) المطل في الأصل من قولهم طلت الحديداً مطلقاً اذا مددتها لتطول وفي المحكم: المطل التسويف للعدة والدين مطلقه حقه أخره بمطلة مطلقاً. ومما يدل على ذلك قوله (مطل الغني ظلم) المطل في الأصل من قولهم طلت الحديداً مطلقاً اذا مددتها لتطول وفي المحكم: المطل التسويف للعدة والدين مطلقه حقه أخره بمطلة مطلقاً.

(١) سبل السلام ج ٣ ص ٦٠-٦١

القرطبي: الظلم وضع الشيء في غير موضعه لغة وفي الشرع هو محرم مذموم وعن سحنون: ترد شهادة الميء إذا مطل لكونه سمي ظالماً وعند الشافعي بشرط التكرار. قوله (فاذا أتبع) قال القرطبي، هو بضم الهمزة وسكون الاء المتأنة من قوق وكسر الباء الموحدة مبنياً لما لم يسم فاعله (قوله فيتبع) بالتخفيف من تبع الرجل بحقي أتبعه تباعة إذا طلبته. قوله (يحل عرضه) أي لومه (وعقوبته) أي حسبه هذا تفسير سفيان. والعرض موضع المدح والذم من الانسان سواء كان في نفسه أو في سلفه أو من يلزمه أمره ويثل هو جانبه الذي يعونه من نفسه وحسبه ومحامي عنه أن ينتقص ويثلب. ويقال: هونقي العرض أي بريء من أن يشتم أو يعاب. (ذكر ما يستفاد منه) فيه الزجر عن المطل. واختلف هل يعد فعله عمداً كبيرة أم لا؟ فالجمهور على أن فاعله يفسق.

وفيه أن العاجز عن الاداء لا يدخل في المطل وفيه أن المعسر لا يجبر ولا يطالب حتى يوسر وفيه أمر بقبول الحوالة فمذهب الشافعي:- يستحب له القبول. وقيل الأمر فيه للوجوب وهو مذهب داود وعن أحمد روايتان الوجوب والندب والجمهور على أنه ندب لانه من باب التيسير على المعسر وقيل مباح ولما سأل ابن وهب مالكا عنه قال مستحب وليس بالزام وينبغي أن يطيع سيدنا رسول الله ﷺ بشرط أن يكون بدين والافلا حوالة لاستحالة حقيقتها إذا ذاك وإنما يكون محالة. وفي التوضيح: ومن شرطها تساوي الدينين قدراً ووصفاً وجنساً كالحلول والتأخير. وفي التلويح:- وجهور العلماء على أن الحوالة ضد الحماله: في أنه إذا أفلس المحال عليه لم يرجع صاحب الدين على المحيل بشيء وعند أبي حنيفة يرجع صاحب الدين على المحيل إذا مات المحال عليه مقلداً حكم بافلاسه أو جحد الحوالة ولا بينة له وبه قال ابن شريح وعثمان بن وهب وجماعه وفي الروضة للنووي:- أما المحال عليه فإن كان عليه دين للمحيل لم يعتبر رضاه على الاصح وإن لم يكن لم يصح بغير رضاه. تطهراً

وبأذنه وجهان . وفي الجواهر للمالكية أما المحال عليه فلا يشترط رضاه .
وفي بعض كتب المالكية يشترط رضاه إذا كان عدواً والافلا . وأما المحيل
فرضاه شرط عندنا وعندهم لانه الاصل في الحوالة . وفي الحديث
الشريف : ملازمة المهاطل والزامة بدفع الدين والتوصل إليه بكل طريق
وأخذه منه قهراً .^(١)

٢- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ تَوَفَّى رَجُلٌ مِنَّا فَغَسَّلْنَاهُ وَحَطَّأْنَاهُ
وَكَفَّنَاهُ ثُمَّ أَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا تُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَخَطَا خُطَا ثُمَّ قَالَ :
أَعَلَيْهِ دَيْنٌ ؟ فَقُنَّا دِينَارَانِ فَتُصَرَّفَ فَتَحْمَلُنِي أَبُو قَتَادَةَ فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ
الدِّينَارَانِ عَلَيَّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : حَقُّ الْغَرِيمِ وَبَرَاءٌ مِنْهُمَا الْمَيِّتُ ، قَالَ
نَعَمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ دُودٍ وَابْنُ أَبِي وَصَّحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ
وَالْحَاكِمُ .
الشرح :

قال العيني رحمه الله : فيه الكفالة عن الميت . وقال أبو حنيفة رحمه الله
إن لم يترك الميت شيئاً فلا تجوز الكفالة وإن ترك جازت بقدر ما ترك . وقال
الخطابي : فيه أن ضمان الدين عن الميت يبريه إذا كان معلوماً سواء خلف
الميت وفاء أو لم يخلف وذلك انه ﷺ إنما امتنع من الصلاة لارتهاان ذمته
بالدين فلولا يبرأ بضمان أبي قتادة لما صلى عليه والعلة المانعة قائمة .

قال العيني : وإنما كان هذا قبل أن يكون للمسلمين بيت مال اذ بعده
كان القضاء عليه . قال وحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي يدل على
النسخ وهو قوله ﷺ (أنا أولى - بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي من
المؤمنين فترك ديناً فعلي قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته) رواه البخاري .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما كان رسول الله ﷺ لا يصلي على من
مات وعليه دين فمات رجل من الأنصار فقال عليه دين قالوا نعم فقال :
صلوا على صاحبكم فنزل جبريل عليه الصلاة والسلام فقال : إن الله

(١) عمدة القاري ١١٠-١١١ ج ١٢

عز وجل يقول انما الظالم عندي في الديون التي حملت في البغي والاسراف
والمعصية فأما المتعفف ذو العيال فأنا ضامن أن أؤدي عنه فصلى عليه
النبي ﷺ وقال بعد ذلك من ترك ضياعاً أو ديناً فإلي أو علي ومن ترك ميراثاً
فلأهله فصلى عليه، وقال القرطبي: التزامه ﷺ بدين يحتمل ان يكون
تبرعاً على مقتضى كرم أخلاقه لا أنه أمر واجب عليه.

وفي شرح المذهب: قيل انه ﷺ كان يقضيه من مصالح المسلمين
وقيل من ماله وقيل كان هذا القضاء واجباً عليه وقيل لم يصل عليه لانه لم
يكن للمسلمين يومئذ بيت مال فلما فتح الله عليهم وصار لهم بيت مال
صلى على من مات وعليه دين ويوفيه منه. (١)

٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى
بِالرَّجُلِ الْمَتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينُ فَيَسْأَلُ هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ
تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ وَإِلَّا قَالَ صَلَّى عَلَى صَاحِبِكُمْ. فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ
الْفُتُوحَ قَالَ أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ تُوْفِيَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلِيَّ
قَضَاؤُهُ) متفق عليه وفي رواية للبخاري (فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَتَرَكَ قَضَاءً)

٤- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا كِفَالَةَ فِي حَدٍّ) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

الشرح:

قال البخاري في صحيحه وقال حماد اذا تكفل بنفس فمات فلا شيء
عليه. وقال الحكم يضمن. قال العيني: ومذهبه ان الكفيل بالنفس
يضمن الحق الذي على المطلوب وهو احد قولي الشافعي وقال مالك
والليث والأوزاعي اذا تكفل بنفسه وعليه مال فإنه إن لم يأت به غرم المال
ويرجع به على المطلوب. فإن اشترط ضمان نفسه أو وجهه وقال لا يضمن
المال فلا شيء عليه من المال.

اقول (قوله لا كفالة في حد) أي لا تقبل الكفالة في حد مقرر على

(١) عمدة القاريء ص ١١٣ ج ١٢

شخص ارتكب جنابة توجب الحد لأن الاستيفاء في الحدود من الجاني لا من الكفيل والله أعلم (١)

«باب الشركة والوكالة»

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

الشرح :

قال الموصلي في الاختيار: الشرك النصيب قال ﷺ (من اعتق شركاً له في عبد) أي نصيباً قال النابغة الجعدي :
وشاركنا قريشاً في نقاها
وفي أحسابها شرك العنان.

أي أخذنا نصيباً من النقي والحسب مثل نصيب قريش منها كشركة العنان لكل واحد نصيب من المال والكسب. وسمي الشريكان لأن لكل واحد منهما شركاً في المال أي نصيباً. وهو في الشرع الخلطة وثبوت الحصة وهي مشروعة بالنصوص قال عليه السلام (يد الله على الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خان أحدهما صاحبه رفعها عنهما). وقال عليه السلام (الشريكان الله ثالثهما ما لم يخونا فإذا خاننا محيت البركة بينهما). وبُعث رسول الله ﷺ والناس يتعاملونها فلم ينكر عليهم وتعاملوا بها إلى يومنا هذا من غير نكير فكان إجماعاً. (٢)

٢- وَعَنْ السَّائِبِ الْمَخْزُومِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبَعْثَةِ فَجَاءَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَقَالَ، مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو

(١) عمدة القاري ١١٥-١١٦ ج ١٢

(٢) الاختيار ص ٧٤-٧٥ ج ٢

داود وابن ماجة .

الشرح :

قال ابن عبد البر : السائب بن ابي السائب من المؤلفة قلوبهم وممن حسن إسلامهم وكان من المعمرين عاش إلى زمان معاوية رضي الله عنه وكان شريك النبي ﷺ أول الاسلام في التجارة فلما كان يوم الفتح قال مرحباً بأخي وشريكي كان لا يماري ولا يداري) وصححه الحاكم ولا بن ماجة كنت شريكي في الجاهلية . والحديث دليل على ان الشركة كانت ثابتة قبل الاسلام ثم قررهما الشارع على ما كانت . (١)

قال في الاختيار: - وكان قيس بن السائب شريك رسول الله ﷺ في تجارة البزوالأدم . وذكر الكرخي أسامة بن شريك وقال ﷺ في صفته (كان شريكي وكان خير شريك لا يشاري ولا يماري ولا يداري) اي لا يلح ولا يجادل ولا يدافع عن غير الحق . (٢)

٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعَمَارٌ وَسَعْدٌ فِيمَا نُصِيبُ يَوْمَ بَذِي الْحَدِيثُ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ .

الشرح :

قال الموصلي رحمه الله : ولا تصح أي الشركة فيما لاتصح الوكالة به كالاكتطاب والاحتشاش لان الوكالة في ذلك باطلة لأنها مباحة والأخذ يملك ما أخذ بدون التوكيل فيكون فاعلاً لنفسه ومن ذلك اجتناء الثمار من الجبال والاصطياد وحفر المعادن وأخذ الملح والجص والكحل وغيرها من المباحات وما جمعه كل واحد منهما فهو له دون صاحبه لانه مباح سبقت يده عليه فإن أعانه الآخر فله أجر مثله .

قال : وشركة الصنائع وتسمى شركة التقبل وهي أن يشترك صانعان اتفاقاً في الصنعة أو اختلفا على أن يتقبلا الأعمال ويكون الكسب بينهما

(١) ص ٥٠ ج ٢ فتح العلام

(٢) ص ٧٥ الاختيار ج ٢

فيجوز وقال زفر: لا يجوز مع اختلاف العمل لان الشركة تنبىء عن الخلطة ولا اختلاط مع الاختلاف. ولنا أنها شركة في ضمان العمل وفيما يستفاد به وهو الأجر لا في نفس العمل والوكالة فيه ممكنة لأن ما يتقبل كل واحد منها من العمل فهو أصيل في نصفه وكيل في نصفه وبذلك تتحقق الشركة. ولو تساوى في العمل وتفاضلا في المال جاز أيضاً لأن الأجرة بدل عملها وإنهما يتفاوتان فيكون أحدهما أجود عملاً وأحسن صناعة فيجوز. والقياس أنه لا يجوز لانه يؤدي إلى ربح مالم يضمن لان الضمان بقدر العمل فالزيادة عليه زيادة ربح مالم يضمن.

قلنا: المأخوذ هنا ليس بربح لان الربح يقتضي المجانسة بينه وبين رأس المال ولا مجانسة لأن رأس المال هو العمل والربح مال فكان بدل العمل على ما بينا. ^(١)

قال في فتح العلام: - وأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه وتحماته (فجاء سعد بأسيرين ولم أجيء أنا وعمار بشيء) فهو من رواية ولده أبي عبيدة بن عبد الله وهو خبر منقطع لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئاً فقد رويناه من طريق وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قلت لأبي عبيدة أتذكر عن عبد الله شيئاً؟ قال: لا. ولو صح لكان حجة على من قال بصحة هذه الشركة لأنهم أول قائل معنا ومع سائر المسلمين أن هذه الشركة لا تجوز وأنه لا ينفرد أحد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر إلا السلب للقاتل على الخلاف فإن فعل فهو غلول ومن كبائر الذنوب، ولأن هذه الشركة لو صح حديثها فقد أبطلها الله عز وجل وأنزل (قُلْ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) الآية ^(٢) فإبطلها تعالى وقسمها هو بين المجاهدين. ثم إن الحنفية لا يميزون الشركة في الاصطیاد ولا تجيزها المالكية في العمل في

(١) ص ٧٩-٨١ الاختيار ج ٢

(٢) الأنفال / ١

مكانين فهذه الشركة في الحديث لا تجوز عندهم. (١)

٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِذَا أَتَيْتُ وَكَيْلِي بِخَيْبَرَ فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقًا) رواه أبو داود وصححه.

الشرح:

قال الموصلي رحمه الله الوكالة: عبارة عن التفويض والاعتماد قال تعالى (وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ) (٢) أي من اعتمد عليه وفوض أمره إليه كفاه. وقيل الوكالة في اللغة الحفظ قال تعالى (حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) (٣) أي نعم الحافظ. وقال أصحابنا: إذا قال وكلتك في كذا فهو وكيل في حفظه بقضية اللفظ ولا يثبت ما زاد عليه إلا بلفظ آخر وأنه قريب من الأول. قال: وهذه المعاني موجودة في الوكالة الشرعية فإن الموكل فوض أمره إلى الوكيل واعتمد عليه ووثق برأيه يتصرف له التصرف الأحسن وكل ذلك يبتنى على الحفظ. قال: وكل عقد جاز أن يعقده بنفسه جاز أن يوكل به لما ذكرنا من الحاجة (٤)

٥- وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بَدِينَارًا لِيَشْتَرِيَ لَهُ أَصْحِيَّةً) الحديث رواه البخاري في أثناء حديث وقد تقدم.

الشرح:

قال الموصلي رحمه الله: وعقد الوكالة مشروع بالكتاب وهو قوله تعالى (فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ) (٥) وبالسنة، وهو ما صح أن

(١) فتح العلام ص ٥٠-٥١ ج ٢

(٢) الطلاق / ١

(٣) آل عمران /

(٤) ص ٥٠ الاختيار ج ٢

(٥) الكهف / ١٩

النبي ﷺ وكل بالشراء عروة البارقي وفي رواية حكيم بن حزام . وفي
النكاح أيضاً عمرو بن أمية الضمري . وعليه تعامل الناس من لدن الصدر
الأول إلى يومنا من غير تكير ولأن الانسان قد يعجز عن مباشرة بعض الأفعال
بنفسه فيحتاج الى التوكيل فوجب أن يشرع دفعاً للحاجة .^(١)
٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال بعث رسول الله ﷺ عمرَ علي
الصدقَةَ الحديث متفق عليه .

قال في فتح العلام . تدمه فقيل : منع ابن جميل وخالد بن الوليد
والعباس عم رسول الله ﷺ فدل رسول الله ﷺ (ما ينقم ابن جميل إلا انه
كان فقيراً فاغناه الله ، وأما حنيفة فكم تظلمون خالداً وقد احتبس ادراعه
واعتاده في سبيل الله وأما العباس فهي علي ومثلها معها) والظاهر انه ﷺ
بعث عمر رضي الله عنه لقبض الزكاة . قال المصنف : وابن جميل لم اقف
على اسمه . وقوله (ما ينقم) بكسر القاف اي ما ينكر الا انه كان فقيراً
فاغناه الله وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لانه اذا لم يكن له عذر الا
ما ذكر فلا عذر له . وفيه التعريض بكفران النعمة والتفريع بسوء الصنيع
(وقوله واعتاده) جمع عتد بفتححتين وهو ما يعده الرجل من السلاح والدواب
وقيل الخيل خاصة وحمل البخاري معناه على انه جعلها زكاة ماله وصرفها
في سبيل الله . وهو بناء على أنه يجوز إخراج القيمة عن الزكاة .

وقوله ﷺ (فهي علي ومثلها معها) يفيد أنه ﷺ تحملها عن العباس
تبرعاً وفيه صحة تبرع الغير بالزكاة . ونظيره حديث ابي قتادة في تبرعه
بتحمل الدين عن الميت . وأما حديث (أنه ﷺ كان قد تقدم منه زكاة
عامين) فقد روي من طرق لم يسلم شيء منها من مقال . وفي الحديث
الشريف دليل على توكيل الامام للعامل في قبض الزكاة وفيه : أن بعث
العمال لقبض الزكاة سنة نبوية . وفيه أن يذكر الفاعل ما انعم الله به عليه
باغنائه بعد أن كان فقيراً ليقوم بحق الله تعالى في ماله . وفيه : جواز ذكر

(١) ص ٥٠ ج ٢ الاختيار.

من منع الواجب في غيبته بما ينقصه . وفيه تحمل الامام عن بعض المسلمين والاعتذار عن بعض وحسن التأويل .^(١)

٧- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ ثَلَاثًا وَبِئْسَ عِلْيَاءً يَذْبَحُ الْبَاقِي) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .
لشرح :

قال في فتح العلام : تقدم الكلام عليه في كتاب الحج وفيه دلالة على صحة التوكيل في نحر الهدي وهو إجماع إذا كان لذابح مسلماً . وإن كان كافراً كتابياً صح عند الشافعية بشرط أن ينوي صاحب الهدي عند دفعه إليه أو عند ذبحه .^(٢)

٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ نَعِيفٍ (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ اغْدُ يَا نَعِيفُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذِهِ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَرَجِّحْهَا) الحديث متفق عليه .
قال في فتح العلام : النعيف بعين وسين مهملتين فتاء تحتية فقاء الأجير وزناً ومعنى . وسيأتي في الحدود مستوفى وذكره هنا بناءً على أن المأمور وكيل عن الامام في إقامة الحدود . وبوب البخاري باب الوكالة في الحدود وأورد هذا الحديث وغيره . وقال المصنف في الفتح : والاسم لما لم يتول إقامة الحد بنفسه ولاه غيره فكان ذلك بمنزلة توكيله للغير .^(٣)

«باب الاقرار»

١- عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ (قُلِ الْحَقُّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا) صححه ابن جبان من حديث طويل .
قال في فتح العلام : ساقه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب وفيه وصايا نبوية ولفظه قال رضي الله عنه (أوصاني خليلي رسول الله ﷺ أن أنظر إلى من هو أسفل مني ولا أنظر إلى من هو فوقني وأن أحب المساكين

(١) فتح العلام ج ٢ ص ٥١-٥٢

(٢) فتح العلام ج ٢ ص ٥٢

(٣) فتح العلام ج ٢ ص ٥٢

وأن أدنو منهم وأن أصل رحي وان قطعوني وجفوني وأن أقول الحق وإن كان مرأ وأن لا أخاف في الله لومة لائم وأن لا أسأل أحداً شيئاً وأن أستكثر من لاحول ولا قوة إلا بالله فانها من كنوز الجنة).

وقوله (قل الحق) يشمل قوله على نفسه وعلى غيره وهو مشتق من قوله تعالى (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ)^(١) ومن قوله تعالى (وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)^(٢) وباعتبار شموله ذكره المصنف هنا تبعاً للرافعي فانه ذكره في باب الاقرار. وفيه دلالة على اعتبار إقرار الانسان على نفسه في جميع الأمور وهو أمر عام لجميع الأحكام لان قول الحق على النفس هو الاخبار بما عليها مما يلزمها التخلص منه بهال أو بدن أو عرض. وقوله (ولو كان مرأ) من باب التشبيه لان الحق قد يصعب إجراؤه على النفس كما يصعب عليها إساعة المرارته. ويأتي في باب الحدود والقصاص أحاديث في الاقرار.^(٣)

«باب العارية»

١- عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.
الشرح:

قال النووي رحمه الله وشارح المنهاج: العارية بتشديد الياء وتخفف وهي لغة اسم لما يعار وشرعاً: اسم للعقد المقيد بما يأتي: (شرط المعير صحة تبرعه فلا تصح من صبي وسفيه ومفلس ومكاتب ولا من مكره) وشرط المعير أيضاً ملكه المنفعة ولو بوصية فيعير مستأجر لا مستعير على الصحيح لأنه غير مالك للمنفعة وإنما أبيع له الانتفاع ومقابل الصحيح

(١) النساء / ١٣٥

(٢) النساء / ١٧١

(٣) فتح العلام ج ٢ ص ٥٢

يعير فتكفي عنده الاباحة وله أي للمستعير أن يستنيب من يستوفي المنفعة له كأن يركب الدابة المستعارة زوجته أو خادمة لكن بشرط أن يكون من يستنيبه مثله أو دونه وشرط المستعير كونه منتفعاً به انتفاعاً مباحاً يقصد فلا تعار الآت الملاهي ولا النقدان . نعم إن قصد في النقدين التزين بهما أو الضرب على طبعها صحت الاعارة ولا بد أن يكون الانتفاع حاصلًا مع بقاء عينه فلا يعار المطعوم لأن الانتفاع به باستهلاكه . والأصح اشتراط لفظ كأعرتك أو أعرتني ويكفي لفظ أحدهما ومؤنة الرد للعارية على المستعير بخلاف الوديعة فإن تلفت العين المستعارة لا باستعمال مأذون فيه ضمنها وإن لم يفرض واستثنى من ذلك مسائل ، منها مالواستعار الفقيه كتاباً موقوفاً على طائفة منهم وتلف فلا يضمنه والأصح انه اي المستعير لا يضمن ما ينمحق أي يتلف بالكلية أو ينسحق أي ينقص باستعمال مأذون فيه ومقابله يضمن والثالث من الأقوال يضمن المنمحق دون المنسحق . (١)

٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَدُّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أَتَيْتَكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابُو دَاوُدَ وَحَسَنُهُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَاسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَأَخْرَجَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَازِ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْعَارِيَةِ) .

الشرح :

قال العيني رحمه الله نقلاً عن البخاري باب الانتصار من الظالم بقوله جل ذكره (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً عَلِيماً) (٢) وقال تعالى (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) (٣) . قال ابراهيم . كانوا يكرهون أن يستذلوا فإذا قدروا عفوا . باب عفو المظلوم لقوله تعالى (إن تبدؤا خيراً أو تحفظوه أو تعفوا عن سوء فإن

(١) ٢٦٣-٢٦٤ السراج الوهاج

(٢) النساء/١٤٨

(٣) الشورى/٣٩

الله كَانَ عَفْوَاً قَدِيرًا^(١) قال العيني : هذا تعليل لحسن عفو المظلوم قوله (إن تبدوا) أي تظهروا (خيراً) بدلاً من السوء (أو تخفوه) أي وأخفيتموه وعفوتكم عمن أساء إليكم فإن ذلك مما يقربكم الى الله تعالى ويجزل ثوابكم لذلك فإن من صفاته تعالى أن يعفو عن عباده مع قدرته على عقابهم ولهذا قال تعالى (فإن الله كان عَفْوَاً قَدِيرًا) ولهذا ورد في الأثر أن حملة العرش يسبحون الله تعالى فيقول بعضهم (سبحانك على حلمك بعد علمك) ويقول بعضهم (سبحانك على عفوك بعد قدرتك) وفي الصحيح عن النبي ﷺ (ما نقص من صدقة وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً ومن تواضع لله رفعه الله) وروى أبو داود من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لأبي بكر رضي الله عنه (ممن عبد ظلم مظلمة فعفا عنها إلا أعز الله بها نصره) وأخرج الطبراني عن السدي في قوله تعالى (أو تعفو عن سوء) أي عمن ظلم^(٢)

٣- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . إِذَا أَتَيْتَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْعًا . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ أَوْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاةٌ؟ قَالَ بَلْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاةٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ .

٤- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ دُرُوعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ فَقَالَ أَغْضَبُ يَا مُحَمَّدٌ؟ قَالَ بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَخْرَجَ لَهُ شَاهِدًا ضَعِيفًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

الشرح :- قال في فتح العلام :- المضمونة التي تضمن إن تلفت بالقيمة، والمؤداة التي يجب تأديتها مع بقاء عينها فإن تلفت لم يضمن

(١) النساء/ ١٤٩

(٢) عمدة القاري ج ١٢ ص ٢٩١-٢٩٢

بالقيمة . والحديث دليل لمن ذهب أنها لا يضمن العارية الا بالتضمن .
 قال : ولفظ حديث ابن عباس رضي الله عنهما (بل عارية مؤداة)
 وفي عدد الدروع روايات فلأبي داود كانت مابين الثلاثين إلى الأربعين
 وللسهقي في حديث مرسل كانت ثمانية وللحاكم من حديث جابر كانت
 مائة درع وما يصلحها وزاد أحمد والنسائي في رواية ابن عباس رضي الله
 عنهما فضاع بعضها فعرض عليه النبي ﷺ أن يضمنها له فقال أنا اليوم
 يا رسول الله أرغب في الاسلام .^(١)

«باب الغصب»

١ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
 (مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ
 أَرْضِينَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .
 الشرح :

قال العيني رحمه الله : قوله (طوقه الله اياه) قال الخطابي له وجهان
 أحدهما أنه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة الى المحشر فيكون كالطوق
 في عنقه والآخر ان يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين .
 قال : وفيه تهديد عظيم للغاصبين . وفيه دليل على أن الارضين سبع
 كما قال تعالى (وَمَنْ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ)

وفي صحيح البخاري نقلاً عن العيني بسنده عن سالم عن أبيه رضي
 الله عنه قال قال النبي ﷺ (من أخذ من الأرض شبراً بغير حقه خسف به
 يوم القيامة إلى سبع أرضين) قال العيني لأل أخذ بغير الحق ظلم . قال
 وروى ابن أبي شيبة بسند حسن من حديث أبي مالك الأشعري عن
 النبي ﷺ (أعظم نعيم يوم القيامة درع رص يسرقه الرجل فيطوقه من

(١) ٥٤ فتح العلام ج ٢

سبع أرضين). (١)

٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ فَارْسَلَتْ إِحْدَى أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ لَهَا بِقِصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ بِيَدِهَا فَكَسَرَتِ الْقِصْعَةَ فَضَمَّهَا وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ كُلُوا وَدَفَعَ الْقِصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرَّسُولِ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَاسْمُ الضَّارِيَةِ عَائِشَةُ وَزَادَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ وَصَحْحُهُ.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: (قوله فدفع القيصعة الصحيحة الى آخره) وقال الكرماني:-

القيصعة ليست من المثليات بل هي من المتقومات ثم أجاب بقوله (كانت القيصعتان لرسول الله ﷺ فله التصرف بما شاء فيها). قالوا:-

وفي الحديث إشارة الى عدم مؤاخذه المرأة الغيرة بما يصدر منها لانها في تلك الحالة يكون عقلها محجوباً بشدة الغضب الذي أثارته الغيرة. (٢)

٣- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ وَلَهُ نَفَقَتُهُ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَحَسَنُ التِّرْمِذِيُّ وَيُقَالُ إِنَّ الْبُخَارِيَّ ضَعَّفَهُ.

٤- وَعَنْ عُروَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْضٍ غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا وَالْآخَرُ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ وَقَالَ: لَيْسَ لِعَرْقِي ظَلَمٌ حَقٌّ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ وَآخِرُهُ عِنْدَ أَصْحَابِ السُّنَنِ مِنْ رَوَايَةِ عُروَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَاخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ وَفِي تَعْيِينِ صَحَابِيهِ

(١) ج٢ ص ٢٩٨-٢٩٩ عمدة القاريء

(٢) عمدة القاريء ص ٢٠٩ ج٢

الشرح:

قال الموصلي رحمه الله : - وأما اذا هدم البناء وحفر الارض فيضمن لأنه وجد منه النقل والتحويل وأنه اتلاف ويضمن بالاتلاف ما لا يضمن بالغصب . وما انهدم بسكناه فقد تلف بفعله . فان نقص بالزراعة يضمن النقصان ويأخذ رأس ماله ويتصدق بالفضل . معناه : يأخذ من الزرع ما أخرج عليه من البذر وغيره ويتصدق بالفضل . قال : وإذا تغير المغصوب بفعل الغاصب حتى زال اسمه واكثر منافعه ملكه وضمنه وذلك كذبح الشاة وطبخها أو شيها أو تقطيعها وطحن الحنطة أو زرعها وخبز الدقيق وجعل الحديد سيفاً والصفرة آنية والبناء على الساجة واللبن حائطاً وعصر الزيتون والعنب وغزل القطن ونسج الغزل ولا ينتفع به حتى يؤدي بدله . قال : ومن بنى في أرض غيره أو غرس لزمه قلعها وردها قال عليه الصلاة والسلام (ليس لعرق ظالم حق) ولأنه أشغل ملك الغير فيؤمر بتفريغه دفعاً للظلم ورداً للحق على مستحقه .^(١)

٥- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى : إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا) مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

الشرح:

أخرج البخاري بسنده عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال (لا يجلس أحدٌ ماشيةً أمرىءٍ بغير إذنه أحبُّ أحدكم أن تؤتى مشرته فتكسر خزانته فينتقل ضعمه وإنه تحزن لهم ضرورع مواشيهم أطعماتهم فلا يجلبن أحدٌ ماشيةً أحد بغير إذنه) قال أبو عمر: يحمل هذا الحديث على ما لا تطيب به النفس لقوله ﷺ (لا يجلس مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه) وقال ﷺ (إن دماءكم وأعراضكم عليكم حرام) .

(١) الاختصار ج ٢ ص ١٢٤-١٢٦

قال: وإنما خص اللبن بالذكر لتساهل الناس في تناوله ولا فرق بين اللبن والتمر وغيرهما في ذلك، وفي الحديث استعمال القياس لتشبيه النبي ﷺ اللبن في الضرع بالطعام المخزون. وفيه ضرب الامثال للتقريب

«باب الشفعة»

١- عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَالٍ يُقْسَمُ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ) متفق عليه واللفظ للبخاري وفي رواية مسلم (الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَرِكٍ فِي أَرْضٍ وَرَيْعٍ أَوْ حَائِطٍ لَا يَصْلُحُ وَفِي لَفْظٍ: لَا يَحِلُّ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَغْرَضَ عَلَى شَرِيكِهِ) وفي رواية الطحاوي قضى النبي ﷺ بالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ) وَرَجَالُهُ يُثَقَاتُ.

٢- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ وَلَهُ عِلَّةٌ.

٣- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَفِيهِ قِصَّةٌ.

٤- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ يُنْتَظَرُ بِهَا وَأَنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَرَجَالُهُ يُثَقَاتُ.

٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَلَا شُفْعَةَ لِغَائِبٍ) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

الشرح:

قال الشافعي رحمه الله: الشفعة إنما هي للشريك. وقال أبو حنيفة رحمه الله: الشفعة للشريك في نفس المبيع ثم في حق المبيع ثم من بعدهما للجار. قال العيني وقد وقع في بعض الفاظ أحمد والطبراني وابن أبي شيبة (جار الدار أحق بشفعة الدار) فإن قلت: قال ابن حبان الحديث ورد في

الجار الذي يكون شريكاً دون الجار الذي ليس بشريك يدل عليه ما أخبرنا وأسنَد في البخاري عن عمرو بن الشريد قال وقفت على سعد بن أبي وقاص فجاء مسور بن محزمة فوضع يده على إحدى منكبي إذ جاء أبو رافع مولى النبي ﷺ فقال يا سعد ابتع مني بيتي في دارك فقال سعد والله ما أبتاعهما فقال المسور والله لبتاعنهما فقال سعد والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجمة أو مقطعة قال أبو رافع لقد أعطيت بها خمسمائة دينار ولولا أني سمعت النبي ﷺ يقول الجار أحق بسقبه ما أعطيتها بأربعة آلاف وأنا أعطى بها خمسمائة دينار فأعطاه إياه قلت هذا معارض بما أخرجه النسائي وابن ماجه عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أن رجلاً قال يا رسول الله (أرضي ليس فيها لأحد شرك ولا قسم إلا الجوار فقال الجار أحق بسقبه) الصقب بالصاد ما قرب من الدار ويقال السقب أيضاً بالسين . وقال ابن دريد : سقت الدار سقوباً وأسقت لغتان فصيحتان أي قربت . وأبياتهم متسابقة أي متداينة وفي الزاهر للانجاري الصقب الملاصقة كأنه أراد بها يليه وما يقرب منه .

قال أبو حنيفة رحمه الله : إذا وقع البيع فعلم الشفيع به فإن أشهد في مكانه أنه على شفيعته وإلا بطلت شفيعته وبه قال الشافعي إلا أن يكون له عذر مانع من طلبها من حبس أو غيره فهو على شفيعته . وقال الشعبي : من بيعت شفيعته وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له . استدل بحديث أبي رافع أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه على إثبات الشفعة للجار وأوله الشافعي رحمه الله على أن المراد به الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيتين ولذلك دعاه إلى الشراء منه وأجاب أبو حنيفة رحمه الله بأن ظاهر الحديث يدل على أن أبا رافع كان يملك بيتين من جملة دار سعد لا شقصاً شائعاً من دار سعد رضي الله عنه . وذكر عمر بن شيبه أن سعداً كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منهما لأبي رافع فاشتراها منه سعد ثم ساق حديث الباب فاقتضى كلامه

أن سعداً كان جاراً لابي رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكاً. وفي مصنف عبدالرزاق عن شريح: الخليط أحق من الجار والجار أحق من غيره. (١)

«باب القراض»

عَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ وَخَلَطُ الْبَرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: القراض بكسر القاف وهو معاملة العامل بنصيب من الربح وهذه تسميته في لغة أهل الحجاز وتسمى مضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض لما كان الربح يحصل في الغالب بالسفر أو من الضرب في المال وهو التصرف.

قال: وإنما كانت البركة في ثلاث لما في البيع إلى أجل من المسامحة والمساهلة والاعانة للغريم بالتأجيل. وفي المقارضة لما في ذلك من انتفاع الناس بعضهم ببعض. وخلط البر بالشعير قوتاً لا للبيع لانه قد يكون فيه غرر وغش. (٢)

٢- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَالاً مُقَارَضَةً أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَيْدٍ رَطْبَةٍ وَلَا تَحْمِلَهُ فِي بَحْرٍ وَلَا تَنْزِلَ بِهِ بَطْنٌ مَسِيلٌ فَإِنْ وَعِلْتَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَمِنْتَ مَالِي). رَوَاهُ الدُّارُ قُطْنِي وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ (أَنَّهُ عَمَلَ فِي مَالِ لِعُثْمَانَ عَلَى أَنْ

(١) عمدة القاريء ج ١٢ ص ٧١-٧٤

(٢) سبل السلام ج ٣ ص ٧٦-٧٧

الرَّيْحَ بَيْنَهُمَا) وَهُوَ مَوْقُوفٌ صَحِيحٌ.

الشرح :

قال الموصلي رحمه الله (وللمضارب أن يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة ويوكل ويسافر ويبضع) وأصله أن المضارب مأمور بالتجارة فيدخل تحت الاذن كل ما هو تجارة أو ما لا بد للتجارة منه كالبيع والشراء والباقي من أعمال التجارة وكذلك الايداع ولأنها دون المضاربة فيدخل تحت الأمر. (١) قال : ولا يضارب إلا باذن رب المال أو بقوله اعمل برأيك) لان الشيء لا يستتبع مثله لاستوائيهما في القوة فاحتاج الى التنصيص أو مطلق التفويض الا انه ليس له الاقراض لان الاطلاق فيما هو من أمور التجارة لا غير. قال : وليس له أن يتعدى البلد والسلعة والمعامل الذي عينه رب المال لما روينا من حديث العباس رضي الله عنه أنه كان يدفع ماله مضاربة ويشترط على مضاربه ان لا يسلك به بحراً وأن لا ينزل وادياً ولا يشتري به ذات كبد رطبة فإن فعل ذلك ضمن. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فاستحسنه وأجازه. وبعث عليه السلام والناس يتعاملون فأقرهم عليه. وعن عمر رضي الله عنه أنه دفع مال اليتيم مضاربة. وعليه الاجماع ولان للناس حاجة الى ذلك لان منهم الغني الغبي عن التصرفات والفقير الذكي العارف بأنواع التجارات فمست الحاجة الى شرعيته تحصيلاً لمصلحتها.

وتنقده بقوله دفعت هذا المال إليك مضاربة أو مقارضة أو معاملة. أو خذ هذا المال واعمل فيه على أن لك نصف الربح أو ثلثه. وشرائطها خمسة : احدهما أنها لا تجوز الا بالنقدين، الثاني إعلام رأس المال عند العقد إما بالاشارة أو التسمية ويكون مسلماً الى المضارب، الثالث : أن يكون الربح شائعاً بينهما، الرابع : إعلام قدر الربح لكل واحد منهما الخامس : أن يكون المشروط للمضارب من الربح حتى لو شرطه من رأس

(١) الاختيار ج ٢ ص ٨٤

المال أو منها فسدت . والمضارب شريك رب المال في الربح ورأس ماله الضرب في الأرض فاذا سلم رأس المال إليه فهو أمانة فاذا تصرف فيه فهو وكيل فاذا ربح صار شريكاً فان شرط الربح للمضارب فهو قرض وإن شرط لرب المال فهو بضاعة واذا فسدت المضاربة فهي إجارة فاسدة واذا خالف صار غاصباً ولا تصح إلا أن يكون الربح بينهما مشاعاً فإن شرط لأحدهما دراهم مسماة فسدت والربح لرب المال وللمضارب أجر مثله . واشترط الوضعية على المضارب باطل لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال : الربح على (ما اشترطوا والوضعية على المال) ولانه تصرف فيه بأمره فصار كالوكيل .^(١)

«باب المساقاة والاجارة»

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ (عَامِلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرٍ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ) متفق عليه . وفي رواية لهما (فَسَأَلُوهُ أَنْ يَقْرَهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا وَهُمْ يَنْصِفُ الثَّمَرَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَقْرَكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلِمُسْلِمٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ أَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَهُمْ شَطْرُ ثَمَرِهَا).

الشرح :

قال العيني رحمه الله : هذا الحديث عمدة من أجاز المزارعة . وقال ابن بطال : اختلف العلماء في كراء الأرض بالشطر والثلث والربع فأجاز ذلك علي وابن مسعود والزبير واسامة وابن عمر ومعاذ وخباب وهو قول ابن المسيب وطاووس وابن أبي ليلى والأوزاعي والثوري وأبي يوسف ومحمد وأحمد وهؤلاء أجازوا المزارعة والمساقاة . وكرهت ذلك طائفة روي عن ابن عباس وابن عمر وعكرمة والنخعي وهو قول مالك وأبي حنيفة والليث

(١) الاختيار ج ٢ ص ٨٢-٨٤

والشافعي وأبي ثور.

قالوا: لا تجوز المزارعة وهو كراء الأرض بجزء منها وتجوز عندهم المساقاة ومنعها أبو حنيفة وزفر فقالا لا تجوز المزارعة ولا المساقاة بوجه من الوجوه.

وقالوا: المزارعة منسوخة بالنهي عن كراء الأرض بما تخرج منها وهي إجارة مجهولة لانه قد لا تخرج الأرض شيئاً. وادعوا ان المساقاة منسوخة بالنهي عن المزابنة. وذكر الطحاوي حديث رافع (نهى رسول الله ﷺ عن المزارعة) وحديث ابن عمر (كنا لا نرى بأساً حتى زعم رافع ان النبي ﷺ نهى عن المخابرة) ومثله (نهى عن كراء الأرض) وأحاديث أخرى. وأجاب أبو حنيفة رحمه الله عن حديث الباب بأن معاملة النبي ﷺ أهل خيبر لم يكن بطريق المزارعة والمساقاة بل كانت بطريق الخراج على وجه المن عليهم والصلح لانه ﷺ ملكها غنيمة فلو كان اخذ كلها جاز لكنه وتركها في أيديهم بشرط ما يخرج منها فضلاً وكان ذلك خراج مقاسمة وهو جائز كخراج التوظيف ولا نزاع فيها وانما النزاع في جواز المزارعة والمعاملة. وخراج المقاسمة إن وظف الامام في الخارج شيئاً مقدراً عشراً أو ثلثاً أو ربعاً ويترك الأراضي على ملكهم مناً عليهم فإن لم تخرج الأرض شيئاً فلا شيء عليهم. وهذا تأويل صحيح. قال: والخراج الموظف أن يجعل الامام في ذمتهم بمقابلة الأرض شيئاً من كل جريب يصلح للزراعة صاعاً ودرهماً.^(١)

٢- وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَازِيَانِ وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ

(١) عمدة القاري ص ١٦٧-١٦٨ ج ١٢

بِهِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَفِيهِ بَيَانٌ لِّمَا جُمِلَ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ إِطْلَاقِ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ .

٣- وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضاً .
الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله : (المأذيات) بذال معجمة مكسورة ثم مشاة تحتية ثم الف ونون ثم الف ثم مشاة فوقية : هي مسایل المياه وقيل ما ينبت حول السواقي (وأقبال الجداول) بفتح الهمزة وقاف فموحدة أوائل الجداول .

قال مضمون الحديث دليل على صحة كراء الأرض بأجرة معلومة من الذهب والفضة ويقاس عليهما غيرهما من سائر الأشياء المتقومة . ويجوز بما يخرج منها من ثلث أو ربع لما دل عليه الحديث الأول وحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال (قد علمت أن الأرض كانت تكرى على عهد رسول الله ﷺ بما على الأربعاء وشيء من التبن لا ادري ما هو) أخرجه مسلم وأخرج أيضاً عن ابن عمر رضي الله عنهما (كان يعطي أرضه بالثلث والربع ثم تركه) ويأتي ما يعارضه وقوله (على الأربعاء) جمع ربيع وهي الساقية الصغيرة ومعناه هو وحديث الباب أنهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها ببذر من عنده على أن يكون لمالك الأرض ما ينبت على مسایل المياه ورؤس الجداول أو هذه القطعة والباقي للعامل فنهوا عن ذلك لما فيه من الغرر فربما هلك ذا دون ذاك .

قال : وفي النهي عن المزارعة أحاديث ثابتة وقد جمع بينها وبين الأحاديث الدالة على جوازها بوجوه : أحسنها أن النهي كان في أول الأمر لحاجة الناس وكون المهاجرين ليس لهم أرض فأمر الأنصار بالتكريم بالمواساة . ويدل له ما أخرجه مسلم من حديث جابر رضي الله عنه قال كان لرجال من الأنصار فضول أرض وكانوا يكرونها بالثلث والربع فقال

النبي ﷺ من كانت له أرض فليزرعها أو يمنحها أخاه فإن أبي فليمسكها وهذا كما نهو عن ادخار لحوم الأضحية ليتصدقوا بذلك ثم بعد توسع حال المسلمين زال الاحتياج إلى المزارعة فأبيع لهم المزارعة وتصرف المالك في ملكه بما شاء من إجارة وغيرها ويدل على ذلك ما وقع من المزارعة في عهد النبي ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم من بعده.

قال الخطابي: قد عقل المعنى ابن عباس رضي الله عنهما وأنه ليس المراد تحريم المزارعة بشرط ما تخرجه الأرض وإنما أريد بذلك أن يتمانحوا وأن يرفق بعضهم ببعض. (١)

- ٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (إِحتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ أَجْرَهُ وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .
٥- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (كَسَبُ الْحِجَامِ خَبِيثٌ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : اختلف العلماء في كسب الحجام فقال الأكثرون من السلف والخلف لا يحرم كسب الحجام وهذا المشهور من مذهب أحمد واحتج الجمهور بحديث ابن عباس رضي الله عنهما (أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره) قالوا : ولو كان حراماً لم يعطه) رواه البخاري ومسلم . وحملوا أحاديث النهي على التنزيه والارتفاع عن دني الأكساب والحث على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور. (٢)

- ٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

(١) سبل السلام ص ٧٨-٧٩ ج ٣

(٢) شرح مسلم ص ٤٥١ ج ٦

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: فيه دلالة على شدة جرم من ذكر، وأنه تعالى يخصهم يوم القيامة نيابة عن ظلموه. وقوله (أعطى بي) أي حلف باسمي وعاهد أو أعطى الأمان باسمي وبما شرعته من ديني، وتحريم الغدر والنكث مجمع عليه.

وكذا بيع الحر مجمع على تحريمه وقوله (استوفى منه) أي استكمل منه العمل ولم يعطه الأجرة فهو أكل لماله بالباطل مع تعبته وكده. ^(١)
٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (إِنْ أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ) أخرجه البخاري.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: فيه جواز أخذ الأجرة لقراءة القرآن للتعليم وللرقية أيضاً لعموم اللفظ. قال: وقد اختلف العلماء في أخذ الأجر على الرقية بالفاتحة وفي أخذه على التعليم فأجازه عطاء وابو قلابة وهو قول الشافعي ومالك وأحمد وأبي ثور ونقله القرطبي عن أبي حنيفة في الرقية وهو قول إسحاق. وكره الزهري تعليم القرآن بالأجرة وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز أن يأخذ الأجر على تعليم القرآن. ^(٢)

وفي خلاصة الفتاوي ناقلاً عن الأصل لا يجوز الاستئجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والأذان والتذكير والتدريس والحج والغزو يعني لا يجب الأجر وعند أهل المدينة يجوز به أخذ الشافعي. والأصل الذي بني عليه حرمة الاستئجار على هذه الأشياء أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها لأن هذه الأشياء طاعة مقربة تقع عن

(١) ص ٨٠-٨١ سبل السلام ج ٣

(٢) ٩٥ ج ١٢

العامل قال تعالى (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) ^(١) فلا يجوز أخذ الاجرة من غيره كالصوم واحتجوا على ذلك باحاديث منها ما روى احمد في سنده حدثنا اسماعيل قال قال عبدالرحمن بن شبل سمعت رسول الله ﷺ يقول (اقرأ القرآن ولا تأكلوا به ولا تجفوا عنه ولا تغلوا فيه ولا تستكثروا به) رواه اسحق بن راهويه ايضاً في مسنده وابن ابي شيبة وعبدالرزاق في مصنفيهما.

ومنها حديث رواه ابو داود من حديث المغيرة عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال علّمت ناساً من أهل الصفة القرآن فاهدى إلى رجل منهم قوساً فقلت ليست بهال وأرمي بها في سبيل الله فسألت النبي ﷺ عن ذلك فقال إن اردت ان يطوقك الله طوقاً من نار فاقبله) ورواه ابن ماجه والحاكم.

وقال الطحاوي : ويجوز الأجر على الرقى وإن كان يدخل في بعضه القرآن لانه ليس على الناس أن يرقى بعضهم بعضاً وتعليم الناس بعضهم بعضاً القرآن واجب لان في ذلك التبليغ عن الله تعالى . وقال صاحب التوضيح قول الطحاوي هذا غلط لان تعلمه ليس بفرض فكيف تعليمه وانما الفرض المتعين منه على كل واحد ما تقوم به الصلاة وغير ذلك فضيلة ونافلة وكذلك تعليم الناس بعضهم بعضاً ليس بفرض متعين عليهم وانما هو على الكفاية ولا فرق بين الاجرة في الرقى وعلى تعليم القرآن لان ذلك كله منفعة .

وقال البخاري في صحيحه : وقال الشعبي لا يشترط المعلم الا أن يعطى شيئاً فليقبله ، وقال الحكم لم اسمع احداً كره أجر المعلم ، وأعطى الحسن دراهم عشرة . ^(٢)

٨- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ (أعطوا

(١) النجم / ٣٩

(٢) عمدة القاريء ص ٩٥-٩٦ مج ١٢

الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى وَابْنِ بَيْهَقٍ وَجَابِرٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ.
الشرح

قال الصنعاني رحمه الله : لان في حديث ابن عمر شافي ابن خطابي
ومحمد بن زياد الراوي عنه وكذا في مسند أبي يعلى والبيهقي (واعلمه
اجره وهو في عمله) قال البيهقي عقب سياقه باسناده وهذا ضعيف^(١).
٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : (مَنْ
اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيُسَمِّ لَهُ أَجْرَهُ) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَفِيهِ انْقِطَاعٌ وَوَصَلَهُ
الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَنِيفَةَ.

الشرح

قال الصنعاني رحمه الله وفي الحديث دليل على تدب تسمية أجرة
الاجير على عمله لثلاث تكون مجهولة فتؤدي إلى الشجار والخصام.^(٢)

«باب إحياء الموات»

١- عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (مَنْ عَمَرَ
أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. قَالَ عُرْوَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي
خِلَافَتِهِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (مَنْ أَحْيَا
أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ) رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ رَوَى مُرْسَلًا وَهُوَ كَمَا
قَالَ. وَأُخْتِلِفَ فِي صَحَابِيَّهِ فَقِيلَ جَابِرٌ وَقِيلَ عَائِشَةُ وَقِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
وَالرَّاجِعُ الْأَوَّلُ.

الشرح

قال العيني رحمه الله : وفي كتاب الخراج ليحيى بن آدم من طريق

(١) سبل السلام ص ٨١-٨٢ ج ٣

(٢) سبل السلام ص ٨٢ ج ٣

محمد بن عبد الله الثقفي قال كتب عمر بن الخطاب (من أحيأ مواتاً من الأرض فهو أحق به) وروي منه وجه آخر عن عمرو بن شعيب أو غيره أن عمر رضي الله عنه قال (من عطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها فجزاء غيره فاعمرها فهي له وعنه قال أصحابنا: أنه إذا حجر أرضاً ولم يعمرها ثلاث سنين أخذها الإمام ودفعها إلى غيره لأن التحجير ليس بإحياء لئتملكها به لأن الأحياء هو العمارة والتحجير للأعلام وذكر في المحيط أنه يصير ملكاً للمحجر وذكر ضواهر زاده أن التحجير يفيد ملكه مؤقتاً إلى ثلاث سنين وبه قال الشافعي في الأصح وأحمد والأصل عندنا أن من أحيأ مواتاً هل يملك رقبتها قال بعضهم لا يملك رقبتها وإنما يملك استغلالها وهو أحد قولي الشافعي. وعند عامة المشايخ يملك رقبتها وبه قال مالك وأحمد والشافعي في قول. وثمرة الخلاف فيمن أحيأها ثم تركها فزاعها غيره فعلى قول البعض الثاني أحق بها. وعلى قول العامة الأول ينزعها من الثاني كمن أخرب داره أو عطل بستانه وتركه حتى مرت عليه سنون فإنه لا يخرج عن ملكه ولكن إذا حجرها ولم يعمرها ثلاث سنين يأخذها الإمام وتعين الثلاث بأمر عمر رضي الله عنه. ثم عندنا يملكه الذمي بالأحياء كالمسلم وبه قال مالك وأحمد في رواية وقال الشافعي وأحمد في رواية لا يملكه في دار الإسلام وسواء في ذلك الحربي والذمي والمستأمن وحكى الرافعي عن الاستاذ أبي طاهر أن الذمي يملك بالأحياء إذا كان بإذن الإمام. (١)

٣- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن الصُّعْبَ بْنَ جُثَامَةَ رَضِيَ الله عنه أخبره أن النبي ﷺ قَالَ (لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

الشرح

قال العيني رحمه الله: عن ابن شهاب قوله (لا حمى إلا لله ولرسوله) أي لا حمى لأحد يخص نفسه يرعى فيه ماشيته دون سائر الناس وإنما هو لله ولرسوله ولمن استخلف فملك عنه من الخلفاء بعده إذا احتاج إلى ذلك

(١) عمدة القاري، ص ١٧٧ ج ١٢

لمصلحة المسلمين كما فعل الصديق والفاروق وعثمان لما احتاجوا إلى ذلك.

قال: وإنما يحمي الامام ما ليس بملك لأحد مثل بطون الأودية والجبال من الموات وإن كان ينتفع المسلمون بتلك المواضع فمنافعهم في حماية الامام أكثر. وقال ابن التين، معنى الحديث إلا على ما أذن الله لرسوله أن يحميه لا ما كان يحميه العرب في الجاهلية قيل على الأرجح عند الشافعية أن الحمى مختص بالخليفة ومنهم من ألحق به ولاية الأقاليم. وقال بعضهم استدلل به الطحاوي لمذهبه في اشتراط إذن الامام في إحياء الموات وتعقب بالفرق بينهما فإن الحمى اخص من الأحياء. قلت: حصر الحمى لله ولرسوله يدل على أن حكم الأراضي إلى الامام والموات من الأراضي ودعوى أخصية الحمى من الأحياء ممنوعة لأن كلاً منها لا يكون إلا فيما لا مالك له فيستويان في هذا المعنى. وقال ابو عبد الله بلغنا أن النبي ﷺ حمى النقيع وأن عمر حمى السرف والربذة.^(١)

٤- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ) رواه أحمد وابن ماجه وله من حديث أبي سعيد مثله وهو في الموطأ مرسل.

الشرح

قال الصنعاني رحمه الله وأخرجه مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه مرسلًا بزيادة (من ضارَّ ضارهُ الله ومن شاق شاق الله عليه). وأخرجه عبد الرزاق وأحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه زيادة (وللرجل أن يضع خشبته في حائط جاره والطريق الميتاء سبعة أذرع)

وقوله (لا ضرر) الضرر ضد النفع يقال ضره يضره ضرراً ضراراً وأضر به يضر إضراراً ومعناه: لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئاً من حقه.

(١) عمدة القاري، ص ٢١٣-٢١٤ ج ١٢

والضرار فعال من الضر أي لا يجازيه بإضراره بإدخال المضرة عليه، فالضرر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه قلت: يسنده جواز الانتصار لمن ظلم قال تعالى (وَلَمَنْ أَتَضَرَّبَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَاعَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ^(١)). وقال تعالى (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا^(٢)) وقيل: الضرر ما تضربه صاحبك وتنتفع انت به والضرار أن تضره من غير أن تنتفع وقيل هما بمعنى وتكرارهما للتأكيد وقد دل الحديث الشريف على تحريم الضرر لانه اذا نفى ذاته دل على النهي عنه لان النهي لطلب الكف عن الفعل وهو يلزم منه عدم ذات الفعل فاستعمل اللازم في الملزوم وتحريم الضرر معلوم عقلاً وشرعاً الا ما دل الشرع على إباحته رعاية للمصلحة التي تربو على المفسدة وذلك مثل إقامة الحدود ونحوها وذلك معلوم في تفاصيل الشريعة وبحقل أن لا تسمى الحدود من القتل والضرب ونحوه ضرراً من فاعلها لغيره لانه انما امثل أمر الله تعالى بإقامة الحد على العاصي فهو عقوبة من الله تعالى لا إنزال ضرر من الفاعل ولذا لا يذم الفاعل لإقامة الحد بل يمدح على ذلك.^(٣)

٥- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ أَحَاطَ خَائِطاً عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ) رواه أبو داود وصححه ابن الجارود.

الشرح

قال العيني رحمه الله: وعن الطحاوي الموات ما ليس يملك لأحد ولا هو من مرافق البلد وكان خارج البلد سواء قرب منه أو بعد. وعن أبي يوسف: أرض الموات هي البقعة التي لو وقف رجل على ادناه من العامر ونادى بأعلى صوته لم يسمعه أقرب من في العامر إليه وقال القزاز: الموات الأرض التي لم تعمر شبعت العمارة بالحياة وتعطيها بفقد الحياة.

(١) الشورى/ ٤١

(٢) الشورى/ ٤٠

(٣) سبل السلام ص ٨٤ ج ٣

وأحياء الموات : أن يعمد الشخص للارض لا يعلم تقدم ملك عليها لأحد فيحييها بالسقي او الزرع او الغرس أو البناء فيصير بذلك ملكه سواء فيما قرب من العمران أو بعد وسواء أذن الامام له بذلك ام لم يأذن عند الجمهور وعند أبي حنيفة لا بد من إذن الامام مطلقاً وعند مالك فيما قرب من العمران وحد القرب ما بأهل العمران اليه حاجة من رعي ونحوه . (١)

٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (مَنْ حَفَرَ بَشْراً فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً عَطْنًا لِمَاشِيَّتِهِ) رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف .

الشرح :

قال الموصلي رحمه الله (ومن حفر بشراً في موات فحريمها أربعون ذراعاً من كل جانب للناضح والعطن عند أبي حنيفة رحمه الله فمن أراد أن يحفر في حريمها منع لأن الاراضي الرخوة يتحول الماء الى ما يحفر دونها فيؤدي الى اختلال حقه ولانه ملك الحريم ليتمكن من الانتفاع به وذلك يمنعه . وقال ابو يوسف ومحمد إن كانت للناضح فستون لحديث الزهري أن النبي ﷺ قال (حريم العين خمسمائة ذراع وحريم بئر العطن أربعون ذراعاً وحريم بئر الناضح ستون ذراعاً) ولانه يحتاج فيها الى سير الدابة للاستقاء وقد يطول الرشا وبئر العطن يستقي منها بيده فكانت الحاجة أقل ولأبي حنيفة قوله ﷺ (من حفر بشراً فله ما حولها أربعون ذراعاً عطناً لماشيته من غير فصل ولان استحقاق الحريم على خلاف القياس لانه في غير موضع الأحياء وهو الحفر وإنما تركناه في موضع اتفق الحديثان فيه . وما اختلفا فيه يبقى على الأصل ويمكنه أن يدير الدابة حول البئر فلا يحتاج الى زيادة مسير ، وقال ابو حنيفة : جعل في حديث الزهري ستين ذراعاً

(١) عمدة القاريء ص ١٧٣-١٧٤ ج ١٢

حريماً لمد الحبل لا أنه يملك ما زاد على الأربعين ولو احتاج الى سبعين
يمد الحبل اليه كان له مد الحبل لا أنه يملكه . وذكر في النوادر عن محمد
أن حريم بئر الناضح بقدر الحبل سبعون كان أو أكثر .

والعطن مبرك الابل حول الماء ، يقال عطنت الابل فهي عاطنة
وعواطن اذا سقيت وتركت عند الحياض لتعاد الى الشرب . والنواضح
الابل التي تسقى الماء والواحد ناضح وفي الحديث (كل ما سقي من الزرع
نضحاً ففيه نصف العشر) ^(١)

٧- وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
أَقْطَعَهُ أَرْضاً بِحَضْرَمَوْتَ) رواه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان .
الشرح :

قال في فتح العلام : وصححه أيضاً الترمذي والبيهقي ومعناه أنه
خصه ببعض الارض الموات فيختص به ويصير أولى بها باحيائه ممن لم
يسبق اليها بالاحياء . واختصاص الاحياء بالموات متفق عليه في كلام
الشافعية وغيرهم . وحكى القاضي عياض : ان الاقطاع تسويغ الامام
من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك ، قال واكثر ما يستعمل في الارض وهو
أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزه إما بأن يملكه إياه فيعمره وأما بأن يجعل له
غلته مدة ، قال : والثاني هو الذي يسمى في زماننا إقطاعاً . والذي يظهر
أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتحجر ولكنه لا يملك
الرقبة بذلك ، وبه جزم المحب الطبري ، وادعى الأوزاعي الخلاف في
جواز تخصيص الامام بعض الجند بغلة أرض اذا كان مستحقاً لذلك . قال
ابن التين : إنما يسمى إقطاعاً إذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من
الفيء ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد . قال : وقد يكون الاقطاع

(١) الاختيار ص ١٣١ ج ٢

تمليكا وغير تملك. (١)

٨- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حَضَرَ
فَرَسَهُ فَأَجْرَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ فَقَالَ أَعْطُوهُ حَيْثُ بَلَغَ
السُّوطُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَفِيهِ ضَعْفٌ.
الشرح:

قال في فتح العلام (حضر فرسه) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد
المعجمة فراء أي ارتفاع الفرس في عدوه.

قال: وأخرجه أحمد من حديث أسماء بنت أبي بكر وفيه أن الاقطاع
كان من أموال بني النضير. قال في البحر: وللإمام إقطاع الموات لاقطاع
النبي ﷺ الزبير حضر فرسه ولفعل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. (٢)

قال الماوردي رحمه الله: في أحكام الاقطاع: وإقطاع السلطان مختص
بما جاز فيه تصرفه ونفذت فيه أوامره ولا يصح فيما تعين فيه مالكة وتميز
مستحقه وهو ضربان: إقطاع تملك وإقطاع استغلال فاما إقطاع التملك
فتنقسم فيه الأرض المقطعة ثلاثة أقسام: موات وعامر ومعادن فاما الموات
فعلى ضربين: أحدهما ما لم يزل مواتاً على قديم الدهر فلم تجر فيه عمارة
ولا يثبت عليه ملك فهذا الذي يجوز للسلطان أن يقطعه من يحييه ومن
يعمره، ويكون الاقطاع على مذهب أبي حنيفة شرطاً في جواز الأحياء
لأنه يمنع من أحياء الموات إلا بإذن الإمام. وعلى مذهب الشافعي أن
الاقطاع يجعله أحق بأحيائه من غيره وإن لم يكن شرطاً في جوازه لأنه يجوز
أحياء الموات بغير إذن الإمام وعلى كلا المذهبين يكون المقطع أحق
بأحيائه من غيره. (٣)

(١) فتح العلام ص ٦٧ ج ٢

(٢) فتح العلام ص ٦٧ ج ٢

(٣) الأحكام السلطانية ص ١٩٠

(قد أقطع رسول الله ﷺ الزبير بن العوام ركض فرسه من موات النقيع فأجراه ثم رمى بسوطه رغبة في الزيادة فقال رسول الله ﷺ أعطوه منتهى سوطه). (١)

٩- وَعَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ قَالَ غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: (النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْكَلَاءِ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

الشرح:

قال في فتح العلام: ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً (ثلاث لا يُمنعن الماء والكلاء والنار) وإسناده صحيح. وفي الباب روايات كثيرة لا تخلو عن مقال ولكن الكل ينهض على الحجية. ويدل للماء بخصوصه أحاديث ثابتة في مسلم. والكلاء النبات رطباً كان أو يابساً وأما الحشيش والهشيم فمختص باليابس. وأما الخلاء مقصوراً غير مهموز فيختص بالرطب ومثله العشب. والحديث دليل على عدم اختصاص أحد من الناس بأحد الثلاثة وهو إجماع في الكلاء في الأرض المباحة والجبال التي لم يحرزها أحد فانه لا يمنع من أخذ كليهما أحد إلا ما حماه الامام كما سلف.

وأما النبات في الأرض المملوكة والمتحجرة ففيه خلاف بين العلماء. وأما النار فقليل أريد بها الخطب الذي يحتطبه الناس وقليل أريد بها الاستصباح منها والاستضاءة بضوئها وقليل الحجارة التي توري منها النار إذا كانت في موات. والاقرب أنه أريد النار حقيقة فإن كانت من حطب مملوك فقليل حكمها حكم أصلها وقليل يحتمل أن يأتي فيه الخلاف الذي في الماء لعموم الحاجة وبتسامح الناس في ذلك، وأما الماء فانه يحرم منع المياه المجتمعة من الأمطار في أرض مباحة وانه ليس أحد أحق بها من أحد إلا لقرب أرضه منها. ولو كان اجتمع في أرض مملوكة فكذلك إلا أن صاحب

(١) الأحكام السلطانية ص ١٩٠

الأرض المملوكة أحق به بسقيها ويسقي ماشيته . ويجب بذله لما فضل من ذلك فلو كان في أرضه أوداره عين تابعة أو بشر احتفرها فانه لا يملك الماء بل حقه فيه تقديمه في الانتفاع به على غيره .

فإن قيل : هل يجوز بيع العين والبشر نفسيهما قيل يجوز بيع البشر والعين لأن النهي وارد عن بيع فضل الماء لا البشر والعيون في قرارهما فلا نهي عن بيعهما والمشتري لهما أحق بمائتهما بقدر كفايته وقد ثبت شراء عثمان رضي الله عنه بثرومة من اليهودي بأمر النبي ﷺ وسبيلها للمسلمين . فإن قيل إذا كان الماء لا يملك فكيف تحجر اليهودي البشر حتى باعها من عثمان ؟ قيل : هذا كان في أول الاسلام حين قدم النبي ﷺ المدينة وقبل تقرر الأحكام على اليهود والنبي ﷺ أبقاها أول الأمر على ما كانوا عليه وقرروهم على ما تحت أيديهم .^(١)

قال الماوردي رحمه الله : وأما المعادن الباطنة فهي ما كان جوهرها مستكناً في الأرض لا يوصل اليه إلا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والصفرة والحديد فهذه وما أشبهها معادن باطنة سواء احتاج المأخوذ منها إلى سبك وتخليص أو لم يحتج وفي جواز إقطاعها قولان أحدهما لا يجوز كالمعادن الظاهرة وكل الناس فيها شرع أي سواء . والقول الثاني يجوز إقطاعها لرواية كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ (أنه أقطع بلال بن الحارث المعادن القبلية جلسيها وغوريها وحيث يصلح الزرع من غرس ولم يقطعه حق مسلم) جلسيها أعلاها وقيل بلاد نجد والغوري أسفلها وقيل بلاد تهامة . فعلى هذا يكون المقطع أحق بها وله منع الناس منها وفي حكمه قولان : أحدهما أنه إقطاع تمليك يصير به المقطع مالكا لرقبة المعدن كسائر أمواله في حال عمله وبعد قطعه يجوز له بيعه في حياته وينتقل إلى ورثته بعد موته .

والقول الثاني : أنه إقطاع إرفاق لا يملك به رقبة المعدن ويملك به

(١) فتح العلام ص ٦٧-٦٨ ج ٢

الارتفاق بالعمل فيه مدة مقامه عليه ، وليس لأحد أن ينازعه فيه ما أقام على العمل فإذا تركه زال حكم الإقطاع عنه وعاد إلى حال الإباحة .
فإذا أحيأ مواتاً باقطاع أو غير إقطاع فظهر فيه بالاحياء معدن ظاهر أو باطن ملكه المحيي على التأييد كما يملك ما استنبطه من العيون واحتفزه من الآبار .^(١)

«باب الوقف»

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .
الشرح

قال النووي رحمه الله قال العلماء : معنى الحديث ان عمل الميت ينقطع بموته وينقطع تجدد الثواب له إلا في هذه الأشياء الثلاثة لأنه كان سببها فإن الولد من كسبه وكذلك العلم الذي خلفه من تعليم أو تصنيف وكذلك الصدقة الجارية وهي الوقف ، وفيه فضيلة الزواج رجاء ولد صالح وأحوال الناس مختلفة في النكاح .

وفي الحديث الشريف دليل على صحة الوقف وعظيم ثوابه وبيان فضيلة العلم والحث على الاستكثار منه والترغيب في توريثه بالتعليم والتصنيف والايضاح وأنه ينبغي أن يختار من العلوم الأنفع فالأنفع وفيه : أن الدعاء يصل ثوابه إلى الميت وكذلك الصدقة وهما مجمع عليهما وكذلك قضاء الدين ، وأما الحج فيجزى عن الميت عند الشافعي وموافقيه وهذا داخل في قضاء الدين إن كان حجاً واجباً وإن كان تطوعاً ووصى به فهو من باب الوصايا .^(٢)

(١) الاحكام السلطانية للهاوردي ص ١٩٧-١٩٨

(٢) شرح مسلم ص ٩٤-٩٥ ج ٧

٢- وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال (أصاب عمر رضي الله عنه أرضاً بخيبر فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها فقال يا رسول الله إني أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالا قط هو أنفُسُ عندي منه فقال إن شئت حبست أصلها وتصدق بها. قال: فتصدق بها عمر رضي الله عنه: أنه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب فتصدق بها في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضييف لأجناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقاً غير متحول مالا) متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية للبخاري (تصدق بأصلها لا يباع ولا يوهب ولكن يُنفق ثمرة).

الشرح:

قال النووي رحمه الله: أما قوله (هو أنفُس) فمعناه أجود والنفس الجيد وقد نفَس بفتح النون وضم الميم نفاسة. واسم هذا المال الذي وقفه عمر رضي الله عنه ثمغ بدء مثلثة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم غين معجمة. وأما قوله (غير متأثر) فمعناه غير جامع. وكل شيء له أصل قديم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤثر ومنه مجد مؤثر أي قديم. وأثلة الشيء أي أصله. وفي الحديث الشريف دليل على صحة أصل الوقف وإنه مخالف لسوائب الجاهلية وهذا مذهبنا ومذهب الجماهير ويدل عليه أيضاً إجماع المسلمين على صحة وقف المساجد والسقايات. وفيه أن الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يورث إنما يتبع فيه شرط الواقف. وفيه صحة شروط الواقف وفيه فضيلة الوقف وهي الصدقة الجارية. وفيه فضيلة الانفاق بها يحب وفيه فضيلة ظاهرة لعمر رضي الله عنه وفيه مشاورة أهل الفضل والصالح في الأمور وطرق الخير وفيه أن خير فتحت عنوة، وإن الفاتحين ملكوها واقتسموها واستقرت أملاكهم على حصصهم ونفذت تصرفاتهم فيها. وفيه فضيلة صلة الأرحام. وأما قوله (يأكل منها بالمعروف) فمعناه يأكل

المعتاد ولا يتجاوزه والله أعلم. ^(١)

٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال (بعث رسول الله ﷺ عمر رضي الله عنه على الصدقة) الحديث وفيه (وأما خالد فقد إحتبس أدراعه واعتاده في سبيل الله) متفق عليه.
الشرح:

قال الموصلي رحمه الله: يجوز حبس الكراع والسلاح أي وقفه في سبيل الله لأن خالد بن الوليد رضي الله عنه وقف دروعاً في سبيل الله وأجازه رسول الله ﷺ. (وجعل رجل ناقة في سبيل الله فأراد آخر أن يحج عليها فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال الحج من سبيل الله) وطلحة حبس سلاحه وكراعه في سبيل الله أي خيله والابل كالحيل لأن العرب تقاتل عليها وتحمل عليها السلاح. قال: ولا يجوز بيع الوقف ولا تمليكها لما مر من حديث عمر رضي الله عنه ولأنه يبطل التأييد والمقصود من الوقف التأييد قال ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارة وإن لم يشرطها الواقف تحصيلاً لمقصوده فإن قصده وصول الثواب إليه بوصول بالمنفعة أو الغلة إلى الموقوف عليه على الدوام وذلك ببقاء أصله وإنه بالعمارة فكانت العمارة شرطاً لمقتضى الوقف. ^(٢)

قال البخاري في صحيحه باب إذا وقف أرضاً أو بشراً واشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين وأوقف أنس داراً فكان إذا قدمها نزلها وتصدق الزبير بدوره وقال للمردودة من بناته أن تسكن غير مضررة ولا مضرورة بها فإن استغنت بزوج فليس لها حق. وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكناً لذوي الحاجة من آل عبد الله وقال عبدان أخبرني أبي عن شعبة عن أبي اسحاق عن أبي عبد الرحمن أن عثمان رضي الله عنه حيث حوضر أشرف عليهم وقال أنشدكم ولا أنشد إلا أصحاب النبي ﷺ أستم تعلمون أن

(١) شرح مسلم ص ٩٦-٩٧ ج ٧

(٢) الاختيار ص ١٠٦ ج ٢

رسول الله ﷺ قال من حفر رومة فله الجنة فحفرتها؟ أستم تعلمون أنه قال من جهز جيش العسرة فله الجنة فجهزتهم قال فصد قوه بها قال . وقال عمر في وقفه لاجناح على من وليه أن يأكل . وقد يليه الواقف وغيره فهو واسع لكل . قال العيني : هذا من كلام البخاري وأشار بهذا إلى أن قوله (على من وليه) أعم من أن يكون الواقف أو غيره .^(١)

باب الهبة والعمرى والرقبى

١- عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (أَنْ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكُلُ وَلَدِكَ نَحْلَتُهُ مِثْلَ هَذَا؟ فَقَالَ : لَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَرْجِعْهُ) وَفِي لَفْظٍ : فَأَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُشْهِدَهُ عَلَى صَدَقَتِي فَقَالَ : أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلَّهُمْ؟ قَالَ : لَا قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فَرَجَعَ أَبِي فَرَدُّ يَتْلُكَ الصَّدَقَةَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ قَالَ فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي ثُمَّ قَالَ : أَيْسُرُكَ أَنْ يُكُونُوا لَكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءٌ قَالَ بَلَى قَالَ فَلَا إِذْنَ .

الشرح

قال العيني رحمه الله : احتج به من أوجب التسوية في عطية الأولاد وبه صرح البخاري وهو قول طاوس والثوري وأحمد وإسحاق وقال به بعض المالكية . ثم المشهور عند هؤلاء أنها باطلة وعن أحمد يصح ويجب عليه أن يرجع وعنه . يجوز التفاضل إن كان له سبب كاحتياج الولد لزمانته أو دينه أو نحو ذلك . وقال أبو يوسف : تجب التسوية إن قصد بالتفضيل الإضرار . وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة فإن فضل بعضاً صح وكره وحملوا الأمر على الندب والنهي على التنزيه . ثم اختلفوا في صفة

(١) عمدة القاري . ص ٧١-٧٣ ج ١٤

التسوية فقال محمد بن الحسن واحمد وإسحاق وبعض الشافعية وبعض المالكية العدل أن يعطي الذكر حظين كالميراث وقال غيرهم لا يفرق بين الذكر والانثى وظاهر الأمر بالتسوية يشهد لهم واستأنسوا بحديث أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه عن ابن عباس مرفوعاً (سَوُّوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَةِ فَلَوْ كُنْتَ مُفْضِلاً أَحَداً لَفُضِلْتَ النِّسَاءُ). وأجاب الجمهور عن حديث النعمان من حمل الأمر بالتسوية على الندب بوجوه: منها أن العطية المذكورة لم تنجز وإنما جاء بشير والد النعمان يستشير النبي ﷺ فأشار إليه بأن لا يفعل فترك حكاه الطحاوي ومنها أن عمل الخليفتين أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما بعد النبي ﷺ على عدم التسوية قرينة ظاهرة في أن الأمر للندب. أما أثر أبي بكر فأخرجه الطحاوي بسنده. عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت إن أبا بكر الصديق نحلها جذاذ عشرين وسقاً من ماله بالغابة فلما حضرته الوفاة قال: والله يا بنية ما من أحد من الناس أحب إلي غنىً بعدي منك ولا أعز علي فقراً بعدي منك واني كنت نحلتك جذاذ عشرين وسقاً فلو كنت جذذته واحرزته كان لك وإنما هو اليوم مال الوارث وإنما هما اخواك واختاك فاقتسموه على بيان كتاب الله تعالى فقالت عائشة والله يا ابت لو كان كذا أو كذا لتركته إنما هي أسماء فمن الأخرى فقال ذو بطن بنت خارجه وأراها جارية) وأخرجه البيهقي أيضاً في سننه.

قال الشافعي رحمه الله وفضل عمر رضي الله تعالى عنه عاصماً بشيء وفضل ابن عوف ولد أم كلثوم وأما أثر عمر رضي الله عنه فذكره الطحاوي أيضاً كما ذكره البيهقي عن الشافعي رحمه الله وأخرج عبد الله بن وهب في مسنده وقال بلغني عن عمرو بن دينار أن عبد الرحمن بن عوف نحل ابنته من أم كلثوم بنت عقبة ابن أبي معيط أربعة آلاف درهم وله ولد من غيرها قلت هذا منقطع.

ومنها وهو الجواب القاطع أن الإجماع انعقد على جواز إعطاء الرجل

ماله لغير ولده فاذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج عن ذلك لبعضهم ذكره ابن عبد البر.

وفي الحديث الشريف من الفوائد: - النذب إلى التآليف بين الاخوة وترك ما يوقع بينهم الشحناء ويورث العقوق للاباء. وفيه أن العطية إذا كانت من الأب للصغير لا يحتاج إلى القبض فيكفي قبوله له. وفيه كراهة تحمل الشهادة فيما ليس بمباح. وفيه أن الاشهاد في الهبة مشروع وليس بواجب وفيه جواز الميل إلى بعض الأولاد والزوجات دون بعض لان هذا أمر قلبي وليس باختياري. وفيه مشروعية استفسار الحاكم والمفتي عما يحتمل ذلك كقوله ﷺ (ألك ولد غيره، أو أفكلهم أعطيتهم) وفيه جواز تسمية الهبة صدقة. وفيه أن للأم كلاماً في مصلحة الولد. وفيه المبادرة إلى قبول قول الحق وأمر الحاكم والمفتي بتقوى الله على كل حال. وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص أن عمرة لورضيت بها وهبه زوجها لولدها لما رجع فيه فلما اشتد حرصها في تثبيت ذلك أفضى إلى بطلانه. ^(١)

٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال (قال النبي ﷺ) (العائذ في هيبته كالكلب يقي ثم يعود في قيئه) متفق عليه. وفي رواية للبخاري (ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هيبته كالكلب يقي ثم يرجع في قيئه).
الشرح:

قال العيني رحمه الله (قوله ﷺ ليس لنا مثل السوء) يعني لا ينبغي لنا: يريد نفسه والمؤمنين أن نتصف بصفة ذميمة تشابهنا فيها أخس الحيوانات في أخس أحوالها. وقد يطلق المثل على الصفة الغريبة العجيبة الشأن سواء كان في صفة مدح أو ذم قال الله تعالى (للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله المثل الأعلى) ^(٢) قالوا هذا المثل ظاهر في تحريم

(١) عمدة القاريء ص ١٤٦-١٤٨ ج ١٣

(٢) النحل / ٦٠

الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقباضها. قلنا هذا المثل يدل على التنزيه وكراهة الرجوع لا على التحريم ويستدل بحديث عمر رضي الله عنه يقول (حملت على فرس في سبيل فأضاعه الذي كان عنده فأردت أن أشتريه منه وظننت أنه بائعه برخص فسألت عن ذلك النبي ﷺ فقال لا تشتره وإن أعطاكه بدرهم واحد فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه) رواه البخاري.

قال العيني: قد ذكرنا في أوائل باب هبة الرجل لا مرأته أن جعله ﷺ العائد في هبته كالعائد في قيئه من باب التشبيه من حيث إنه ظاهر القبح مروءة لا شرعاً فلا يثبت بذلك عدم الحل في الرجوع مع ورود قوله ﷺ (الرجل أحق بهبته مالم يثب منها) رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة وأخرجه الدارقطني في سننه وابن أبي شيبه في مصنفه وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ (من وهب هبة فهو أحق بهبته مالم يثب منها) رواه الطبراني وأخرج الحاكم عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال (من وهب هبة فهو أحق بها مالم يثب منها) وقال حديث صحيح. (١)

قال الموصلي رحمه الله: ويجوز الرجوع فيما يهبه للأجنبي ويكره فإن عوضه أو زادت زيادة متصلة أو مات أحدهما أو خرجت عن ملك الموهوب له فلا رجوع. ولا رجوع فيما يهبه لذي رحم منه أو زوجة أو زوج ولو قال الموهوب له خذ هذا بدلاً عن هبتك أو عوضها أو مقابلها أو عوضه أجنبي متبرعاً فقبضه سقط الرجوع لأن هذه الألفاظ في معنى المعاوضة وكذلك لو قال خذ هذا مكان هبتك أو ثواباً منها أو كافأتك به أو جازيتك عليه أو أثبتك فهذا كله عوض وحكمه حكم الهبة يصح بما تصح به الهبة ويبطل بما تبطل به ويتوقف الملك فيه على القبض. (٢)

(١) عمدة القاري، ص ١٧٤-١٧٥ ج ١٣

(٢) الاختيار، ص ١١٤-١١٥ ج ٢

٣- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيهَا يُعْطِي وَلَدَهُ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: إذا وهب الأب لابنه هل له أن يرجع فيه خلاف فعند طاوس وعكرمة والشافعي وأحمد وإسحاق ليس للواهب أن يرجع فيما وهب إلا الذي ينجله الأب لابنه وغير الأب من الأصول كالأب عند الشافعي في الأصح وفي التوضيح لا رجوع في الهبة إلا للأصول أبا كان أو أما أو جداً وليس لغير الأب الرجوع. عند مالك وأكثر أهل المدينة وفي قول للأم الرجوع فيما وهبت لولدها إذا كان أبوه حياً.

قال: وعند أصحابنا الحنفية لا رجوع فيما يهبه لكل ذي رحم محرم بالنسب كالابن والاخت والعم والعمة وكل ما لو كان امرأة لا يحل له أن يتزوجها وبه قال طاوس والحسن وأحمد وأبو ثور.

مسألة: يجوز للمولود أكل مال الولد بالمعروف لما روى الحاكم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا من مال أولادكم) وأخرجه الترمذي أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها وقال حديث حسن. (١)

٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٥- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ وَهَبَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاقَةً فَأَثَابَهُ فَقَالَ رَضِيتَ؟ قَالَ لَا فَرَادَهُ فَقَالَ رَضِيتَ قَالَ لَا فَرَادَهُ فَقَالَ رَضِيتَ قَالَ نَعَمْ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: قوله (ويثيب عليها) من أثناب يثيب أي يكافيء عليها بأن يعطي صاحبها العوض والمكافأة على الهدية مطلوبة اقتداء بالشارع. قال صاحب التوضيح وعندنا لا يجب فيها ثواب مطلقاً سواء وهب الأعلى للأدنى أو عكسه أو للمساوي. قال المهلب: والهدية ضربان: للمكافأة فهي بيع ويجبر على دفع العوض، والله تعالى وللصلة فلا يلزم عليه مكافأة وإن فعل فقد أحسن. واختلف العلماء فيمن وهب هبة ثم طلب ثوابها وقال إنها أردت الثواب فقال مالك: **ينظر فيه** فإن كان مثله ممن يطلب الثواب عن الموهوب له فله ذلك مثل هبة الفقير للغني ونفلاء لصاحبه والرحل لامراته ومن فوقه وهو أحد قولي الشافعي وقال أبو حنيفة لا يكون له ذلك إذ لم يشترطه وهو قول الشافعي الثاني.

واحتج مالك بحديث **باب** ولاقتداء **بأنبي** **وجب** قال الله تعالى (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتُوءٌ حَسَنٌ) **وروى** أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه من حديث **عن** عباس أن أعرابياً وهب للنبي ﷺ فأثابه عليها **وقال** رضيت؟ **فقال**: لا فراده قال رضيت قال لا فراده قال رضيت قال نعم. قال النبي ﷺ إني لا أتهب هبة إلا من قرشي أو أنصاري أو ثقفني). **وغن** أبي هريرة نحوه رواه أبو داود والترمذي والنسائي وقال حسن. وهو دال على الثواب فيها وإن لم يشترط لأن النبي ﷺ أثابه وزاده فيه حتى بلغ رضاه واحتج به من أوجب الثواب على الهبة قال: ولولم يكن واجبا لما طمع الصحابي رضي الله عنه في مكارم أخلاق النبي ﷺ وعادته في الأثابة.

وقال ابن التين: إذا شرط الثواب أجازه الجماعة إلا عبد الملك وله عند الجماعة أن يردّها ما لم تتغير إلا عند مالك فألزمه الثواب بنفسه القبول. وعبارة ابن الحاجب وإذا صرح بالثواب فإن عيّنه فبيع وإن لم يُعيّنه

فصححه ابن القاسم ومنعه بعضهم للجهل بالثمن قال : ولا يلزم الموهوب له الا قيمتها قائمة أو فائتة . وقال مطرف اللواهب أن يأبي إن كانت قائمة . (١)

٦- وعن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (العُمري لمن وهبت له) متفق عليه ولمسلم (أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمْرِي فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِبِهِ) وفي لفظ : (إن العُمري التي أجازها رسول الله ﷺ أن يقول : هي لك ولِعَقِبِكَ ، فأما إذا قال هي لك مَاعِشَتَ فإنها ترجع إلى صاحبها) ولابي داود والنسائي (لا تَرَقِبُوا وَلَا تَعْمِرُوا فَمَنْ أَرَقَبَ شَيْئًا أَوْ أَعْمَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ) .
اللفظ :

العُمري ان يقول الرجل لغيره أعمرتك داري أي جعلتها لك مدة عمري وقال أبو عبيد العمري ان يقول الرجل للرجل داري لك او يقول داري هذه لك عمري . وأما الرقبى فأن يقول الرجل للرجل أرقبتك داري إن مت قبلك فهي لك وإن مت قبلي فهي لي وقال الترمذي ذهب بعض اهل العلم الى أن الرقبى جائز كالعمري .
الشرح :

قال العيني رحمه الله : وعن ابي سلمة أن رسول الله ﷺ قال (أيما رجل أعمر عمرى له ولعقبه فإنها للذي أعطيتها لا ترجع الى الذي أعطها) لانه اعطى عطاءً وقعت فيه المواريث . رواه مسلم وفي رواية قال رسول الله ﷺ أيما رجل أعمر رجلاً عمرى له ولعقبه فقال قد أعطيتكها وعقبك ما بقي منكم أحد فأنها لمن أعطيتها وإنها لا ترجع الى صاحبها من أجل أنه أعطها عطاءً وقعت فيه المواريث) ، وعن ابي سلمة أيضاً عن جابر قال (إن العمري التي أجاز رسول الله ﷺ أن تقول (هي لك ولِعَقِبِكَ) فأما إذا قال (لك ماعشت) فإنها ترجع الى صاحبها ، قال معمر

وكان الزهري يفتي به وعن أبي سلمة أيضاً عن النبي ﷺ أنه قضى فيمن
 أعمار عمرى له ولعقبه فهي له يتله لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا ثنياً قال
 أبو سلمة لأنه أعطي عطاء وقعت فيه المواريث فقطعت المواريث شرطه .
 وعن ابني الزبير قال اعمرت امرأة بالمدينة حائطاً لها إيناً لها ثم توفي
 وتوفيت بعده وترك ولداً بعده، وله إخوة بنون للمعمرة فقال ولد المعمرة
 رجع الحائط الينا فقال بنوا المعمر بل كان لأبينا حياته وموته واختصموا الى
 طارق مولى عثمان فدعا جابراً فشهد على رسول الله ﷺ بالعمرى
 لصاحبها فقضى بذلك طارق ثم كتب الى عبد الملك فأخبره بذلك
 وأخبره بشهادة جابر فقال عبد الملك صدق جابر فأمضى ذلك طارق بأن
 ذلك الحائط لبني المعمر حتى اليوم) رواه مسلم . وأخرج أيضاً عن عطاء
 عن جابر عن النبي ﷺ انه قال (العمرى ميراث لأهلها) . وهذه
 الأحاديث الشريفة احتج أبو حنيفة والثوري والشافعي وآخرون على أن
 العمرى له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها تصرف الملاك واشترطوا فيها
 القبض على اصولهم في الهبات . وذهب القاسم بن محمد ويزيد بن قسيط
 ويحيى بن سعيد الأنصاري والليث بن سعد ومالك إلى أن العمرى جائزة
 ولكنها ترجع إلى الذي أعمارها واحتجوا في ذلك بقول النبي ﷺ (المؤمنون
 عند شروطهم) أخرجه الطحاوي وأبو داود من حديث أبي هريرة . وأجاب
 عنه الطحاوي بأن هذا على الشروط التي قد اباح الكتاب اشتراطها
 وجاءت بها السنة واجمع عليها المسلمون . وأما ما نهى عنه الكتاب أو السنة
 فهو غير داخل في ذلك ألا ترى أن رسول الله ﷺ قال في حديث بريرة (كل
 شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن كان مائة شرط) . وفي رواية
 الطبراني من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال :
 قال رسول الله ﷺ (العمرى جائزة لمن أعمارها والرقبي لمن راقبها سبيلها
 سبيل الميراث) .^(١)

(١) عمدة القاريء ص ١٧٨-١٨٠ ج ١٣

٧- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ (حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا تَبْتِعْهُ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ) الحديث متفق عليه.

الشرح:

قال العيني رحمه الله وقال الخطابي: يحتمل أن يكون فيه أنه أخرجه من ملكه لوجه الله تعالى وكان في نفسه منه شيء فأشفق ﷺ أن يفسد نيته ويحيط أجره فنهاه وشبهه بالعود في صدقته وإن كان بالثمن.

وهذا كتحريره على المهاجرين معاودة دورهم بمكة. قال: وأما إذا تصدق بالشيء لا على سبيل الاحباس على أصله بل على سبيل البر والصدقة فانه يجري مجرى الهبة ولا بأس عليه في ابتياعه من صاحبه والله أعلم. قال البخاري: باب إذا حمل رجل على فرس فهو كالعمري والصدقة. قال العيني اي فحكمه كحكم العمري والصدقة يعني لارجوع فيه كما لارجوع في العمري والصدقة. (١)

٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (تَهَادُّوا تَحَابُّوا) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ وَأَبُو يَعْلَى بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

الشرح:

الهبة والعدة معناها في اللغة إيصال الشيء للغير بها ينفعه سواء كان مالا أو غير مال يقال: وَهَبْتُ لَهُ مَالاً وَوَهَبَ اللَّهُ فَلَاناً وَلَدًا صَالِحاً ويقال: وَهَبَهُ مَالاً أَيْضاً وَلَا يُقَالُ وَهَبَ مِنْهُ وَيُسَمَّى الْمَوْهوبُ هِبَةً وَمَوْهُوبَةٌ وَالْجَمْعُ هِبَاتٌ وَمَوَاهِبٌ وَاتَّهَبَ مِنْهُ إِذَا قَبِلَهُ وَاسْتَوْهَبَهُ إِذَا طَلَبَ الْهِبَةَ. وفي الشرع: - الهبة تمليك المال بلا عوض وقال الكرماني: الهبة تمليك بلا عوض وتحتها أنواع كالإبراء وهي هبة الدين ممن عليه والصدقة: وهي الهبة

(١) عملة القاريء ص ١٩٠ ج ١٣

لشواب الآخرة والهدية . وهي ما ينقل إلى الموهوب منه إكراماً له . (١)
 قال في فتح العلام : - إن للهدية في القلوب موقعا لا يخفى . (٢)
 أقول : في الحديث الشريف بيان فضل الهدية والتحريض عليها وأنها
 من أسباب زيادة المحبة والاحترام المتبادل ، والله أعلم .
 ٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَهَادُوا
 فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَسْلُ السَّخِيمَةَ) رواه البزار باسنادٍ ضعيف .
 الشرح :

قال العيني رحمه الله : أخرج الثرمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله
 عنه عن النبي ﷺ (تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدور) السخيمة الحقد
 وكذلك وحر الصدر الحقد الكامن فيه .
 وأخرج البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ :
 قال (لو دعيتم إلى ذراعٍ أو كراعٍ لأجبت ولو أهدي إلي ذراعٍ أو كراعٍ
 لقبلت) قال ابن بطال أشار النبي ﷺ بالكراع والفرسن إلى الحض على
 قبول الهدية ولو قلتم لثلاثا يمتنع الباعث من المهاداة لاحتقار المهدي
 إليه . (٣)

١٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
 يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تُحْقِرْنَ جَارَةً لِجَارِيَّتِهَا وَلَوْ فَرَسْنُ شَاةٍ) متفق عليه .
 الشرح :

قوله (ولو فرسن شاة) يعني ولو أنها تهدي فرسن شاة والمراد منه البالغة
 في اهداء الشيء اليسير لا حقيقة الفرسن لانه لم تجر العادة في المهاداة به ،
 والمقصود أنها تهدي بحسب الموجود عندها ولا يستحق لقلته لأن الجود
 بحسب الموجود خير من العدم هذا ظاهر الكلام ويحتمل أن يكون النهي

(١) عمدة القاري ص ١٢٥ ج ١٣

(٢) فتح العلام ص ٧٢ ج ٢

(٣) عمدة القاري ص ١٢٥-١٢٨ ج ١٣

واقفاً للمهدي اليها وانها لا تحتقر ما يهدي اليها ولو كان حقيراً. والفرسين، بكسر الفاء وسكون الراء وكسر السين المهملة وفي آخره نون قال ابن دريد: هو ظاهر الخف والجمع فراسن وفي المحكم هي طرف خف البعير. وقال الأصمعي: الفرسن ما دون الرسغ من يد البعير وهي مؤنثة. وفي الحديث الخض على التهادي ولو باليسير لما فيه من استجلاب المودة وإذهاب الشحناء ولما فيه من التعاون على أمر المعيشة، والهدية إذا كانت يسيرة فهي إيدل على المودة واسقط للمؤنة وأسهل على المهدي لا طراح التكليف، وقد لا يتيسر الكثير في كل وقت والمواصلة باليسير تكون حاصلة كالكثر. (١)

١١- وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ قال (مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَالاً يُثَبَّ عَلَيْهَا) رواه الحاكم وصححه، والمحفوظ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَوْلُهُ.
الشرح:

قال الموصلي رحمه الله: والهبة بشرط العوض يراعى فيها حكم الهبة قبل القبض فلا يصح في المشاع وحكم البيع بعده رعاية للفظ والمعنى وصورته أن يهبه شيئاً على أن يعوض عنه ثوباً فلكل واحد منهما الامتناع مالم يتقايضا كما في الهبة فاذا تقايضا صار بمنزلة البيع يرد بالعيب وتجب فيه الشفعة، وإن استحق ما في يد أحدهما رجع يعوضه إن كان قائماً وبقيمته إن كان هالكاً. قال ولا يصح الرجوع إلا بتراضيهما أو بحكم الحاكم لانه فصل مجتهد فيه يختلف بين العلماء فله الامتناع، وولاية الالتزام للقاضي، وإن تراضيا فقد أبطل حقه فيجوز، وإن هلك في يده بعد الحكم بالرد لم يصمن لانه أمانة في يده حيث قضه لأعلى وجه الضمان. (٢)

(١) عمدة القاريء ص ١٢٦ ج ١٣

(٢) الاختيار ص ١١٦ ج ٢

«باب اللقطة»

١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ (مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ لَوْلَا أَنِّي أَخُوفٌ أَنْ تَكُونَ مِنْ نَصَدَقَةٍ لَأَكْتَنُهَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: في الحديث الشريف حواز أكل ما يوجد من المحقرات ملقى في الطريق لأن النبي ﷺ ذكر أنه لم يمتنع من أكلها إلا تورعاً لخشية أن تكون من الصدقة التي حرمت عليه لا لكونها مرمية في الطريق. وفيه حرمة الصدقة على رسول الله ﷺ والاحتراز عن الشبه وقيل هذا أشد ما روي في الشبهات. وفيه إباحة الشيء التافه بدون التعريف وأنه خارج عن حكم اللقطة لأن صاحبه لا يطلبه ولا يشاح فيه. وقد روى عبدالرزاق.

ان علياً رضي الله عنه التقط حبة أوحباً من رمان فأكلها. وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه وجد ثمرة فأخذها فأكل نصفها ثم لقيه مسكين فأعطاه النصف الآخر. وفيه إسقاط الغرم عن أكل الطعام الملتقط وقيل **يضمن وإن كان محتاجاً إليه ذكره ابن الجلاب** ^(١).

٢- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: اِغْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَاءَهَا. ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَانِكَ بِهَا قَالَ فَضَالَةُ الْغَنَمِ قَالَ قَالَ هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ قَالَ فَضَالَةُ الْإِبِلِ قَالَ مَالِكَ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: قوله (فسأله عما يلتقطه) وفي رواية لمسلم سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة الذهب أو الورق. وهذا ليس بقيد وإنما هو كالمثال وحكم غير الذهب والفضة كحكمهما. قوله (عرفها) بالتشديد من

(١) عمدة القاري ص ٢٧٣-٢٧٤ ج ١٢

التعريف قوله (ثم احفظ عفاصها) بكسر العين المهملة وتخفيف الفاء وبالصاد هو الوعاء الذي يكون فيه النفقة سواء كان من جلد أو خرقة أو حرير أو غيرها. واشتقاقه من العفص. وفي رواية أبي داود بلفظ (عرفها حولاً فإن جاء صاحبها فادفعها اليه والا اعرف وكاءها وعفاصها ثم اقبضها في مالك) قال النووي رحمه الله: يعرف الملتقط العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق واصفها إذا وصفها ثم بعد تعريفها سنة إذا أراد أن يمتلكها فيعرفها في مرة أخرى معرفة وافية محققة ليعلم قدرها وصفتها لاحتمال أن يجيء صاحبها فيقع الاختلاف في ذلك فإذا عرفها الملتقط وقت التملك يكون القول قوله لأنه أمين واللقطة ودیعة عنده. قوله (فضالة الغنم) أي ماحكم ضالة الغنم قوله لك أو لأخيك أو للذئب) وكلمة أوفيه للتقسيم والتنويع والمعنى أن ضالة الغنم لك إن أخذتها وعرفتها ولم تجد صاحبها قوله (أو لأخيك) وهو صاحب الغنم قوله (أو للذئب) يعني إن تركتها ولم يتفق آخذ غيرك فهي طعمة للذئب لأنها لا تحمي نفسها والذئب مثال وليس بقيد والمراد جنس ما يأكل الشاة ويفترسها من السباع.

قال: وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط يأخذها لأنها باقية على ملكه. قال: اختلف العلماء في ضالة الأبل هل تؤخذ على قولين أحدهما لا يأخذها ولا يعرفها قاله مالك والأوزاعي والشافعي لنهي النبي ﷺ عن ضالة الأبل. الثاني: أخذها وتعريفها أفضل قاله الكوفيون لأن تركها سبب لضياعها وفيه قول ثالث: إن وجدها في القرى عرفها وفي الصحراء لا يعرفها.

وقالت الشافعية: الأصح إن وجدها بمفازة فللقاضي التقاطها للحفظ وكذا لغيره ويحرم التقاطها للتملك. وإن وجدها بقرية فيجوز التملك. وقال مالك والشافعي في ضالة البقر إن وجدت في موضع يخاف عليها فهي في منزلة الشاة والا فكبير واختلف في التقاط الخيل والبغال والحمير فظهر قول ابن القاسم الجواز ومنعه أشهب وابن كنانة. وقال ابن

الجوزي : الخيل والابل والبقر والبغال والحمير والشاة والظياء لا يجوز عندنا التقاطها الا ان يأخذها الامام للحفظ . وفي التوضيح : اذا عرف المال وشبهه وانقضى الحول أو قبله وجاء صاحبه أخذه بزيادته المتصلة وكذا المنفصلة إن حدثت قبل التملك وإن حدثت بعده رجع فيها دون الزيادة (١)

٣- وَعَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ آوَى ضَالَةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يُعْرِفْهَا) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .
الشرح :

قال النووي رحمه الله : الحديث الشريف دليل للمذهب المختار ان الملتقط يلزمه تعريف اللقطة مطلقاً سواء أراد تملكها أو حفظها على صاحبها وهذا هو الصحيح . ويجوز ان يكون المراد بالضالة هنا ضالة الابل ونحوها مما لا يجوز التقاطها للتملك بل إنما تلتقط للحفظ على صاحبها فيكون معناه : من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها أبداً ولا يملكها . والمراد بالضال هنا المفارق للصواب . وفي الحديث دليل على أن التقاط اللقطة وتملكها لا يفتقر الى حكم حاكم ولا إلى إذن السلطان ولا فرق بين الغني والفقير فيها . (٢)

٤- وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيَشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوَكَّاءَهَا ثُمَّ لَا يَكْتُمُ وَلَا يُغَيِّبُ فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا وَالْأَوْلَى لَهُ وَمَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ عَنْ بَشَارٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَانَ .
الشرح :

قال العيني رحمه الله : لو ضاعت اللقطة قبل الحول فهل يضمن أولاً

(١) عمدة القاريء ص ٢٦٩-٢٧٠ ج ١٢

(٢) شرح مسلم ص ٢٩٩-٣٠٠ ج ٧

فقال ابو حنيفة ومحمد بن الحسن إن كان حين اخذها أشهد عليه ليردها لم يضمن والا ضمن لحديث عياض بن حمار وقد ذكرناه وعن أبي يوسف لا يشترط الاشتهاد كما لو أخذها بأذن المالك وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وإن لم يشهد عليه عند الالتقاط وادعى أنه أخذها ليردها وادعى صاحبها أنه أخذها لنفسه فالقول لصاحبها ويضمن الملتقط قيمتها عندهما وقال أبو يوسف: القول قول الملتقط فلا يضمن وإذا لم يمكنه الاشتهاد بأن لم يجد أحداً وقت الالتقاط أو خاف من الظنمة عليها فلا يضمن بالاتفاق.

واختلف في ضياعها بعد الحول من غير تفريط فالجمهور على عدم الضمان ونقل ابن القيم عن الشافعية أنه إذا نوى تملكها ثم ضاعت ضمنها وعند البعض لا ضمن ثم عد الشافعية لا يباح في إنفاقها على نفسه إلى اختيار التملك بل إذا انقضت السنة دحت في ملكه والصحيح عندهم أنه لا بد من اختيار التملك قبل الانقضاء وهو الذي صححه النووي.

ونقل ابن القيم عن فقهاء الأمصار أنه ليس له أن يملكها قبل السنة. وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال (لا تحل اللقطة من التقط شيئاً فليعرفه فإن جاء صاحبها فليردها إليه فإن لم يأت فليتنصرف بها فإن جاء فليخيره بين الأجر وبين الذي له) رواه الطبراني. (١)

٥- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَفَانَ التَّمِيمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
الشرح:

قال النووي رحمه الله: قوله (نهى عن لقطة الحاج) يعني عن التقاطها للتملك. وأما التقاطها للحفظ فقط فلا منع منه. وقد أوضح هذا النبي ﷺ فقال (ولا تحل لقطتها إلا لمنشد). (٢)

قال في فتح العلام: قالوا وإنما اختصت لقطة الحاج بذلك لا مكان

(١) عمدة القاريء ص ٢٦٥-٢٦٨ ج ١٢

(٢) شرح مسلم ص ٢٩٩ ج ٧

ايصالها الى أربابها لأنها إن كانت لمكي فظاهر وإن كانت لأفاقي فلا يخلو
أفق في الغالب من وارد منه اليها فاذا عرفها واجدها كل عام سهل
التوصل الى معرفة صاحبها قاله ابن بطال: وقال جماعة هي كغيرها من
البلاد وانما تختص مكة بالمبالغة بالتعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد
لا يعود فاحتاج الملتقط إلى المبالغة في التعريف بها. فالذي اختصت به
لقطة مكة أنها لا تلتقط الا للتعريف بها ابداً فلا يجوز الا لتقاط للتملك،
ويحتمل ان هذا الحديث في لقطة الحاج مطلقاً في مكة وغيرها لأنه هنا
مطلق ولا دليل على تقييده بكونها بمكة. (١)

٦- وَعَنْ الْمُقَدَّادِ بْنِ مَعْدِيكَرَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) (أَلَا لَا يَحِلُّ ذُونَابٌ مِنَ السَّبَاعِ وَلَا الْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ وَلَا اللَّقْطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

الشرح:

قال في فتح العلام يأتي الكلام على تحريم ما ذكر في باب الاطعمة.
وذكر الحديث هنا لقوله ولا اللقطة من معاهد فدل على ان اللقطة من ماله
كاللقطة من مال المسلم. وهذا محمول على التقاطها من محل غالب أهله
أو كلهم ذميون وإلا فاللقطة لا تعرف من مال أي انسان عند التقاطها.
وقوله (إلا أن يستغني عنها) مؤول بالحقير أو بعدم معرفة صاحبها بعد
التعريف بها وعبر عنه بالاستغناء لانه سبب عدم المعرفة في الأغلب فانه لو
لم يستغن عنها لبالغ في طلبها أو نحو ذلك. (٢)

بعض احكام اللقطة: قال النووي رحمه الله:-

يستحب الالتقاط لوائق بأمانة نفسه وقيل يجب، ولا يستحب لغير
وائق ويجوز في الأصح ويكره لفاسق. والأظهر أنه ينزع من الفاسق ويوضع
عند عدل وانه لا يعتمد تعريفه بل يضم إليه رقيب وينزع الولي لقطة

(١) فتح العلام ص ٧٦ ج ٢

(٢) فتح العلام ص ٧٧ ج ٢

الصبي ويعرف ويتملكها للصبي إن رأى ذلك حيث يجوز الاقتراض له ويضمن الولي إن قصر في انتزاعه حتى تلف في يد الصبي .

الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع بقوة كبير و فرس أو بعدو كأرنب و ظبي أو طيران كحمام إن وجد بمفازة فللقاضي التقاطه للحفظ وكذا لغيره في الأصح ويحرم التقاطه لملك . وإن وجد بقرية فالأصح جواز التقاطه للملك وما لا يمتنع منها كشاة يجوز التقاطه للملك في القرية والمفازة ويتخير أخذه من مفازة فإن شاء عرفه وتملكه ، أو باعه وحفظ ثمنه أو عرفها ثم تملكه أو أكله وغرم قيمته إن ظهر مالكة فإن أخذ من العمران قله الخصلتان الأوليان لا الثالثة في الأصح . ويلتقط غير الحيوان فإن كان يسرع فسادة تكهريسة فإن شاء باعه وعرضه ليملك ثمنه وإن شاء تملكه في الحال وأكله . وقيل إن وجد في عمران وجب البيع . وإن أمكن بقاءه بعلاج كرطب يتجفف فإن كانت الغبطة في بيعه بيع أو في تجفيفه وتبرع به الواجد جففه وإلا بيع بعضه لتجفيف الباقي . ومن أخذ لقطة للحفظ أبداً فهي أمانة وإن أخذها بقصد الخيانة فضا من ^(١) .

«باب الفرائض»

١- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر متفق عليه .
الشرح :

قال النووي رحمه الله وفي رواية (فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر) وفي رواية (أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله تعالى فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر) قال العلماء : المراد بأولى رجل أقرب رجل مأخوذ من الولي باسكان اللام على وزن الرعي وهو القرب وليس

(١) السراج الوهاج ص ٣١٠-٣١٢

المراد بأولى هنا أحق ، بخلاف قوله : الرجل أولى بهاله لأنه لو حمل على أحق لخلا عن الفائدة لأننا لا ندري من هو الأحق . (قوله ﷺ رجل ذكر) وصف الرجل بأنه ذكر بينة على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصوبة وسبب الترجيح في الأثر ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين . وحكمته : أن الرجال تلحقهم مؤن كثيرة كالقيام بالعيال والضيقة ومواساة السائلين وتحمل الغرامات وغير ذلك والله أعلم .^(١)

٢- وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : أجمع المسلمون على أن الكافر لا يرث المسلم وأما المسلم فلا يرث الكافر أيضاً عند جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذهب طائفة الى تورث المسلم من الكافر وهو مروي عن معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومسروق وغيرهم وروي أيضاً عن أبي الدرداء والشعبي والزهري والنخعي على خلاف بينهم في ذلك والصحيح عن هؤلاء كقول الجمهور واحتجوا بحديث (الاسلام يعلو ولا يُعلَى عليه) وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح الصريح ولا حجة في حديث (الاسلام يعلو ولا يُعلَى عليه) لان المراد به فضل الاسلام على غيره ولم يتعرض فيه لميراث فكيف يترك به نص حديث (لا يرث المسلم الكافر) ولعل هذه الطائفة لم يبلغها هذا الحديث .

وأما المرتد فلا يرث المسلم بالاجماع . وأما المسلم فلا يرث المرتد عند الشافعي ومالك وربيعه وابن أبي ليلى وغيرهم بل يكون ماله فيثاً للمسلمين . وقال ابو حنيفة والكوفيون والأوزاعي واسحاق يرثه ورثته من المسلمين وروي ذلك عن علي وابن مسعود وجماعة من السلف لكن قال الثوري وابو حنيفة ما كسبه في رده فهو للمسلمين وقال الآخرون الجميع

(١) شرح مسلم ص ٥٨ ج ٧

لورثته من المسلمين .

وأما توريث الكفار بعضهم من بعض كاليهودي من النصراني وعكسه والمجوسي منها وهما منه فقال به الشافعي وأبو حنيفة رضي الله عنهما وآخرون ومنعه مالك رحمه الله . قال الشافعي رحمه الله . لكن لا يرث حربي من ذمي ولا ذمي من حربي . قال أصحابنا : وكذا لو كانا حربيين في بلدين متحاربين لم يتوارثوا والله اعلم .^(١)

٣- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي بِنْتِ وَبْنَتِ ابْنٍ، أُخْتُ قُضَى النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَبْنَةِ النِّصْفَ وَالْأَبْنَةُ الْإِبْنُ السُّدُسَ تَكْمِلَةُ لِلثَّلَاثِينَ وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .
الشرح :

قال البخاري نقلاً عن عمدة القاريء حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو قيس سمعت هذيل بن شرحبيل قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن واخت فقال : للابنة النصف والاخت النصف واثت ابن مسعود فسيتابعني فسئل ابن مسعود وأخير بقول أبي موسى فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين أقضى فيها بقصة النبي ﷺ للابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة للثلثين وما بقي فللأخت .
فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال (لاتسألوني مادام هذا الخبر فيكم) .

قال العيني رحمه الله : الحاصل من ذلك أن قول ابن مسعود هذا جواب على قول أبي موسى رضي الله عنهما أنه سيتابعني ، وأشار إلى أنه لو تابعه لخالف صريح السنة التي عنده وأنه لو خالفها عامداً لضل .^(٢)

٤- وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ

(١) شرح مسلم ص ٥٦ ج ٧

(٢) عمدة القاريء ص ٢٣٩-٢٤٠ ج ٢٣

بَلَفْظُ أُسَامَةَ وَرَوَى النَّسَائِيُّ حَدِيثَ أُسَامَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ .
الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله : والحديث دليل على أنه لا توارث بين أهل
ملتين مختلفتين بالكفر أو بالاسلام والكفر . وذهب الجمهور الى ان المراد
بالملتين الكفر والاسلام فيكون كحديث (لا يرث المسلم الكافر
الحديث) . قالوا : واما توريث ملل الكفار بعضهم من بعض فانه ثابت .
ولم يقل بعموم الحديث للملل كلها إلا الأوزاعي فانه قال : لا يرث
اليهودي من النصراني ولا عكسه وكذلك سائر الملل . والظاهر من الحديث
مع الأوزاعي وهو مذهب الهادوية . والحديث مخصص للقرآن الكريم في
قوله تعالى (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) ^(١) فانه عام في الاولاد فيخص منه
الولد الكافر بأنه لا يرث من أبيه المسلم والقرآن الكريم يجوز تخصيصه
بأخبار الأحاد كما عرف في الأصول . ^(٢)

٥- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى
النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ إِنَّ ابْنِي مَاتَ فَمَالِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ فَقَالَ : لَكَ السُّدُسُ . فَلَمَّا
وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ لَكَ سُدُسٌ آخَرُ فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ : إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ
طُعْمَةٌ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ
الْبَصْرِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي سَمَاعِهِ خِلَافَ .

الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله : قال قتادة : لا أدري من أي شيء ورثه
وقال : أقل شيء ورث الجسد السدس فصورة هذه المسألة أنه : ترك الميت
بنتين وهذا السائل هو الجسد فللبنتين الثلثان وبقي ثلث فدفع النبي ﷺ إلى
السائل السدس بالفرض لأنه فرض الجسد هنا . ولم يدفع إليه السدس

(١) النساء / ١٠

(٢) سبل السلام ص ٩٩ ج ٣

الآخر لثلا يظن أن فرضه الثلث وتركه حتى ولى اي ذهب فدعاه فقال
(لك سدس آخر) وهو بقية التركة فلما ذهب دعاه فقال (إن الآخر يكسر
'الخاء طعمة) اي زيادة على الفريضة والمراد من ذلك إعلامه بأنه زائد على
الفرض الذي له فله سدس فرضاً والباقي تعصيباً. (١)

٦- وَعَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا (أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ) رواه أبو داود والنسائي
وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدي.

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله : فيه عبد الله العقل مختلف فيه وثقه أبو حاتم .
والحديث دليل على أن ميراث الجدة السدس سواء كانت أم أم أو أم
أب ويشترك فيه الجدتان فأكثر إذا استوين فإن اختلفن سقطت البعدى
من الجهتين بالقربى ولا يسقطن إلا بالأم والأب وكل منهما يسقط من كان
جهته. (٢)

٧- وَعَنْ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِيكَرَبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ (الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ سِوَى
الترمذي وحسنه أبو زرعة الرازي وصححه الحاكم وابن حبان.

٨- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي
عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ
لَا مَوْلَى لَهُ وَالْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ سِوَى أَبِي دَاوُدَ
وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان.

الشرح:

قال العيني رحمه الله : قال في التلويح : ذوو الأرحام هم الذين لا سهم
لهم في الكتاب والسنة من قرابة الميت وليسوا بعصبة كأولاد البنات وأولاد

(١) سبل السلام ص ١٠٠ ج ٣

(٢) سبل السلام ص ١٠٠ ج ٣

الأخوات وأولاد الاخوة لأم وبنات الأخ والعمة والخالة وعمة الأب والعم
أخوال الأب لأمه والجدة أبو الأم والجدة أم أبي الأم ومن أدلى بهم واختلفوا في
هذا الباب فقالت طائفة اذا لم يكن للبيت وارث له فرض مسمى فماله
لبيت مال المسلمين ولا يرث من وجد له من ذوي الأرحام وروي هذا عن
أبي بكر وزيد بن ثابت وابن عمر ورواية عن علي رضي الله تعالى عنهم
وهو قول أهل المدينة والزهري ومالك والشافعي وآخرين . وكان عمر بن
الخطاب وابن مسعود وابن عباس ومعاذ وأبو الدرداء يورثون ذوي الأرحام
وبتورث ذوي الأرحام قال ابن أبي ليلى والنخعي وعطاء وجماعة من
التابعين وهو قول الكوفيين وأحمد وإسحاق .

قال : روى الترمذي مرفوعاً محسناً عن عمر رضي الله تعالى عنه
(الخال وارث من لا وارث له) وأخرجه النسائي من حديث عائشة رضي
الله عنها . (١)

أقول : من طلب المزيد فليقرأ كتب علم الفرائض على عالم رباني والله
أعلم .

٩- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (إِذَا اسْتَهْلَ
الْمَوْلُودُ وَرِثَ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ .
الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله : والاستهلال روي في تفسيره حديث مرفوع
ضعيف (الاستهلال العطاس) أخرجه البزار وقال ابن الأثير : استهل
المولود إذا بكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حياً . والحديث الشريف
دليل على أنه إذا استهل السقط يثبت له حكم غيره في أنه يرث ويقاس
عليه سائر الأحكام من الغسل والتكفين والصلاة عليه ويلزم من قتله القود
أو الدية . واختلفوا هل يكفي في الاخبار باستهلاله امرأة عدلة أو لا بد من
أمرأتين أو أربع نسوة الأول للهادوية والثاني للهادي والثالث للشافعي .

(١) عملة الفاريء ص ٢٤٧-٢٤٨ ج ١٣

وهذا الخلاف يجري في كل ما يتعلق بعورات النساء وإن مفهوم الحديث أنه إذا لم يستهل لا يحكم بحياته فلا يثبت له شيء من الأحكام التي ذكرناها. (١)

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ) رواه النسائي والدارقطني وقواه ابنُ عبد البر وأعلمه النسائي والصواب وقفه على عمرو.

الشرح:

قال في السراج الوهاج شرح المنهاج للنووي رحمه الله: ولا يرث قاتل سواء كان القتل عمداً أم غيره مضموناً أم لا ولو لمصلحة كالضرب تأديباً. وقيل إن لم يُضمَّن يضم أوله كالقتل قصاصاً أو حداً ورث القاتل. ومن موانع الارث أيضاً إبهام وقت الموت فحينئذ لو مات متوارثان بغرق أو هدم أو في غربة معاً أو جهل أسبقهما موتاً لم يتوارثا أي لم يرث أحدهما من الآخر ومال كل لباقي ورثته. ومن أسر أو فقد وانقطع خبره ترك ماله حتى تقوم بينه بموته أو بمضي مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقها فيجتهد القاضي ويحكم بموته ولا تتقدر هذه المدة ثم يعطي ماله من يرثه وقت الحكم بموته فمن مات قبل ذلك ولو بلحظة لم يرث منه شيئاً (٢).

١١- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصْبَتِهِ مَنْ كَانَ) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن المديني وابن عبد البر.

الشرح:

قال الموصلي رحمه الله: العصابات: وهم كل من ليس له سهم مقدر ويأخذ ما بقي من سهام ذوي الفروض وإذا انفرد أخذ جميع المال وهم

(١) سبل السلام ص ١٠١ ج ٣

(٢) السراج الوهاج ص ٣٢٩

نوعان عصبية بالنسب وعصبية بالسبب أما النسبية فثلاثة انواع : عصبية بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه إلى الميت أنثى وأقربهم جزء الميت وهم بنوه قال تعالى (وَلَا بُوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ)^(١) قدم الابن في التعصيب على الأب فيكون مقدماً على من بعده بطريق الأولى ثم بنوهم وإن سفلوا لدخولهم في اسم الولد . والمعتبر في الترجيح الاستحقاق بجهة التعصيب لا بالفرض كابن الاخ لأب يرث مع الأخت لأبوين وإن كانت اقرب وأقوى جهة .

ثم أصله وهو الأب لقوله تعالى (وَوَرَثَهُ أَبَوَاهُ فَلَأُمُّهُ الثُلُثُ) يعني الباقي للأب فثبت أنه أحق بالتعصيب من الجد والإخوة ولأن من بعده يُدلي به .

ثم الجد ثم جزء أبيه وهم الإخوة لقوله تعالى (وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ)^(٢) جعله أولى بجميع المال في الكلالة وهو الذي لا ولد له ولا والد ثم بنوهم ثم جزء جده وهم الأعمام ثم بنوهم ثم أعمام الأب ثم بنوهم ثم أعمام الجد ثم بنوهم وهكذا لانهم في القرب والدرجة على هذا الترتيب فيكونون في الميراث كذلك كما في ولاية النكاح . وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (عن النبي ﷺ أنه جعل المال للأخ لأب وأم ثم للأخ لأب ثم لابن الاخ لأب وأم ثم لابن الاخ لأب) . وساق ذلك في العمومة ومن كان منهم لأبوين أولى ممن كان لأب لأنه أقوى قرابة حيث يدلي بجهتين الأب والأم . وإذا اجتمع جماعة من العصبية في درجة واحدة يقسم المال عليهم باعتبار أبدانهم لا باعتبار أصولهم مثاله : ابن اخ وعشرة بن اخ آخر أو ابن عم وعشرة بني عم آخر المال بينهم على احد عشر سهماً لكل واحد سهم .^(٣)

(١) النساء/ ١١

(٢) النساء/ ١٧٦

(٣) الاختيار ص ٢٢٢-٢٢٣ ج ٣

١٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلُّ حِمَّةٍ النَّسَبِ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوهَبُ) رَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ عَنْ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَاعْلَاهُ الْبَيْهَقِيُّ .

الشرح :

قال الموصلي رحمه الله : وأما العصبية بسبب المعتقد وهو عصبية بنفسه ثم عصبته على ما ذكرنا من الترتيب وهو العصبات لان عصويتهم حقيقية وعصوبته حكمية . قال عليه السلام (الولاء لحمة كلحمة النسب) ولأنه أحياء معنى بالاعتاق فأشبهه الولادة .^(١)

١٣- وَعَنْ أَبِي قُلاَبَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَفْرَضُكُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ سِوَى أَبِي دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَأَعْلَى بِالْإِسْنَادِ .

الشرح :

قال في حاشية سبل السلام لفظ الحديث عند الترمذي والنسائي وابن ماجه عن النبي ﷺ قال (أرحم أمتي بأمتي أبوبكر وأشدهم في دين الله عمر وأصدقهم حياء عثمان وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب وأعلمهم بالحلل والحرام معاذ بن جبل وأفرضهم زيد بن ثابت وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح) .

قال في سبل السلام : وهذا الذي ذكر قطعة من الحديث فإنه حديث طويل فيه ذكر سبعة من الصحابة رضي الله عنهم يختص كل منه بخصلة خير فذكر المصنف منه ما له تعلق بباب الفرائض لأنه شهادة لزيد بن ثابت رضي الله عنه بأنه أعلم المخاطبين بالمواريث فيؤخذ منه انه يرجع اليه عند الاختلاف واعتمده الشافعي في الفرائض ورجحه على غيره .^(٢)

(١) الاختيار ص ٢٢٤ ج ٣

(٢) سبل السلام ص ١٠٢ ج ٣

باب الوصايا

قال العيني رحمه الله : الوصية في الشرع تمليك مضاف الى ما بعد الموت . وقال الأزهري : الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أصيه اذا وصلته وسميت وصية لان الميت يصل بها ما كان في حياته بمماته ويقال وصاه ووصاه بالتخفيف بغير همز . وتطلق شرعاً أيضاً على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات .^(١)

١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ مَالٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيته مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

الشرح :

قال العيني رحمه الله : فيه حث على الوصية واحتجت به الظاهرية انها واجبة .

وقالت طائفة : ليست الوصية بواجبة سواء كان الموصي موسراً أو فقيراً وهو قول النخعي والشعبي والثوري ومالك والشافعي . وقال ابن ايوب : أما السلف الأول فلا نعلم أحداً قال بوجوبها . وقال النخعي والشعبي الوصية للوالدين والأقربين على الندب .

وقال اصحابنا الحنفية : الوصية مستحبة لأنها إثبات حق في ماله فلم تكن واجبة كالهبة والعارية وليس الاستدلال على وجوب الوصية بحديث الباب بصحيح لأن ابن عمر راوي الحديث لم يوصى ومحال أن يخالف ما رواه لو كان واجباً وأجاب القائلون بأن الوصية واجبة بانه إن ثبت فالعبرة لما روي لا بالرأي وأجيب عنه بأن في ذلك نسيته إلى مخالفة النبي ﷺ وحاشاه من ذلك ولا سيما هذا الصحابي الجليل المقدار .^(٢)

ونقل ابن المنذر عن أبي ثور أن المراد بوجوب الوصية في الآية

(١) عمدة القاري ص ٢٦ ج ١٤

(٢) عمدة القاري ص ٢٨-٢٩ ج ١٤

والحديث يختص بمن عليه حق شرعي يخشى أن يضيع على صاحبه إن لم يوصى به كوديعة ودين لله أولادمي قال: ويدل على ذلك تقييده بقوله (له شيء يريد أن يوصي فيه) لأن فيه إشارة إلى قدرته على تنجيذه ولو كان مؤجلاً فإنه إذا أراد ذلك ساغ له وإن أراد أن يوصي به ساغ له . وفيه جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولولم يقترن ذلك بالشهادة وبه قال أحمد وقل الشافعي . معنى هذا الحديث: الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده فيستحب تعجيلها وأن يكتبها في صحته ويشهد على ما فيها ويكتب فيها ما يحتاج إليه فإن تجدد أمر يحتاج إلى الوصية به ألحقه بها .

قال، العيني: استدل على اشتراط الاشهاد بأمر خارج هو قوله تعالى (شهادة بَيْعَتُكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ . . . الآية) (١).

فانه يدل على اشتراط الاشهاد في الوصية . قال القرطبي: ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق وإلا فالوصية المشهود فيها متفق عليها ولولم تكن مكتوبة .

وفي الحديث الشريف الندب إلى التأهب للموت والاحتراز قبل الفوت لأن الانسان لا يدري متى يفجأه الموت . واستدل بقوله ﷺ (له شيء أوله مال) على صحة الوصية بالمنافع وهو قول الجمهور ومنعه ابن أبي ليلى وابن بشرمة وداود الظاهري والله أعلم . (٢)

٢- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ وَاحِدَةٌ أَفَتَصَدَّقُ بِثُلثِي مَالِي؟ قَالَ لَا . قُلْتُ أَفَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ لَا قُلْتُ: أَفَتَصَدَّقُ بِثُلثَيْهِ؟ قَالَ الثُلُثُ كَثِيرٌ إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ) . مُتَّفَقٌ

(١) المائدة/١٠٦

(٢) عمدة القاريء ص ٢٩ ج ١٤

عَلَيْهِ .

الشرح :

قال البخاري في صحيحه حدثنا ابو نعيم قال حدثنا سفيان عن سعد بن ابراهيم عن عامر بن سعد عن سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه قال (جاء النبي ﷺ يعوذني وأنا بمكة وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها، قال يرحم الله ابن عفراء .

قلت يا رسول الله أوصي بهالي كله قال لا قلت فالشطر قال لا قلت :
الثالث قال الثالث والثالث كثير إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عائلة يتكففون الناس في أيديهم وإنك مهما أنفقت من نفقة فانها صدقة حتى اللقمة التي ترفعها إلى في أمراتك . وعسى الله أن يرفعك فينتفع بك ناس ويضربك آخرون ولم يكن له يومئذ إلا ابنة .

قال العيني رحمه الله : قيل معناه لا يرثني من أصحاب الفروض إلا ابنة . وقيل خصها بالذكر على تقدير لا يرثني ممن أخاف عليه الضياع والعجز إلا هي . قال : وفيه زيارة المريض للامام فمن دونه . وفيه دعاء الزائر للمريض بطول العمر وفيه الحث على صلة الرحم والاحسان إلى الأقارب وإن صلة الأقرب أفضل من صلة الأبعد . وفيه الانفاق في وجوه الخير لأن المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة وقد نبه على ذلك بأقل الحفظ الديني العادية وهو وضع اللقمة في فم الزوجة إذ لا يكون ذلك غالباً إلا عند الملاعبة والممازحة ومع ذلك فهو يؤثر عليه إذا قصد به قصداً صحيحاً فكيف بما هو فوق ذلك . وفيه أن من لا وارث له تجوز له الوصية بأكثر من الثالث لقوله ﷺ (أن تذر ورثتك أغنياء) فمفهومه أن من لا وارث له لا يبالي بالوصية بما زاد على الثالث .^(١)

٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ

(١) عمدة القاري ص ٣٢-٣٣ ج ١٤

إِنَّ أُمِّي أَفْتَلَيْتُ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوصِ وَأَظْنَهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ أَفْلَهَا أَجْرُ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ نَعَمْ) متفق عليه واللفظ لمسلم.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: قوله (أفاتصدق عنها) وفي رواية (فهل لي أجر إن تصدقت عنها ؟ قال نعم) قوله نعم يدل على أن الصدقة تنفع الميت وكذلك قوله ﷺ (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له) يدل على ذلك . وحديث سعد بن عباد رضي الله عنه لما أمره النبي ﷺ بالتصدق عن أمه قال (أي الصدقة أفضل قال سقي الماء) .

فهذه الأحاديث عن رسول الله ﷺ دلت على تأويل قوله تعالى (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) ^(١) على الخصوص . روى البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما أن سعد بن عباد رضي الله عنه استفتى رسول الله ﷺ فقال إن أمي ماتت وعليها نذر فقال أقضيه عنها) . قال العيني رحمه الله قيل كان النذر بالصدقة وقيل غير ذلك والله أعلم. ^(٢)

٤- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِنْ اللَّهُ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ وَحَسَنُهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَوَاهُ ابْنُ خَرِزِمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَزَادَ فِي آخِرِهِ (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ .

الشرح:

قال الموصلي رحمه الله: الوصية مندوبة وهي مؤخره عن مؤنة الموصي وقضاء ديونه وهي مقدرة بالثلث تصح للأجنبي مسلماً كان أو كافراً بغير إجازة الورثة . وما زاد على الثلث وللقاتل والوارث تصح . بإجازة الورثة

(١) النجم/ ٣٩

(٢) عمدة القاريء ص ٥٥-٥٦ ج ١٤

وتعتبر إجازتهم بعد موته ولا تصح إلا ممن يصح تبرعه قال في الشرح كذلك الوصية للوارث إنها امتنعت لحق باقي الورثة لأن الوصية لا تجوز لوارث قال عليه الصلاة والسلام (لا وصية لوارث ولا اقرار بدين) وفي رواية (لا وصية لوارث الا أن تجيزها الورثة) ولأنه حيف في الوصية . ولأنه تعلق به حق الجميع فإذا خص به البعض يتأذى الباقي ويشير بينهم الحقد والصفائن ويفضي الى قطيعة الرحم ، فإذا أجازته بقية الورثة علمنا انه لا حقد ولا صفائن فيحور فان أجاز لبعض ورد البعض جاز في حق المجيز بقدر نصيبه ويطل في الباقي لولا يث على نفسه دون غيره. (١)

٥- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثَلَاثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْبَزَارُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ لَكِنْ يُقْوَى بَعْضُهَا بَعْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الشرح :

قال العيني رحمه الله : واعلم أن الاجماع قائم على ان الوصية بالثلث جائزة وأوصى الزبير رضي الله تعالى عنه بالثلث وعن أبي بكر رضي الله تعالى عنه انه أوصى بالخمس وقال إن الله تعالى رضي من غنائم المؤمنين بالخمس وقال معمر عن قتادة أوصى عمر رضي الله عنه بالربع وروي عن علي رضي الله عنه لأن أوصي بالخمس أحب الي من الربع ولأن أوصي بالربع أحب إلي من الثلث وأختار آخرون السدس وقال إبراهيم كانوا يكرهون أن يوصوا مثل نصيب أحد الورثة حتى يكون أقل .

وأختار آخرون لمن كان ماله قليلاً وله وارث ترك الوصية روي ذلك عن علي وابن عباس وعائشة رضي الله تعالى عنهم . وفي التوضيح : قام الاجماع من الفقهاء انه لا يجوز لأحد أن يوصي بأكثر من الثلث الا أبا

(١) الاختيار شرح المختار ص ١٩٤-١٩٥ ج ٣

حنيفة واصحابه وهو قول ابن مسعود وشريك وعبيدة ومسروق واسحاق
وقال زيد بن ثابت لا يجوز لأحد أن يوصي بأكثر من الثلث وإن لم يكن له
وارث وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي. ^(١) رحمهم الله تعالى :

باب الوديعة

١- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ (مَنْ أودَعَ وديعةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ) أخرجه ابن ماجه واسناده
ضعيف وباب قسم الصدقات تقدم في آخر الزكاة وباب قسم الفيء
والغنيمة يأتي عقب الجهاد إن شاء الله تعالى .
الشرح :

قال الموصلي رحمه الله : الوديعة وهي أمانة اذا هلكت من غير تعد لم
يضمن وله أن يحفظها بنفسه ومن في عياله وإن نهاه . وليس له أن يحفظها
غيرهم إلا أن يخاف الحريق فيسلمها إلى جاره أو الغرق فيلقها إلى سفينة
أخرى فإن خلطها بغيرها حتى لا تتميز **ضمنها** . وكذا إن أنفق بعضها ثم
رد عوضه وخلطه بالباقي . ولو اختلط بغير صنعه فهو شريك ولو تعدى
فيها بالركوب أو اللبس أو الاستخدام أو أودعها ثم زال التعدي لم يضمن .
ولو أودعها فهلكت عند الثاني فالضمان على الأول فإن طلبها صاحبها
فجحدتها ثم عاد فاعترف ضمن . ^(٢)

(١) عمدة القاريء ص ٣٦ ج ١٤

(٢) الاختيار ص ٨٧-٩٠ ج ٢

كتاب النكاح

١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَامَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ) متفقٌ عليه .
الشرح :

قال العيني رحمه الله : قوله (أَغْضُ) أي اشد غصاً (وأحصن) أي إحصاناً له ومنعاً من الوقوع في الفاحشة قوله (فإنه) أي الصوم قوله (وجاء) بكسر الواو وبالمدة وهو رخص الخصيتين .

قال النووي رحمه الله : اختلف العلماء في المراد بالباء هنا على قولين يرجعان الى معنى واحد أصحهما أن المراد معناها اللغوي وهو الجماع فتقديره : من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه وهي مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليقطع شهوته ويقطع شراً منية كما يقطعه الوجاء . وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم خطته شهوة النساء ولا ينفكون عنها غالباً .

والقول الثاني : أن المراد هنا بالباء مؤن النكاح سميت باسم ما يلزمها وتقديره : من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا : والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل الباءة على المؤن .

قال العيني رحمه الله : مفعول من لم يستطع محذوف فيحتمل أن يكون المراد من لم يستطع الباءة أو من لم يستطع التزويج وقد وقع كل منهما صريحاً فروى الترمذي من حديث عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : خرجت مع النبي ﷺ ونحن شباب لا نقدر على شيء فقال يامعشر الشباب عليكم بالباء فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج فمن لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم فإن الصوم له وجاء) وروى الاسماعيلي

من حديث الا عمش (من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج) ويؤيده رواية النسائي (من كان ذا طول فليتكح) والحمل على المعنى الأعم أولى بأن يراد بالباء القدرة على الوطء ومؤن التزويج قال: وإطلاق الوجود على الصيام من مجاز المشابهة. واستدل الخطابي بالحديث الشريف على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالأدوية وحكاه البغوي في شرح السنة وينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها أصالة لأنه قد يقدر بعد فيندم لفوات ذلك في حقه. وقد صرح الشافعية بأنه لا يكسرها بالكافور ونحوه واستدل بعض المالكية بالحديث الشريف على تحريم الاستمناء وقد ذكر بعض أصحابنا الحنفية أنه يباح عند العجز لأجل تسكين الشهوة. (١)

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمِدَ اللَّهَ وَاثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: لَكِنِّي أَنَا أَصْلِي وَأَنَامُ وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الشرح:

أخرج البخاري بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه يقول (جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ فلما أخبروا كأنهم تقالُّوها فقالوا وأين نحن من النبي ﷺ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال أحدهم أما أنا فإني أصلي الليل أبداً وقال آخر أنا أصوم الدهر ولا أفطر وقال آخر أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً فجاء رسول الله ﷺ فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني). قال العيني: وفي رواية مسلم (فبلغ ذلك النبي ﷺ فحمد الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام قالوا كذا) والتوفيق بينهما بأن النبي ﷺ منع من ذلك عموماً

(١) عمدة القاري ص ٦٨-٦٩ ج ٢٠

جهرأ مع عدم تعيينهم وخصوصاً بينه وبينهم رفقاء بهم وسترأ عليهم .
 قوله (أما والله) بفتح الهمزة وتخفيف الميم حرف تنبيه . قوله (إني
 لأخشاكم لله وأتقاكم له يعني أكثر خشية وأشد تقوى . وفيه رد لما بنوا عليه
 أمرهم من أن المغفور له لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره
 فأعلمهم أنه مع كونه لم يشدد في العبادة عدية الشدة أخشى لله وأتقى من
 الذين يشددون . قوله (نكن) ستدرك من شيء محذوف تقديره أنا وأنتم
 بالنسبة إلى العبودية سوء لكن أنا أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء
 قوله (من رغب عن سنتي فليس مني) أي فمن أعرض عن طريقي فليس
 مني أي ليس على طريقي . ولفظ رغب إذا استعمل بكلمة عن فمعناه
 أعرض وإذا استعمل بكلمة في فمعناه أقبل إليه . والمراد بالسنة الطريقة
 وهي أعم من الفرض والنفل بل الأعمال والعقائد . وقوله (مني) أي ليس
 متصلاً بي قريباً مني . وفيه أن النكاح من سنة النبي ﷺ .

قال العيني رحمه الله : إن النكاح لم يفضل على التخلي للعبادة
 بصورته وإنما تميز عنه بمعناه في تحصين النفس وبقاء الولد الصالح وتحقيق
 المنة في النسب والصهر فقضاء الشهوة في النكاح ليس مقصوداً في ذاته .
 قال الله تعالى (إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) ^(١) فَتَدَبَّرَ اللَّهُ تَعَالَى
 إِلَيْهِ وَوَعَدَ بِهِ الْغَنَى وَلَا شَكَّ أَنْ التَّرْجِيحَ يَتَّبِعُ الْمَصَالِحَ وَمَقَادِيرُهَا مُخْتَلِفَةٌ
 وَصَاحِبُ الشَّرْعِ ﷺ أَعْلَمُ بِتِلْكَ الْمَقَادِيرِ وَالْمَصَالِحِ ^(٢)

٣- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالْبَاءَةِ وَيَنْهَى
 عَنْ التَّبْتُلِ نَهْيًا شَدِيدًا وَيَقُولُ : تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ فَإِنَّ مَكَاثِرَ بَكْمِ الْأُمَمِ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ
 وَالنَّسَائِيِّ وَأَبْنِ حَبَانَ مِنْ حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ :-

(١) النور/٣٢

(٢) عمدة القاريء ص ٦٥-٦٦ ج ٢٠

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: اختلف العلماء في المراد بالبراءة: والأصح أن المراد بها الجماع. التبتل: الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله عز وجل ومنه قيل لمريم عليها السلام البتول ولفاطمة عليها السلام البتول لا نقطاعهن عن نساء زمانهما ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة. والمرأة الولود كثيرة الولادة ويعرف ذلك في البكر بحال قرابتها. والودود: المحبوبة بكثرة ما هي عليه من فعل الخير وحسن الخلق والتعجب إلى زوجها. والمكاثرة: المفاخرة وفيه جورح في الدار الآخرة ووجه ذلك أن من نفع أمته أكثر فثوابه أكثر لأن له مثل جر من تبعه. قال: فيجب على من لا يقدر على ترك الزنا إلا به. ويحرم على من يخل بالزوجة في الوطء والانفاق مع قدرته عليه وتوقانه إليه ويكره في حق مثل هذا حيث لا إضرار بالزوجة والاباحة فيما إذا انتفت الدواعي والموانع ويندب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة لقوله ﷺ (فاني مكاثربكم الأمم) ولظواهر الحث على النكاح والأمر به. ^(١)

٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (تُنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فأظفر بذات الدين تربت يداك) متفق عليه مع بقية السبعة.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: قوله (تنكح المرأة) على صيغة المجهول (الأربع) أي لأربع خصال قوله (لمالها) لأنها إذا كانت صاحبة مال لا تلزم زوجها بما لا يطيق ولا تكلفه في الانفاق وغيره. وقال: هذا دال على أن للزوج الاستمتاع بها فإنه يقصد لذلك فإن طابت به نفساً فهو له حلال وإن منعت فإنما له من ذلك بقدر ما بذل من الصداق واختلفوا إذا أصدقها وامتنعت أن تشتري شيئاً من الجهاز فقال مالك رحمه الله ليس لها أن

(١) سبل السلام ص ١٠٩-١١١ ج ٣

تقضي به دينها وأن تنفق منه ما يصلحها في عرسها إلا أن يكون الصداق شيئاً كثيراً فتنفق منه شيئاً يسيراً في دينها. وقال أبو حنيفة والثوري والشافعي: لا تُجبر على شراء مالا تريد والمهر لها تفعل فيه ما شاءت. قوله (ولحسبها) هو إخبار عن عادة الناس في ذلك والحسب ما يعده الناس من مفاخر الأباء ويقال: الحسب في الأصل الشرف بالأباء وبالأقارب مأخوذ من الحساب لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبوها فيحكم لمن زاد عدده على غيره. وقيل المراد بالحسب هنا الفعالة الحسنة. قوله (ولجمالها) لأن الجمال مطلوب في كل شيء ولا سيما في المرأة التي تكون قرينته وضجيعته. قوله (ولدينها) لأنه به يحصل خير الدنيا والآخرة واللائق بأرباب الديانات وذوي المروءات أن يكون الدين مطمح نظرهم في كل شيء ولا سيما فيما يدوم أمره ولذلك اختاره رسول الله ﷺ وأكدته بأبلغ وجه فأمر بالظفر الذي هو غاية البغية فلذلك قال (فأظفر بذات الدين) فإن بها تكتسب منافع الدارين (تربت يداك) إن لم تفعل ما أمرت به. وقال الكرماني: فأظفر جزاء شرط محذوف أي إذا تحققت تفصيلها فأظفر أيها المسترشد بها.

وفيه الترغيب في صحبة أهل الدين في كل شيء لأن من صاحبهم يستفيد من أخلاقهم ويأمن المفسدة من جهتهم^(١).

٥- وَعَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ إِنْسَانًا إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حِبَّانٍ.

الشرح:

قال العيني رحمه الله: قوله (إذا رفا) قال شيخنا هو بفتح الراء وتشديد الفاء مهموز وهو المشهور في الرواية مأخوذ من الالتئام والاجتماع ومنه رفوف

(١) عمدة القاريء ص ٨٦ ج ٢٠

الثوب . وقال الجوهري : الرفاء بالمد الالتئام والاتفاق . قال العيني :
واخرج النسائي من رواية أشعت عن الحسن عن عقيل بن أبي طالب أنه
تزوج امرأة من بني جشم فقالوا بالرفاء والبنين فقال لا تقولوا هكذا ولكن
قولوا كما قال رسول الله ﷺ (اللهم بارك لهم وبارك عليهم) وهو مرسل .
قال : وهذه اللفظة ترد القول بالرفاء والبنين لانه من أقوال الجاهلية
والنبي ﷺ كان يكره ذلك . وقيل لأنه لا حمد فيه ولا ثناء ولا ذكر الله
عز وجل . وقيل لما فيه من الإشارة الى بغض البنات لتخصيص البنين
بالذكر .

وأخرج البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت
تزوجني النبي ﷺ فأتني أُمي فأدخلتني الدار فاذا نسوة من الأنصار في
البيت فقلن (على الخير والبركة وعلى خير طائر) . قوله (وعلى خير طائر)
كناية عن الفأل وطائر الانسان عمله الذي قلده . وقال ابن الاثير : طائر
الانسان ما حصل له في علم الله عز وجل مما قدر له وقيل الطائر الحظ .^(١)
٦- وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال (عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
التَّشَهُدَ فِي الْحَاجَةِ (إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ
شُرُورِ أَنْفُسِنَا . مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ) رواه أحمد
والأربعة وحسنه الترمذي والحاكم .

الشرح :

قال العيني رحمه الله : الخطبة عند الحاجة لاجل استئالة القلوب
والرغبة في الاجابة فمن ذلك الخطبة عند النكاح . وقد ورد في تفسير خطبة
النكاح احاديث اشهرها ما رواه اصحاب السنن عن ابن مسعود رضي الله
عنه قال : علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة والتشهد في
الحاجة . . . الحديث وفيه : والتشهد في الحاجة إن الحمد لله نستعينه

(١) عمدة القاريء ص ١٤٥-١٤٧ ج ٢٠

ونستغفره الى آخره . . . وهذا لفظ الترمذي ولما ذكره قال حديث حسن وترجم له بقوله باب ما جاء في خطبة النكاح وأخرجه ابو عوانة وابن حبان وصححاه .

ومن ذلك استحباب العلماء الخطبة عند النكاح . وقال الترمذي وقد قال بعض أهل العلم إن النكاح جائز بغير خطبة وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم . قلت : وأوجبها أهل الظاهر فرضاً واحتجوا بأن النبي ﷺ خطب عند تزوج فاطمة رضي الله تعالى عنها وأفعاله على الوجوب . واستدل الفقهاء على عدم وجوبها بقوله في حديث سهل بن سعد قد زوجتكها بما معك من القرآن ولم يخطب وأخرجه أبو داود في الادب والترمذي في البر وقال حسن صحيح .^(١)

٧- وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ (إِذَا خُطِبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ) رواه احمد وابوداود ورجاله ثقات وصححه الحاكم .

٨- وله شاهد عند الترمذي والنسائي عن المغيرة . وعند ابن ماجه وابن حبان من حديث محمد بن مسلمة .

٩- ولمسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَزَوَّجْ امْرَأَةً أَنْظَرْتُ إِلَيْهَا؟ قَالَ لَا . قَالَ : إِذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا) .

الشرح :

قال النووي رحمه الله في منهاج الطالبين : وإذا قصد نكاحها سن نظره اليها قبل الخطبة وإن لم تأذن وله تكرير نظره ولا ينظر غير الوجه والكفين . ويحرم نظر فحل بالغ الى عورة حرة كبيرة أجنبية وكذا وجهها وكفيها عند خوف فتنة وكذا عند الأمن على الصحيح . ولا ينظر من محرمه بين سرة وركبة ويحل ما سواه وقيل ما يبدو في المهنة فقط . وإن المراهق كالبالغ ويحل

(١) عمدة القاريء ص ١٣٤ ج ٢٠

نظر رجل إلى رجل الا ما بين سرّة وركبة . ومحرم نظر أمرد بشهوة قلت وكذا
بغيرها في الأصح المنصوص . والمرأة مع المرأة كرجل ورجل والأصح تحريم
نظر ذمية إلى مسلمة وجواز نظر المرأة إلى بدن أجنبي عدا ما بين سرته
وركبته إن لم تخف فتنة . قلت الأصح التحريم كهو إليها والله اعلم

ونظرها إلى محرمها كعكسه ومتى حرم النظر حرم اللمس وبياحان .
لفصد وحجامة وعلاج . قلت وبياح النظر لمعاملة وشهادة وتعليم ونحوها
بقدر الحاجة والله أعلم . وللزوج النظر إلى كل بدنها .^(١)

١٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (لَا
يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَبْرِكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ) متفقٌ
عَلَيْهِ واللفظ للبخاري .

الشرح :

قال العيني رحمه الله : وقد أخرج مسلم من حديث عقبة بن عامر أن
النبي ﷺ قال : لا يحل لمؤمن أن يخطب على خطبة أخيه حتى يذر
ولا يحل له أن يتتاع على بيع أخيه حتى يذر . وقال ابن العربي : اختلف
علمائنا : هل الحق فيه لله عز وجل أو للخاطب فليل بالأول فيتحلل فإن لم
يفعل فارقها قاله ابن وهب . وقيل أن النهي في حال رضا المرأة به وكونها
إليه وبه فسرفي الموطأ دون ما إذا لم يركن ولم يتفقا على صداق . واستثنى
ابن القاسم من النهي ما إذا كان الخاطب فاسقاً وهو مذهب الأوزاعي .
وقالت الشافعية والحنابلة محل التحريم ما إذا صرحت المخطوبة أو وليها
الذي أذنت له حيث يكون أذنهما معتبراً بالاجابة فلو وقع التصريح بالرد
فلا تحريم وإذا لم ترد ولم تقبل فيجوز . قوله (أخيه) يتناول الأخ النسبي
والرضاعي والديني .^(٢)

١١- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى

(١) السراج الوهاج ص ٣٦٠-٣٦١

(٢) عمدة القاري ص ١٣٢ ج ٢٠

رسول الله - فقالت . يا رسول الله جئت أهب لك نفسي فنظر إليها رسول الله
فصعد النظر فيها وصوبه ثم طأطأ رسول الله ﷺ رأسه فلما رأت المرأة أنه لم
يقض فيها شيئاً جلست . فقام رجل من أصحابه فقال يا رسول الله إن لم
تكن لك بها حاجة فزوجنيها . قال فهل عندك من شيء ؟ فقال لا والله
يا رسول الله . فقال : اذهب إلى أمك فانظر هل تجد شيئاً فذهب ثم رجع
فقال : لا والله ما وجدت شيئاً فقال رسول الله ﷺ نظر وولوا خاتماً من حديد
فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتم من حديد ولكن هذا
إزاري قال سهل : فله رداء فيه بصنة فقال رسول الله ﷺ ما تصنع
بأزارك إن لبسته لم يكن عيباً منه شيء وإن لبسته لم يكن عليك منه شيء
فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فراه رسول الله ﷺ مولياً فأمر به
فدعي به فلما جاء قال ماذا معك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا
عدها فقال تقرأهن على ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكتها
بما معك من القرآن متفق عليه ولفظ لمسلم وفي رواية قال له انطلق فقد
زوجتكها فعلمتها من القرآن وفي رواية للبخاري (ملكناها بما معك من
القرآن)

١٢ - ولأبي داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال (ما تحفظ قال سورة
البقرة والتي تليها قال : قم فعلمها عشرين آية).

الشرح :

قال العيني رحمه الله : ذهب الشافعي رحمه الله إلى أن أخذ الأجر
على تعليم القرآن جائز وقال أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه ومالك والليث
والمزني : لا يكون تعليم القرآن مهراً زاد أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله فإن
تزوج على ذلك فالنكاح جائز وهو في حكم من لم يسم لها مهر مثلها إن
دخل بها وإن لم يدخل بها فلها المتعة .

وقال الطحاوي قوله (أنكحتكها أو زوجتكها أو ملكتكها بما معك من
القرآن خاص بسيدنا محمد رسول الله ﷺ لا يجوز لغيره) لأن الله تعالى أباح

له ملك البضع بغير صداق ولم يجعل ذلك لغيره بقوله عز وجل (خالصة لك من دون المؤمنين) ^(١) فكان له ما خصه الله تعالى أن ملك غيره ما كان له ملكه بغير صداق ويكون ذلك خاصاً به وقال الليث: لا يجوز لأحد أن يتزوج بالقرآن والدليل على صحة ذلك أنها قالت قد وهبت لك نفسي فقام رجل فقال إن لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها، ولم يذكر في الحديث أن سيدنا رسول الله ﷺ شاورها في نفسها ولا أنها قالت زوجني منه فدل على أنه ﷺ كان له أن يهبها بالهبة التي جاز له نكاحها.

وقال ابو عمر: أجمع علماء المسلمين على أنه لا يجوز لأحد أن يطاء فرجاً وهب له دون رقبته وأنه لا يجوز وطء في نكاح بغير صداق مسمى ديناً أو نقداً وإن المفوض اليه لا يدخل بها حتى يسمى صداقاً. ويحتمل أن النبي ﷺ زوجها بما معه من القرآن لحرمته وعلى حاجة التعظيم للقرآن وأهله لأعلى أنه مهر. ويحتمل أن يريد بقوله (إلتمس ولو خاتماً من حديد) تعجيل شيء يقدمه من الصداق وإن كان قليلاً. قال بعض المالكية: لعل الخاتم كان يساوي ربع دينار فصاعداً.

قال الحنفية: أقل المهر عشرة دراهم سواء كانت مضروبة أو غيرها لما روى الدارقطني من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ (لا تنكحوا النساء إلا للأكفاء ولا يزوجهن إلا الأولياء ولا مهر دون عشرة دراهم) ورواه البيهقي من طرق والضعيف إذا روي من طرق بصير حسناً. وعن علي رضي الله عنه أنه قال (أقل ما يستحل به المرأة عشرة دراهم) ذكره البيهقي وابو عمر بن عبد البر.

١٣- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (أَعْلِنُوا النِّكَاحَ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

(١) الاحزاب/ ٥٠

(٢) عمدة القاريء ص ١٣٨-١٣٩ ج ٢٠

الشرح :

قال العيني رحمه الله قال الترمذي حدثنا أحمد بن منيع حدثنا هيثم حدثنا ابو بلج عن محمد بن حاطب الجمحي قال قال رسول الله ﷺ (فَصْلٌ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الدَّفُّ وَالصَّوْتُ) وقد حديث حسن وصححه ابن حبان والحاكم . وروى الطبراني عن السائب بن يزيد قال (لقي رسول الله ﷺ جوارِي يُغْنِينَ وَيَقْلُنَ : حيونا نحييكم قال لا تقولوا هكذا ولكن قولوا : حيانا وحياكم . فقال رجل يا رسول الله ترخص لئلا في هذا قال نعم إنه نكاح لاسفاح) .^(١)

١٤ - وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ) رواه الامام أحمد والاربعة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان وأعله بالارسال .

١٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَيُّهَا امْرَأَةُ نَكَحْتِ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْتَ لِي أَنْ أَتَمَّ بِهَا فَتَكُونُ بَاطِلًا ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا فَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ لَهُ) أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا الْيَسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : اختلف العلماء في اشتراط الولي في صحة النكاح فقال مالك والشافعي رحمها الله : يشترط ولا يصح نكاح إلا بولي ، وقال ابو حنيفة رحمه الله : لا يشترط في الثيب ولا في البكر البالغة بل لها أن تزوج نفسها بغير إذن وليها .

أقول تزوج نفسها لكفء وإلا فللولي فسخ النكاح إن لم يكن كفوءاً والله اعلم .

وقال ابو ثور يجوز أن تزوج نفسها باذن وليها ولا يجوز بغير إذنه . وقال داود يشترط الولي في تزويج البكر دون الثيب . احتج مالك والشافعي

(١) عمدة القاري ص ١٣٥-١٣٦ ج ٢٠

بالحديث المشهور (لأنكاح الا بولي) وهذا يقتضي نفي الصحة. واحتج داود بأن الحديث المذكور في صحيح مسلم صريح في الفرق بين البكر والثيب وان الثيب أحق بنفسها والبكر تستأذن. وأجاب أصحابنا عنه بأنه أحق أي شريكة في الحق بمعنى انها لا تجبر وهي أيضاً أحق في تعيين الزوج. واحتج أبو حنيفة رحمه الله بالقياس على البيع وغيره فإنها تستقل فيه بلا ولي وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الأمة والصغيرة وخص عمومها بهذا القياس وتخصيص العموم بالقياس جائز عند كثيرين من أهل الأصول. واحتج أبو ثور بالحديث المشهور (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل) ولان الولي إنما يراد ليختار كفاً لدفع العار وذلك يحصل باذنه. قال العلماء: ناقض داود مذهبه في شرط الولي في البكر دون الثيب لانه إحداث قول في مسألة مختلف فيها ولم يسبق إليه ومذهبه أنه لا يجوز إحداث مثل هذا والله أعلم. (١)

١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَلَا تُنْكَحُ الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ). قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَأَذْنُهَا السُّكُوتُ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي لَفْظٍ (لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثَّيْبِ أَمْرٌ وَالْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: وفي رواية (الأيمة أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها). وفي رواية (والبكر يستأذنها أبوها في نفسها وإذنها صماتها). قال العلماء: الأيم هنا الثيب، وللأيم معان أخر،

(١) شرح مسلم ص ١٥٥ ج ٦

والصمات بضم الصاد هو السكوت. قال القاضي : اختلف العلماء في المراد بالأيم هنا مع اتفاق أهل اللغة على أنها تطلق على امرأة لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة. بكرة كانت أو ثيباً.

قال علماء الحجاز والفقهاء كأن المراد الثيب واستدلوا بأنه جاء مفسراً في الرواية الأخرى بالثيب وبأنها جعلت مقابلة للبكر. وقال الكوفيون وزفر: الأيم هنا كل امرأة لا زوج لها بكرة كانت أو ثيباً كما هو مقتضاه في اللغة قالوا: فكل امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها وعقدها على نفسها النكاح صحيح وبه قال الشعبي والزهري قالوا: وليس الولي من أركان صحة النكاح بل من تمامه. وقال الأوزاعي وأبو يوسف ومحمد: تتوقف صحة النكاح على إجازة الولي. قال القاضي واختلفوا أيضاً في قوله ﷺ أحق من وليها هل هي أحق بالاذن فقط أو بالاذن والعقد على نفسها فعند الجمهور بالاذن فقط وعند هؤلاء بهما جميعاً. وقوله ﷺ (أحق بنفسها) يحتمل من حيث اللفظ أن المراد أحق من وليها في كل شيء من عقد وغيره كما قاله أبو حنيفة وداود رحمهما الله ويحتمل أنها أحق بالرضا أي لا تزوج حتى تنطق بالاذن بخلاف البكر ولكن لما صح قوله ﷺ (لأنكاح الابولي) مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي تعين الاحتمال الثاني واعلم أن لفظة أحق هنا للمشاركة معناه أن لها في نفسها في النكاح حقاً ولوليها حقاً وحقها أوكد من حقه فانه لو أراد تزويجها كفاً وامتنعت لم تجبر ولو أرادت أن تتزوج كفاً فامتنع الولي أجبر فإن أصر زوجها القاضي فدل على تأكيد حقها ورجحانه.

وأما قوله ﷺ في البكر (ولا تنكح البكر حتى تستأمن) فافترضوا في معناه فقال الشافعي وابن أبي ليلى وأحمد واسحق وغيرهم: الاستئذان في البكر مأمور به فإن كان الولي أباً أو جداً كان الاستئذان مندوباً إليه ولو زوجها بغير استئذانها صح لكمال شفقتة وإن كان غيرهما من الأولياء وجب الاستئذان ولا يصح نكاحها قبله. وقال الأوزاعي وأبو حنيفة وغيرهما من

الكوفيين : يجب الاستئذان في كل بكر بالغة . وأما قوله ﷺ في البكر (إذنها صماتها) فظاهره العموم في كل بكر وكل ولي وإن سكوتها يكفي مطلقاً وهذا هو الصحيح . وقال بعض أصحابنا إن كان الولي أباً أو جداً فاستئذانه مستحب ويكفي فيه سكوتها وإن كان غيرهما فلا بد من نطقها لأنها تستحي من الأب والجد أكثر من غيرهما ، والصحيح الذي عليه الجمهور أن السكوت كاف في جميع الأولياء لعموم الحديث ولوجود الحياء . وأما الثيب فلا بد فيها من النطق بلا خلاف سواء كان الولي أباً أو غيره لأنه زال كمال حياتها بممارسة الرجال وسواء زالت بكارتها بنكاح صحيح أو فاسد أو بوطء بشبهة أو بزنا أو زالت بكارتها بوثة أو بأصبع أو بطول المكث أو وطئت في دبرها فلها حكم الثيب على الأصح وقيل حكم البكر والله أعلم .^(١)

١٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالذَّارِ قُطَنِيٌّ وَرَجَالُهُ يُثَقَاتُ .

الشرح :

قال في السراج الوهاج شرح المنهاج للنووي رحمه الله (لا تزوح امرأة نفسها باذن ولا بغيره سواء الايجاب والقبول ولا تزوج غيرها بوكالة عن الولي ولا تقبل نكاحاً لأحد بولاية ولا وكالة . والوطء في نكاح بلا ولي كتزويجها نفسها أو بولي بلا شهود يوجب مهر المثل وفساد النكاح ، فلا يجب المسمى ولا يوجب الوطء المذكور الحد لشبهة اختلاف العلماء . ولو طلقها ثلاثاً لم يفتقر في صحة نكاحه لها إلى محلل ويقبل إقرار الولي على موليته بالنكاح إن استقل بالانشاء وقت الإقرار بأن كان مجبراً والزوح كفر وإلا بأن لم يكن مستقلاً فلا يقبل إقراره عليها . ويقبل إقرار البالغة العاقلة الحرة

(١) شرح مسلم ص ١٥٢-١٥٥ ج ٦

بكرًا كانت أو ثيبًا بالنكاح من زوج ولو غير كفء صدقها على الجديد وإن كذبها الولي والشاهدان. وفي القديم عدم القبول. (٢)

١٩- وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشِّغَارِ. وَالشِّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صِدَاقٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاتَّفَقَا مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَلَى أَنْ تَفْسِيرُ الشِّغَارِ مِنْ كَلَامٍ نَافِعٍ.

الشرح:

قال العلماء: الشغار بكسر الشين المعجمة وبالفين المعجمة أصله في اللغة الرفع كأنه قال: لا ترفع رجل بنتي حتى أرفع رجل بنتك. وقيل هو من شغر البلد إذا خلا لخلوه عن الصداق. ويقال شغرت المرأة إذا رفعت رجلها عند الجماع. وكان الشغار من نكاح الجاهلية وأجمع العلماء على أنه منهي عنه لكن اختلفوا: هل هو نهي يقتضي بطلان النكاح أم لا؟ فعند الشافعي يقتضي إبطاله وحكاه الخطابي عن أحمد وإسحاق وأبي عبيد وقال مالك يفسخ قبل الدخول وبعده وفي رواية عنه قبله لا بعده. وقال جماعة يصح بمهر المثل وهو مذهب أبي حنيفة وحكي عن عطاء والزهري والليث وهو رواية عن أحمد وإسحاق وبه قال أبو ثور وابن جرير. وأجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ والعمات وبنات الأعمام والاماء كالبنات في هذا.

وصورته الواضحة: زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك وبضع كل واحدة صداق للآخرى فيقول قبلت والله أعلم. (١)

قال في الاختيار: وفي النكاح الفاسد لا يجب إلا مهر المثل ولا يجب إلا بالدخول حقيقة ولا يتجاوز به المسمى ويثبت فيه النسب (٢).

٢٠- رَعْنُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ جَارِيَةً بِكَرًا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ

(١) السراج الوهاج ص ٣٦٤

(٢) شرح مسلم ص ١٤٩-١٥٠ ج ٦

(٣) الاختيار ص ١٦٥-١٦٦ ج ٢

قذكرت أن أباهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ فَخَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . رواه أحمد
وابو أحمد وأبو داود وابن ماجه وأبى بالأرسال .

الشرح :

قَالَ فِي الْاِخْتِيَارِ : وَعِبَارَةُ النِّسَاءِ مَعْتَبَرَةٌ فِي النِّكَاحِ حَتَّى لَوْ زَوَّجَتْ الْحُرَّةُ
الْغَالِغَةَ نَفْسَهَا جَازًا . قَالَ : وَجِهَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ قَوْلُهُ تَعَالَى (حَتَّى تَنْكِحَ
زَوْجًا غَيْرَهُ) وَقَالَ تَعَالَى (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ)
أَضَافَ النِّكَاحَ وَالْفِعْلَ الْيَهْنَ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ عِبَارَتِهِمْ وَنَفَاذِهَا لِأَنَّهُ
أَضَافَهُ إِلَى الْيَهْنِ عَلَى سَبِيلِ الْاِسْتِقْلَالِ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ مَعَهَا
وَهِيَ إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ كَفَاءٍ بِمَهْرٍ الْمَثَلِ فَقَدْ فَعَلَتْ فِي نَفْسِهَا بِالْمَعْرُوفِ
فَلَا جُنَاحَ عَلَى الْأَوْلِيَاءِ فِي ذَلِكَ . رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ
فَتَاةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَنْ أَبِي زَوَّجَنِي مِنْ ابْنِ أَخٍ لَهُ
(لِيَرْفَعَ خَسِيسَتَهُ وَأَنَا لَهُ كَارِهَةٌ فَقَالَ لَهَا ﷺ أَجِيزِي مَا صَنَعَ أَبُوكَ فَقَالَتْ لَا
رَغْبَةَ لِي فِيهِمَا صَنَعَ أَبِي قَالَ فَادْهَبِي فَاَنْكِحِي مَنْ شِئْتَ فَقَالَتْ : لَا رَغْبَةَ لِي
عِندَ صَنَعَ أَبِي يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَكِنِّي أُرِدْتُ أَنْ أَعْلَمَ النِّسَاءُ أَنَّ لَيْسَ لِلْأَبَاءِ مِنْ
أُمُورِ بَنَاتِهِمْ شَيْءٌ) . وَفِي الْبُخَارِيِّ أَنَّ خَنْسَاءَ بِنْتَ حِزَامٍ أَنْكَحَهَا أَبُوهَا وَهِيَ
كَارِهَةٌ فَرَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ) . وَرَوَى أَنَّ امْرَأَةً زَوَّجَتْ بِنْتَهَا بِرِضَاهَا فَجَاءَ الْأَوْلِيَاءُ
وَخَاصَمُوهَا إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَجَازَ النِّكَاحَ . وَهَذَا دَلِيلُ الْاِنْعِقَادِ
بِعِبَارَةِ النِّسَاءِ وَأَنَّهُ أَجَازَ النِّكَاحَ بِغَيْرِ وَلِيٍّ لِأَنَّهُمْ كَانُوا غَائِبِينَ وَلِأَنَّهَا تَصَرَّفَتْ
فِي خَالِصِ حَقِّهَا وَلَا ضَرَرَ فِيهِ لغيرها فَيَنْعَقِدُ كَتَصَرَّفِهَا فِي مَالِهَا وَالْوَلَايَةُ فِي
النِّكَاحِ أَسْرَعُ ثَبُوتًا مِنْهَا فِي الْمَالِ (١)

٢١- وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :
(يُبَيِّمُ امْرَأَةً زَوَّجَهَا وَلِيَّانِ فِيهِ لِلْأَوَّلِ مِنْهُمَا) . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَحَسَنُ
التِّرْمِذِيُّ .

(١) الاختيار ص ١٥٢-١٥٣ ح ٢

الشرح :

قال في الاختيار: ولو زوجها وليان فالأول أولى لقوله ﷺ (إذا انكح الوليان فالأول أولى) ولأنه لما سبق فقد صح النكاح فلا يجوز نكاح الثاني . وهذا لأن سبب الولاية القرابة وهي لا تتجزى والحكم الثابت به أيضاً لا يتجزى فصار كل واحد منهما كالمنفرد فأيهما عقد جاز كالأمان في الجهاد . وإن كانا معاً بطلا لتغدر الجمع وعدم أولوية أحدهما . قال وإذا تزوجت بغير كفء: فللولي أن يفرق بينهما دفعاً للعار عنه . وإن دخل بها فلها المسمى وعليها العدة ولها نفقة العدة للدخول في عقد صحيح .^(١)

٢٢- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وكذا ابن جبان .

الشرح :

قال في الاختيار: ولا يجوز نكاح العبد والأمة والمدير وأم الولد إلا بإذن المولى وأصله قوله عليه الصلاة والسلام (أيما امرأة تزوجت بغير إذن مولاهما فهي عاهرة) وقوله ﷺ (أيما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر أي زان).^(٢)

٢٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا) . متفق عليه .

الشرح :

قال في الاختيار: ولا يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها للحديث المشهور وهو قوله ﷺ (لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على بنت أخيها ولا على بنت اختها فانكم إذا فعلتم ذلك فقد قطعتم أرحامهن) . ويجوز أن يجمع بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبله لأنه لا

(١) الاختيار ص ١٥٨-١٦٢ ج ٢

(٢) الاختيار ص ١٧٠-١٧١ ج ٢

قربة بينهما . ولا يجوز أن يتزوج زوجة الغير ولا معتدته . ولا يجوز أن يتزوج حاملاً من غيره الا الزانية فان فعل لا يطؤها حتى تضع . ولا يجوز نكاح المجوسيات والوثنيات ويجوز تزويج الكتايات والصابثيات .^(١)

٢٤- وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ (وَلَا يَخْطُبُ) وَزَادَ ابْنُ جِبَّانٍ (وَلَا يُخْطَبُ عَلَيْهِ).

٢٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةً وَهُوَ مُحْرَمٌ) مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦- وَمُسْلِمٌ عَنْ مَيْمُونَةَ نَفْسِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ).
الشرح :

قال في الاختيار: ويجوز أن يتزوج المحرم حالة الاحرام لأن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم . والمحظور الوطء ودواعيه لا العقد وهو محرم ماروى ان النبي ﷺ (نهى أن ينكح المحرم).^(٢)

قال النووي رحمه الله : اختلف العلماء في نكاح المحرم فقال مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم : لا يصح نكاح المحرم وقال أبو حنيفة والكوفيون يصح نكاحه لحديث قصة ميمونة رضي الله عنها . وأجاب الجمهور عن حديث ميمونة بأجوبة أصحها أن النبي ﷺ إنما تزوجها حلالاً . ولم يرو انه تزوجها محرماً الا ابن عباس وخذه وروت ميمونة وأبو رافع وغيرهما انه تزوجها حلالاً وهو أعرف بالقضية لتعلقهم بها . وتأويل حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه تزوجها في الحرم وهو حلال ويقال لمن هو في الحرم محرم وإن كان حلالاً وهي لغة شائعة معروفة .

(١) الاختيار ص ١٤٩-١٥٠ ج ٢

(٢) الاختيار ج ٢

وأما قوله ﷺ (ولا ينكح) فمعناه ولا يزوج امرأة بولاية ولا وكالة قال العلماء: سببه أنه لما منع في مدة الاحرام من العقد لنفسه صار كالمرأة فلا يعقد لنفسه ولا لغيره. وظاهر هذا العموم أنه لا فرق بين أن يزوج بولاية خاصة كالأب والاخت والعم ونحوهم أو بولاية عامة كالسلطان والقاضي ونائبه.

واعلم أن النهي عن النكاح والانكاح في حال الاحرام نهى بتحريم عندنا فلو عقد لم ينعقد سواء كان المحرم هو الزوج أو الزوجة أو العاقد لهما بولاية أو وكالة فالنكاح باطل في كل ذلك حتى لو كان الزوجان والولي محلين ووكل الولي أو الزوج محرماً في العقد لم ينعقد وأما قوله ﷺ (ولا ينكح) فهو نهى تنزيه ليس بحرام وكذا يكره للمحرم أن يكون شاهداً في نكاح عقده المخلون (١).

٢٧- عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِنْ أَحَقَّ الشَّرْوَطُ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحَلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الشرح:

قال الشافعي وأكثر العلماء رضي الله عنهم إن هذا محمول على شروط لا تنافي مقتضى عقد النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف والانفاق عليها وكسوتها وسكنائها بالمعروف وأنه لا يقصر في شيء من حقوقها ويقسم لها كغيرها وأنها لا تخرج من بيته إلا بإذنه ولا تنشر عليه ولا تصوم تطوعاً بغير إذنه ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ولا تتصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك. وأما شرط يخالف مقتضاه كشرط أن لا يقسم لها ولا يتسرى عليها ولا ينفق عليها ولا يسافر لها ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل يلغو الشرط ويصح النكاح بمهر المثل لقول النبي ﷺ (كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل). وقال أحمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقاً لحديث (إن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به

(١) شرح مسلم ص ١٤١-١٤٣ ج ٦

الفروج) والله أعلم. (١)

٢٨- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ فِي الْمَتْعَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ نَهَى عَنْهَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَتْعَةِ عَامَ خَيْبَرَ) متفق عليه.

٣٠- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ مَتْعَةِ النِّسَاءِ وَعَنْ أَكْلِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرَ) أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ.

٣١- وَعَنْ رَبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنِّي كُنْتُ أَذْنُتُ لَكُمْ فِي الْاسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُجِلْ سَبِيلَهَا وَلَا تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنِّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي حَبَانَ.

الشرح:

قال المازري: ثبت أن نكاح المتعة كان جائزاً في أول الإسلام ثم ثبت بالأحاديث الصحيحة أنه نسخ وانعقد الإجماع على تحريمه ولم يخالف فيه إلا طائفة من المبتدعة وتعلقوا بالأحاديث الواردة في ذلك وقد ذكرنا أنها منسوخة فلا دليل لهم فيها وتعلقوا بقوله تعالى (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ) (٢) وفي قراءة ابن مسعود فما استمتعتم به منهن إلى أجل وقراءة ابن مسعود هذه شاذة لا يحتج بها قرآناً ولا خبراً ولا يلزم العمل بها. وقال زفر من نكح نكاح متعة أبداً نكاحه وكأنه جعل ذكر التأجيل من باب الشروط الفاسدة في النكاح فانها تلغى ويصح النكاح. قال المازري: واختلفت الرواية في صحيح مسلم في النهي عن المتعة ففيه أنه ﷺ نهى عنها يوم خيبر وفيه أنه نهى عنها يوم فتح مكة فإن تعلق بهذا من أجاز نكاح

(١) شرح مسلم ص ١٥٠-١٥١ ج ٦

(٢) النساء/ ٢٤

المتعة وزعم أن الأحاديث تعارضت وأن هذا الاختلاف قادح فيها قلنا هذا الزعم خطأ وليس هذا تناقضاً لأنه يصح أن ينهى عنه في زمن ثم ينهى عنه في زمن آخر تأكيداً أو يشتهر النهي ويسمعه من لم يكن سمعه أولاً فسمع بعض الرواة النهي في زمن وسمعه آخرون في زمن آخر فنقل كل منهم ما سمعه وأضافه إلى زمان سماعه .

قال القاضي عياض : روى حديث إباحة المتعة جماعة من الصحابة رضي الله عنهم فذكره مسلم من رواية ابن مسعود وابن عباس وجابر وسلمة بن الأكوع وسبرة بن معبد الجهني رضي الله عنهم وليس في هذه الأحاديث كلها أنها كانت في الحضر وإنما كانت في أسفارهم في العزوبة عند ضرورتهم وعدم النساء مع أن بلادهم حارة وصبرهم عنهن قليل . وقد ذكر في حديث ابن عمر أنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة ونحوها وعن ابن عباس رضي الله عنهما نحوه . وذكر مسلم عن سلمة بن الأكوع إباحتها يوم أوطاس ومن رواية سبرة إباحتها يوم الفتح وهما واحد ثم حرمت يومئذ . وفي حديث علي رضي الله عنه تحريمها يوم خيبر وهو قبل الفتح وذكر غير مسلم عن علي أن النبي ﷺ نهى عنها في غزوة تبوك وهو غلط . وقد روى أبو داود من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه النهي عنها في حجة الوداع قال أبو داود وهذا أصح ما روي في ذلك وقد روي عن سبرة أيضاً إباحتها في حجة الوداع ثم نهى النبي ﷺ حينئذ إلى يوم القيامة . وروي عن الحسن البصري أنها ما حلت قط إلا في عمرة القضاء وروي هذا عن سبرة الجهني أيضاً .

ولم يذكر مسلم في روايات حديث سبرة تعيين وقت إلا في رواية محمد بن سعيد الدارمي ورواية اسحق بن إبراهيم ورواية يحيى بن يحيى فإنه ذكر فيها يوم فتح مكة . قالوا وذكر الرواية بإباحتها يوم حجة الوداع خطأ لانه لم يكن يومئذ ضرورة ولا عزوبة وأكثرهم حجوا بنسائهم . والصحيح أن الذي جرى في حجة الوداع مجرد النهي كما جاء في غير رواية ويكون

تجديده ﷺ النهي عنها يومئذ لاجتماع الناس وليبلغ الشاهد الغائب ولتتام الدين وتقرر الشريعة كما قرر غير شيء وبين الحلال والحرام يومئذ وبت تحريم المتعة حينئذ بقوله (إلى يوم القيامة)

قال القاضي : ويحتمل ما جاء من تحريم المتعة يوم خيبر وفي عمرة القضاء ويوم الفتح ويوم أوطاس أنه جدد النهي عنها في هذه المواطن لأن حديث تحريمها يوم خيبر صحيح لا مطعن فيه . لكن يبقى بعد هذا ما جاء من ذكر إباحته في عمرة القضاء ويوم الفتح ويوم أوطاس فيحتمل أن النبي ﷺ أباحها لهم للضرورة بعد التحريم ثم حرّمها تحريماً مؤبداً فيكون حرّمها يوم خيبر وفي عمرة القضاء ثم أباحها يوم الفتح لضرورة ثم حرّمها يوم الفتح أيضاً تحريماً مؤبداً وتسقط رواية إباحتها يوم حجة الوداع لأنها مروية عن سبرة الجهني وإنما روى الثقات الإثبات عنه الإباحة يوم فتح مكة والذي في حجة الوداع إنما هو التحريم فيؤخذ من حديثه ما اتفق عليه جمهور الرواة ووافقه عليه غيره من الصحابة رضي الله عنهم من النهي عنها يوم الفتح ويكون تحريمها يوم حجة الوداع تأكيداً وإشاعة له . قال النووي رحمه الله والصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين فكانت حلالاً قبل خيبر ثم حرمت يوم خيبر ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس لاتصالها ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة واستمر التحريم . ولا يجوز أن يقال إن الإباحة مختصة بما قبل خيبر والتحريم يوم خيبر للتأيد وإن الذي كان يوم الفتح مجرد تأكيد التحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح كما اختاره المازري والقاضي لأن الروايات التي ذكرها مسلم في الإباحة يوم الفتح صريحة في ذلك فلا يجوز إسقاطها . ولا مانع يمنع من تكرير الإباحة والله اعلم .

قال القاضي : واتفق العلماء على أن هذه المتعة كانت إنكاحاً إلى أجل لا ميراث فيها وفراقها يحصل بانقضاء الأجل من غير طلاق ووقع

الاجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع العلماء الا الروافض وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول باباحتها وروى عنه انه رجع عنه . قال : وأجمعوا على أنه متى وقع نكاح المتعة الآن حكم ببطلانه سواء كان قبل الدخول أو بعده الا ما سبق عن زفر من أنه يلغوا الشرط ويتأبد النكاح . واختلف أصحاب مالك رحمه الله هل يحد الواطىء فيه ومذهبنا انه لا يحد لشبهة العقد وشبهة الخلاف . ومأخذ الخلاف اختلاف الأصوليين في أن الاجماع بعد الخلاف هل يرفع الخلاف وتَصِيرُ المسألة مجمعة عليها؟ والأصح عند أصحابنا أنه لا يرفعه بل يدوم الخلاف ولا يصير المسألة بعد ذلك مجمعة عليها أبداً وبه قال القاضي أبو بكر الباقلاني . قال القاضي : وأجمعوا على أن من نكح نكاحاً مطلقاً ونيته أن لا يمكث معها إلا مدة نواها فنكاحه صحيح حلال وليس نكاح متعة . وإنما نكاح المتعة ما وقع بالشرط المذكور . ولكن قال مالك رحمه الله : ليس هذا من اخلاق الناس . وشذ الأوزاعي رحمه الله فقال : هو نكاح متعة ولا خير فيه والله أعلم .^(١)

٣٢- وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له) رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه وفي الباب عن علي اخرج الأربعة إلا النسائي

الشرح :

قال في الاختيار: والمطلقة الرجعية تشوف وتزين ويستحب لزوجهما أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها وله أن يتزوج مطلقته المبانة بدون الثلاث في العدة وبعدها والمبانة بالثلاث لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم تبين منه . ولا تحل للأول بملك اليمين ولا بوطء المولى والشرط هو الايلاج دون الانزال وأن يكون المحلل يجامع مثله فإن تزوجها بشرط التحليل كره وحلت للأول . قال في الشرح : ولا يجوز صغير لا يقدر على الايلاج لعدم الوطء المراد من النكاح . فان تزوجها بشرط

(١) شرح صحيح مسلم ص ١٢٤-١٢٨ ج ٦

التحليل كره وحلت للأول وقال أبو يوسف النكاح فاسد لانه كالمؤقت ولا تحل للأول لفساده . وقال محمد هو جائز لشروط الجواز ولا تحل للأول لانه عجل ما أخره الشرع فيعاقب بالمنع كقتل المورث . ولابي حنيفة رحمه الله قول النبي ﷺ (لعن الله المحلل والمحلل له) ومراده النكاح بشرط التحليل فيكره للحديث وتحل للثاني لأن النبي ﷺ سماه محلاً وهو المثبت للحل . أو نقول: وجد الدخول في نكاح صحيح لأن النكاح لا يفسد بالشرط فتحل للأول . ولو تزوجها بقصد التحليل ولم يشترطه حلت للأول بالاجماع .^(١)

٣٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا يَنْكِحُ الزَّانِي الْمَجْلُودَ إِلَّا مِثْلَهُ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ .
الشرح:

قال في الاختيار:- والكفاءة تعتبر في النكاح في النسب وفي الدين والتقوى وفي الصنائع وفي الحرية وفي المال . ومن له أب في الاسلام أو الحرية لا يكافيء من له أبوان والأبوان والاكثر سواء وإذا تزوجت غير كفء فللولي أن يفرق بينهما . قال (وفي الدين والتقوى) حتى ان بنت الرجل الصالح لو تزوجت فاسقاً كان للأولياء الرد لانه من أفجر الاشياء وانها تعبر بذلك وقوله ﷺ (عليك بذات الدين تربت يداك) إشارة إلى أنه أبلغ في المقصود .

أقول: ولعل هذا معنى قول النبي ﷺ (لا ينكح الزاني المجلود الا مثله) لانه فاسق فلا يكون كفواً لصالحة والله أعلم .^(٢)

٣٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ (طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَأَرَادَ زَوْجَهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا حَتَّى يَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِهَا مَا ذَاقَ

(١) الاختيار ص ٢١٠-٢١١ ج ٢

(٢) الاختيار ص ١٦٠-١٦١ ج ٢

الأول) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : قوله ﷺ (لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك) هو بضم العين وفتح السين تصغير عسلة وهي كناية عن الجماع شبه لذته بلذة العسل وحلاوته . قالوا : وأنت العسيلة لأن في العسل لغتين التذكير والتأنيث وقيل أنها على إرادة النطفة وهذا ضعيف لان الانزال لا يشترط . وفي هذا الحديث أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثم يفارقها وتنقضي عدتها قائماً مجرد العقد عليها فلا يبيحها للأول . واتفق العلماء على أن تغييب الحشفة في قبلها كافٍ في ذلك من غير إنزال المني وشذ الحسن البصري فشرط إنزال المني وجعله حقيقة العسيلة . قال الجمهور بدخول الذكر تحصل اللذة والعسيلة ولو وطئها في نكاح فاسد لم تحل للأول على الصحيح لانه ليس بزواج . قوله في رواية : (إن النبي ﷺ تبسم) قال العلماء : ان التبسم للتعجب من جهرها وتصريحها بهذا الذي تستحي منه النساء في العادة أو لرغبتها في زوجها الأول وكراهة الثاني والله أعلم .^(١)

(١) شرح مسلم ج٦ ص ١٩٥-١٩٨

باب الكفاءة والخيار

١- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ إِلَّا حَائِكًا أَوْ
حَجَّامًا) رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَفِي إِسْنَادِهِ رَاوِي لَمْ يُسَمَّ وَاسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَلَهُ شَاهِدٌ
عِنْدَ الْبِزَارِ عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ .

الشرح :

قال في الاختيار مع الشرح : - والكفاءة تعتبر في النكاح وتعتبر في
الرجال للنساء للزومه في حقهن . ولأن الشريفة تعير ويغيبها كونها
مستفرشة للخسيس ولا كذلك الرجل لأنه هو المستفرش والأصل فيه قوله
عليه الصلاة والسلام (ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء ولا يزوجن إلا من
الأكفاء) ولأن المصالح إنما تتم بين المتكافئين غالباً فيشترط ليتم المقصود
منه . قال : وتعتبر في النسب فقريش بعضهم أكفاء لبعض لا يكافئهم
غيرهم من العرب والعرب بعضهم أكفاء لبعض لا يكافئهم الموالي قال
عليه الصلاة والسلام (قريش بعضهم أكفاء لبعض والعرب بعضهم أكفاء
لبعض) وقال عليه الصلاة والسلام (والموالي بعضهم أكفاء لبعض) ولا
يعتبر التفاضل في قريش وإن كان أفضلهم بنو هاشم لما روينا ولأن النبي
ﷺ زوج ابنته أم كلثوم عثمان رضي الله عنه وكان عيشمياً . قال محمد : إلا أن
يكون نسباً مشهوراً كبيت الخلافة تعظيماً لها .^(١)

٢- وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا
أَنْكِحِي أَسَامَةَ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

الشرح :

قال النووي رحمه الله : وأما إشارته ﷺ بنكاح أسامة رضي الله عنه
فلما علمه من دينه وفضله وحسن طرائقه وكرم شئائله فنصحها بذلك

(١) الاختيار ص ١٦٠ ج ٢

فكرهته لكونه مولى ولكونه كان أسود جداً فكرر عليها النبي ﷺ الحث على زواجه منها لما علم من مصلحتها في ذلك وكان كذلك ولهذا قالت (فجعل الله لي فيه خيراً واغتبطت). ولهذا قال النبي ﷺ في الرواية التي بعد هذا (طاعة الله وطاعة رسوله خير لك) (١)

٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (يَا بَنِي بَيَاضَةَ أَنْكِحُوا آبَاءَ هِنْدٍ وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِ. وَكَانَ حَجَّامًا) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ.

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: - (أبا هند) اسمه، ينتاز وهو الذي ﷺ النبي ﷺ وكان مولى لبني بياضة. فهو من أدلة عدم اعتبار كفاءة الأنساب. وقد صح أن بلالاً رضي الله عنه نكح هالة بنت عوف أخت عبد الرحمن بن عوف. وعرض عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابنته حفصة على سلمان الفارسي رضي الله عنهم. (٢)

٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ (خُيرْتُ بَرِيرَةَ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقْتُ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ... وَلِمُسْلِمٍ عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ زَوْجَهَا كَانَ عَبْدًا) وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهَا (كَانَ حُرًّا) وَالْأَوَّلُ أَثْبَتُ وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا.

الشرح:

قال في الاختيار: - (وإذا اعتقت الأمة أو المكاتبه ولها زوج حر أو عبد فلها الخيار لقول النبي ﷺ لبريرة حين أعتقت (ملكك بضعتك فاختاري) جعل العلة المثبتة للخيار معنى فيها وهو ملك البضع فيترتب عليه ويستوي فيه الحر والعبد لعموم العلة على أنه روي أن زوجها كان حراً

(١) شرح مسلم ص ٣٠٩ ج ٦

(٢) سبل السلام ص ١٣٠ ج ٣

وهي راجحة على رواية أنه كان عبداً لأن الأصل الحرية ولأنه ازداد الملك عليها في الفصلين فيثبت لها الخيار فيها دفعاً للضرر عنها. ^(١)

٥- وَعَنِ الضُّحَاكِ بْنِ فَيْرُوزٍ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اسْلَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (طَلَّقْ أَيْتَهَا شِثْتَ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ وَالدَّارُ قُطْنِي وَابْنُ يَثِيْبٍ وَأَعْلَهُ الْبُخَارِيُّ.

الشرح :

قال في الاختيار: - ولا يجوز الجمع بين الأختين نكاحاً ولا بملك يمين وطناً لقوله تعالى (وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ) ^(٢) وقال عليه الصلاة والسلام (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمعن ماءه في رحم أختين). قال ولو تزوج أختين في عقد واحد فسد نكاحهما لعدم أولوية جواز نكاح إحداهما ولو تزوج أختين في عقدتين ولا يدري أيتها أولى فرق بينه وبينها وإذا طلق امراته لا يجوز أن يتزوج أختها ولا رابعة حتى تنقضي عدتها وسواء كان الطلاق بائناً أو رجعيّاً لبقاء نكاح الأولى من وجه بقاء العدة والنفقة والسكنى والفراش القائم في حق ثبوت النسب والمنع من الخروج والبروز والتزوج بزواج آخر فتثبت الحرمة أخذاً بالاحتياط في باب الحرمة. والمعتدة إذا لحقت بدار الحرب مرتدة محل للزوج نكاح أختها وأربع سواها لسقوط أحكام الإسلام عنها ^(٣)

٦- وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ غَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ اسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ وَالحَاكِمُ وَأَعْلَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ.

(١) الاختيار ص ١٧١ ج ٢

(٢) النساء ٢٣

(٣) الاختيار ص ١٤٨-١٤٩ ج ٢

الشرح :

قال في الاختيار: - والمحرمات بالجمع لا يحل للرجل أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة لقوله تعالى (مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) ^(١) نص على الأربع فلا يجوز الزيادة عليهن . وروي أن غيلان الديلمي أسلم وتحتة عشر نسوة فأمره النبي ﷺ أن يُمَسِكَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَيُفَارِقَ الْبَاقِي . ^(٢)

٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (رَدُّ النَّبِيِّ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُحْدِثْ نِكَاحًا) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ .

٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ) قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَجْوَدُ إِسْنَادًا وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ .

الشرح :

قال في الاختيار: - وإذا أسلمت امرأة الكافر عرض عليه الاسلام تحصيلًا لمصالح النكاح بالاسلام لأنها قد فانت باسلامها فان أسلم فهي امرأته كما إذا أسلما معاً وإلا فرق بينهما وتكون الفرقة طلاقاً وإن أسلم زوج المجوسية فان أسلمت وإلا فرق بينهما بغير طلاق . وإن كان الاسلام في دار الحرب تتوقف البينة في المسألتين على ثلاث حيض قبل اسلام الآخر وإذا خرج أحد الزوجين إلينا مسلماً وقعت البينة بينهما وإذا خرجت المرأة إلينا مهاجرة لا عدة عليها وقالوا أبي يوسف ومحمد عليها العدة لأنها من أحكام الاسلام والفرقة حصلت في دار الاسلام ولأبي حنيفة قوله تعالى (وَلَا تُمَسِّكُوا بِعِصْمِ الْكُفَّائِ) ^(٣) نزلت في هذه القضية نقلاً عن بعض المفسرين ولأنها وجبت إظهاراً لخطر النكاح ولا خطر لنكاح الحربي وإذا

(١) الاختيار ص ١٤٨ ج ٢

(٢) المحتحة / ١٠

(٣) النساء / ٣

ارتد أحد الزوجين وقعت الفرقة بغير طلاق. (١)

قال في سبل السلام: - وفي لفظ لاحد كان اسلامها قبل اسلامه بست سنين وعنى باسلامها هجرتها والا فهي أسلمت مع سائر بناته ﷺ وهن اسلمن منذ بعثه الله تعالى وكانت هجرتها بعد وقعة بدر بقليل. ووقعة بدر كانت في رمضان من السنة الثانية من هجرته ﷺ وحرمت المسلمات على الكفار في الحديبية سنة ست من ذي القعدة منها فيكون مكثها بعد ذلك نحواً من سنتين ولهذا ورد في رواية ابي داود (ردها عليه بعد سنتين) وهكذا قرر ذلك أبو بكر البيهقي.

قال: وتناول الجمهور حديث زينب رضي الله عنها بأن عدتها لم تكن قد انقضت وذلك بعد نزول آية التحريم لبقاء المسلمة تحت الكافر وهو مقدار سنتين وأشهر لان الحيض قد يتأخر مع بعض النساء فردها ﷺ عليه لما كانت العدة غير منقضية. (٢)

٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (أَسْلَمَتْ امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجَتْ فَجَاءَ زَوْجُهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أَسْلَمْتُ وَعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي فَأَنْتَزَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَوْجِهَا الْآخِرَ وَرَدَّهَا إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ) رواه احمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم.

الشرح:

قال النووي رحمه الله في المنهاج وقال الغمراوي في السراج الوهاج: باب نكاح المشرك: وهو الكافر على أي ملة كان كتابياً أو غيره (أسلم كتابي أو غيره) كمجوسي (وتحتة كتابية) أو عدد يجوز له (دام نكاحه. أو) أسلم وتحتة (وثنية أو مجوسية) أو غيرها من كل كافرة لا يجوز للمسلم العقد عليها (فتخلفت) عن الاسلام (قبل دخول تنجزت الفرقة أو بعده) أي بعد دخول بها (وأسلمت في العدة دام نكاحه وإلا) بأن أصرَّت على

(١) الاختيار ص ١٧٤-١٧٥ ج ٢

(٢) سبل السلام ص ١٣٣ ج ٣

كفرها إلى انقضائها (فالفرقة) حاصلة بينهما (من إسلامه، ولو أسلمت وأصن الزوج على كفره (فكعكسه) وهو ما لو أسلم وأصرت وقد علم حكمه (ولو أسلما معاً دام النكاح، والمعية بآخر اللفظ) بان يقترن آخر كلمة من إسلامه بآخر كلمة من إسلامها. (١)

أقول: الظاهر أن الزوجة علمت بإسلام زوجها وهي في العدة ولهذا انتزعها رسول الله ﷺ من زوجها الآخر وردها إلى زوجها الأول لبقاء النكاح ببقاء العدة حيث أسلم زوجها وهي في عدته والله أعلم.

١٠- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَالِيَةَ مِنْ بَنِي غِفَارٍ فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا رَأَى بِكَشْحِهَا بَيَاضاً فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ اَلْبَسِي ثِيَابَكَ وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ وَأَمَرَهَا بِالصَّدَاقِ رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَفِي إِسْنَادِهِ جَمِيلٌ بْنُ يَزِيدَ وَهُوَ مُجْهُولٌ وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخِهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً.

١١- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَوْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَوَجَدَهَا بَرَصَاءً أَوْ مَجْنُونَةً أَوْ مَجْدُومَةً فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَسِيَسِهِ إِيَّاهَا وَهُوَ لَهُ عَلَى مَنْ غَرَّهَ مِنْهَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمَالِكُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ.

١٢- وَرَوَى سَعِيدٌ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ وَزَادَ (وَبِهَا قَرَنَ بِزَوْجِهَا بِالْخِيَارِ فَإِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا).

١٣- وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قَضَى عُمَرُ فِي الْعَيْنِ أَنْ يُؤْجَلَ سَنَةً) وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ.

الشرح:

قال في المنهاج وشرحه السراج الوهاج (وجد أحد الزوجين بالآخر جنوناً) وان انقطع وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الأعضاء (أو جذاماً) وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتناثر (أو برصاً)

(١) السراج الوهاج ص ٣٧٨

وهو بياض شديد يقع الجلد ويذهب دمويته ويشترط فيهما الاستحكام بخلاف الجنون (أو وجدها رتقاء أو قرناء) والأول انسداد محل الجماع بلحم والثاني انسداداه. بعظم (أو وجدته عنيئاً) وهو العاجز عن الوطء في القبل أو (محبوباً) وهو مقطوع جميع الذكر (ثبت) لواجد العيب (الخيار في فسخ النكاح) لكن بعد ثبوته عند القاضي (وقيل إن وجد به مثل عيبه) من الجذام أو البرص (فلا) خيار (ولو وجدته خثى واضحاً فلا) خيار له (في الأظهر) ومقابله له الخيار لنفرة الطبع منه أما المشكل فنكاحه باطل (ولو وجدت به) أي الزوج (عياً تخيرت) قبل الدخول وبعده (إلا عنة حدثت به (بعد دخول) فلا تتخير بها (أو) حدث بها عيب تخير الزوج قبل الدخول وبعده في الجديد وفي القديم لا يتخير لتمكنه من الخلاص بالطلاق (ولا خيار لولي لحادث بالزوج من العيب وكذا بمقارن جُبْ وعَنَة وتخير الولي بمقارن جنون للزوج وإن رضيت الزوجة وكذا جذام وبرص مقارنان يتخير الولي بكل منهما في الأصح ومقابله لا يتخير. والخيار بهذه العيوب على الفور فمتى علم طالب ورفع الأمر إلى الحاكم ولو ادعى جهل الفور قبل والفسخ منه أو منها قبل دخول يسقط المهر والفسخ بعد الدخول الأصح أنه يجب به مهر المثل إن فسخ بمقارن للعقد أو بحادث بين العقد والوطء جهله الواطئ، أما إذا علمه ووطئ، فلا يتأتى له الفسخ والمسمى إن حدث بعد ووطء. ومقابل الأصح يجب المسمى مطلقاً وقيل مهر المثل مطلقاً. ولو انفسخ بردة بعد وطئ، فالمسمى ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر على من غره من ولي أو زوجة في الجديد وفي القديم يرجع به للتدليس ويشترط في العنة رفع إلى حاكم جزماً وكذا سائر العيوب لا بد فيها من الرفع في الأصح ومقابله لا بل لكل منهما الانفراد بالفسخ وتثبت العنة باقراره أو بيئته على إقراره. وكذا يمينها بعد نكوله في الأصح وجاز لها الحلف لأنها تعرف ذلك بالقرائن ومقابل الأصح لا يرد اليمين ويكتفي بنكوله وإذا ثبتت عنة الزوج ضرب القاضي له سنة وابتدأوها من ضرب

نقضي لا من ثبوت العنة وإنما تضرب بطلبها أي الزوجة ويكفي قولها:
لـ ضاربة حتي بموجب الشرع فإذا تمت السنة ولم يطأ رفعتة ثانياً إلى
نقضي فإن قال وطئت حلف فيصدق بيمينه . ولو كانت بكرأ وشهد أربع
سوة بقاء بكارتها فالقول قولها فإن نكل عن اليمين حلفت هي أنه لم
يطأها فإن حلفت أو أقر استقلت بالفسخ وقيل يحتاج إلى إذن القاضي أو
فسخه ولو اعتزلته أو مرضت أو حبست في المدة لم تحسب هذه السنة بل
تستأنف سنة أخرى ولو رضيت بعد السنة بالمقام مع الزوج بطل حقها
وكذا لو أجلته مدة أخرى على الصحيح ومقابله لا يبطل^(١).

(١) السراج الوهاج ص ٣٨٠-٣٨٣

«باب عشرة النساء»

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (ملعون من أتى امرأة في دبرها) رواه أبو داود والنسائي واللفظ له ورجاله ثقات لكنه أجل بالارسال.

٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ (لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في دبرها) رواه الترمذي والنسائي وابن حبان وأجل بالوقف.

الشرح:

قال أبو بكر الجصاص في قوله تعالى (يسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) ^(١) الحرث المزدرع وجعل في هذا الموضع كناية عن الجماع وسمى النساء حرثاً لأنهن مزدرع الأولاد وقوله تعالى (فأتوا حرثكم أنى شئتم) يدل على أن إباحة الوطء مقصورة على الجماع في الفرج لأنه موضع الحرث. وظاهر الكتاب يدل على أن الإباحة مقصورة على الوطء في الفرج الذي هو موضع الحرث وهو الذي يكون منه الولد وقد رويت عن النبي ﷺ آثار كثيرة في تحريمه من ذلك ما روي عن خزيمة بن ثابت وأبي هريرة وعلي بن طلق كلهم عن النبي ﷺ أنه قال (لا تأتوا النساء في أدبارهن) وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال (هي اللوطية الصغرى) يعني إتيان النساء في أدبارهن وروى حماد بن سلمة عن حكيم الأثرم عن أبي تيمية عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال (من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ) ^(٢).

وروى ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه أن اليهود قالوا للمسلمين: من أتى أمراًته وهي مدبرة جاء ولده أحول فانزل

(١) البقرة/٢٢٣

(٢) أحكام القرآن ص ٣٥١-٣٥٣ ج ١

الله تعالى (يَسَاوُكُمُ حَرْثُ لَكُمْ فَاتُّوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مقبلة ومدبرة ما كان في الفرج، وروى حفصة بنت عبد الرحمن عن أم سلمة عن رسول الله ﷺ قال في صيام واحد وروى مجاهد عن ابن عباس مثله في تأويل الآية قال إنها يعني كيف شئت في موضع الولد (١)

٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ وَاسْتَوْصَا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَانَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ فَإِنْ أَعْوَجَ شَيْءٌ مِنَ الضِّلَعِ أَغْلَاهُ فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ (فَإِنْ اسْتَمْتَعَتْ بِهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتْهَا وَكَسَرَهَا طَلَقَهَا).

الشرح:

قال العيني رحمه الله قوله (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) أي من كان يؤمن بالمبدأ والمعاد فلا يؤذي جاره ومفهومه أن من آذاه لا يكون مؤمناً ولكن المعنى لا يكون كاملاً في الإيمان. قوله (واستوصوا بالنساء خيراً) قال البيضاوي الاستبصاء قبول الوصية والمعنى أوصيكم بهن خيراً فقبلوا وصيتي فيهن فانهن خلقن من ضلع واستعير الضلع للعوج أي خلقن خلقاً فيه اعوجاج فكانهن خلقن من أصل معوج فلا ينهياً الانتفاع بهن إلا بمداراتهن والصبر على اعوجاجهن. وفيه الحث على الرفق وأنه لا مطمع في استقامتهن. قوله (وكسرها طلاقها) فيه إشعار باستحالة تقويمها أي أن كان لا بد من الكسر فكسرها طلاقها. (٢)

٤- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ فَقَالَ ﷺ: أَمْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا يَعْنِي عِشَاءً لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ وَتَسْتَجِدَّ الْمَغِيبَةُ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ (فَإِذَا أَطَالَ

(١) أحكام القرآن للجصاص ص ٣٥١-٣٥٢

(٢) عمدة القاري ص ١٦٦ ج ٢٠

أَحَدُكُمْ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا).

الشرح:

قال العيني رحمه الله: - قوله (عشاء) إنما ضربه لثلاً يعارض ما صح من (أنه لا يطرق أهله ليلًا) مع أن المنافاة متفية من حيث إن ذلك فيمن جاء بغتة وأما هنا فقد بلغ خبر مجيئهم وعلم الناس وصولهم. قوله (تمشط الشعثة) بفتح الشين المعجمة وكسر العين المهملة والثاء المثناة وهي المغرة الرأس المنتشرة الشعر قوله (وتستحد المغيبة) الاستحداد استعمال الحديد في شعر العانة وهي إزالته بالموسى هذا في حق الرجال وأما النساء فلا يستعملن إلا النورة أو غيرها مما يزيل الشعر. قال: وكان السبب في ذلك ما أخرجه أبو عوانة من حديث محاربة بن دثار عن جابر بن عبد الله أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلًا وعندها امرأة تمشطها فظنها رجلاً فأشار إليها بالسيف فلما ذكر ذلك للنبي ﷺ (نهى أن يطرق الرجل أهله ليلًا).^(١)

٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يُنْشَرُ سِرُّهَا) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: في هذا الحديث تحريم إفشاء الرجل ما يجري بينه وبين امرأته من أمور الاستمتاع ووصف تفاصيل ذلك وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه. فأما مجرد ذكر الجماع فإن لم تكن فيه فائدة ولا إليه حاجة فمكروه لانه خلاف المروءة وقد قال ﷺ (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت) وإن كان إليه حاجة أو ترتب عليه فائدة بأن ينكر عليه إعراضه عنها أو تدعي عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره كما قال ﷺ (إني لأفعله أنا وهذه)

(١) عمدة القاري ص ٢٢٠-٢٢٢ ج ٢٠

وقال ﷺ لأبي طلحة (أعرستم الليلة) وقال لجابر رضي الله عنه (الكيس
الكيس) والله أعلم. ^(١)

٦- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: تُطْعِمُهَا إِذَا أَكَلْتَ وَتَكْسُوهَا
إِذَا اكْتَسَيْتَ وَلَا تَضْرِبَ الْوَجْهَ وَلَا تُقَبِّحَ وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ رَوَاهُ أَحْمَدُ
وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَعَلَّقُ الْبُخَارِيُّ بَعْضَهُ وَابْنُ حِبَانَ وَالْحَاكِمُ.
الشرح:

قال أبو بكر الجصاص بعد أن ساق السند عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنه قال (خطب النبي ﷺ بعرفات فقال: اتقوا الله في النساء
فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله وإن لكم
عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير
ميرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف). وروى ليث عن عبد الله
عن عطاء عن ابن عمر رضي الله عنهما قال (جاءت امرأة إلى النبي ﷺ
فقالت يا رسول الله ما حق الزوج على الزوجة فذكر فيها أشياء (لا تصدق
بشيء من بيته إلا بإذنه فإن فعلت كان له الأجر وعليها الوزر فقالت
يا رسول الله ما حق الزوج على زوجته قال لا تخرج من بيته إلا بإذنه ولا
تصوم يوماً إلا بإذنه). قال أبو بكر ومن الناس من يحتج بقوله تعالى (ولهن
مثل الذي عليهن بالمعروف) في إيجاب التفريق إذا أعسر الزوج بنفقتها
لأن الله تعالى جعل هن من الحق عليهم مثل الذي عليهن فسوى بينهما
فغير جائز أن يستبيح بضعها من غير نفقة ينفقها عليها وهذا غلط من
وجه أحدها أن النفقة ليست بدلاً عن البضع لأنه قد ملك البضع بعقد
النكاح وبذله وهو المهر وأيضاً فإن كانت النفقة مستحقة عليه بتسليمها
نفسها في بيته فقد أوجبنا لها عليه مثلما أبحنا له منها وهو فرض النفقة
واقاؤها في ذمته لها وقوله (بالمعروف) يدل على أن الواجب من ذلك ما لا

شطط فيه ولا تقصير. (١)

٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحُولَ فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ بِسَؤْلكُمْ حَرِثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرِثَكُمْ أَنِي شِئْتُمْ) متفقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْمُسْلِمِ.
الشرح:

قال النووي رحمه الله قول جابر رضي الله عنه كانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فتزلت (يسأؤكم) حَرِثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرِثَكُمْ أَنِي شِئْتُمْ (٢) وفي رواية أن شاء مجيبة وإن شاء غير مجيبة غير أن ذلك في صمام واحد (والمجيبة) بميم مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم باء موحدة مشددة مكسورة ثم مشاة من تحت أي مكبوبة على وجهها (والصمام) بكسر الصاد أي ثقب واحد والمراد به القبل.

قال العلماء: قوله تعالى (فأتوا حَرِثَكُمْ أَنِي شِئْتُمْ) أي موضع الزرع من المرأة وهو قبلها الذي يزرع فيه المني لا ابتغاء الولد ففيه إباحة وطئها في قبلها إن شاء من بين يدها وإن شاء من ورائها وإن شاء مكبوبة وأما الدبر فليس هو بحرث ولا موضع زرع ومعنى قوله تعالى (أني شِئْتُمْ) كيف شِئْتُمْ. واتفق العلماء الذين يعتد بهم على تحريم وطء المرأة في دبرها حائضاً كانت أو طاهراً لأحاديث كثيرة مشهورة كحديث (ملعون من أتى امرأة في دبرها) قال أصحابنا لا يحل الوطء في الدبر في شيء من الآدميين ولا غيرهم من الحيوان في حال من الأحوال والله أعلم. (٣)

٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا فَإِنَّهُ أَنْ يَقْدَرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ

(١) البقرة/٢٢٣

(٢) ص ٣٧٥ ج ١ احكام القرآن للجصاص.

(٣) شرح مسلم ص ١٦٩-٢٠٠ ج ٦

أَبْدَأَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

الشرح :

قال النووي رحمه الله قال القاضي قيل المراد بأنه لا يضره بانه لا يصرعه الشيطان وقيل لا يطعن فيه الشيطان عند ولادته بخلاف غيره قال : ولم يحمله أحد على نعموه في جميع أنواع الضرر والوسوسة والاغواء والله أعلم .^(١)

٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (إِذَا مَرَّ الرَّجُلُ بِإِمْرَأَتِهِ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ يَجِيءَ فَبَاتَ غَضْبَانَ لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَصْبَحَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ وَالمُسْلِمِ (كَانَ الَّذِي فِي الشَّيْءِ سَاجِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا) .

الشرح :

قال العيني رحمه الله : وما رواه ابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر عن النبي ﷺ قال : (ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد لهم إلى السماء حسنة العبد الأبق حتى يرجع والسكران حتى يصحو والمرأة الساخطة عليها زوجها حتى يرضى) فهذا الاطلاق يتناول الليل والنهار وروى ابن الجوزي في كتاب النساء بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (لعن رسول الله ﷺ المسوفة والمغسلة) أما المسوفة فهي المرأة التي إذا أرادها زوجها قالت سوف المغسلة ورد في لفظ المغسلة هي التي إذا أرادها زوجها قالت اني حائض وليست بحائض) . وروى الطبراني في كتاب العشرة من حديث يحيى بن العلاء بلفظ (لا تمتعه نفسها وإن كانت على رأس تنور) ويحيى بن العلاء ضعيف وفي حديث الباب أن الملائكة تدعو لأهل الطاعة إذا كانوا على طاعتهم وتدعو على أهل معصية إذا كانوا في معصية . وفيه جواز لعن العاصي لنفسه إذا كان على سبيل لارهاب عليه لئلا يواقع الفعل

(١) ص ١٩٨ ج ٦

فاذا واقعه فإنما يدعى له بالتوبة والهدى^(١)

١٠- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ
وَالْمُسْتَوَصِلَةَ وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوَشِمَةَ مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ.

الشرح:

قال النووي رحمه الله قال القاضي . في الحديث أن وصل الشعر من
الذنوب والمعاصي الكبائر لللعن فاعله وفيه أن المعين على الحرام يشارك
فاعله في الاثم كما أن المعين في الطاعة يشارك في ثوابها والله أعلم . قال
القاضي فأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس
بمنهي عنه لأنه ليس بوصل ولا هو في معنى مقصود الوصل وإنما هو
للتجمل والتحسين . أما الواشمة بالشين المعجمة مفاعلة الوشم وهي أن
تغرز إبرة أو سلة نحوهما في ظهر الكف أو المعصم أو الشفة أو غير ذلك من
بدن المرأة حتى يسيل الدم ثم تحشو ذلك الموضع بالكحل أو النورة فينحضر
وقد يفعل ذلك بدارات أو نقوش وقد تكثره وقد تقلله وفاعلة هذا واشمة
وقد وشممت تشم وشماً والمفعول بها موشومة فإن طلبت فعل ذلك بها فهي
مستوشمة وهو حرام على الفاعلة والمفعول بها باختيارها والطالبة له وقد
يفعل بالبت وهي طفلة فتأثم الفاعلة ولا تأثم البت لعدم تكليفها
حينئذ . قال أصحابنا : هذا الموضع الذي وشم يصير نجساً فإن أمكن
إزالته بالعلاج وجب العلاج لإزالته وإن لم يكن إلا بالخرج فإن خاف منه
التلف أو فوات عضو أو منفعة عضو أو شيئاً فاحشاً في عضو ظاهر لم تجب
إزالته فإذا بان لم يبق عليه إثم وإن لم يخف شيئاً من ذلك ونحوه لزمته إزالته
ويعصى بتأخيره وسواء في هذا كله الرجل والمرأة والله أعلم .

وأما النامصة بالصاد المهملة فهي التي تزيل الشعر من الوجه
والمنمصة التي تطلب فعل ذلك بها وهذا الفعل حرام إلا إذا نبئت للمرأة
لحية أو شوارب فلا تحرم إزالتها بل تستحب عندنا وقال ابن جرير : لا يجوز

(١) عمدة القاري ص ١٨٤-١٨٥ ج ٢٠

خلق لحيتها ولا عنفقتها ولا شاربها ولا تغيير شيء من خلقها بزيادة ولا نقص ومذهبنا ما قدمناه من استحباب إزالة اللحية والشارب والعنفقة وإن النهي إنما هو في الخواجب وما في أطراف الوجه .

وأما المتفلجات فبالفاء والجيم والمراد مفلحات الأسنان وهي فرجة بين الشنايا والرباعيات وتفعل ذلك العجوز ومن قاربته في السن إظهاراً للصغر وحسن الأسنان وهذه الفرجة اللطيفة بين الأسنان تكون للنبات الصغار فإذا اعجزت المرأة كبرت سنّها وتوحشت فتبردها بالمرء لتصير لطيفة حسنة المنظر وتوهم كونها صغيرة وهذا الفعل حرام على الفاعلة والمفعول بها لأنه تغيير لخلق الله تعالى ولأنه تزوير وتدليس وأما قوله (المتفلجات للحسن) فمعناه يفعلن ذلك طلباً للحسن وفيه إشارة إلى أن الحرام هو المفعول لطلب الحسن أما لو احتاجت إليه لعلاج أو عيب في السن ونحوه فلا بأس به والله أعلم .^(١)

١١- وَعَنْ جُذَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : (حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ وَهُوَ يَقُولُ : لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ فَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ فَإِذَا هُمْ يَغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ فَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ أَوْلَادَهُمْ شَيْئاً ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَلَّمَ ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

الشرح :

قال النووي رحمه الله اختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث وهي الغيل فقال مالك في الموطأ والأصمعي وغيره من أهل اللغة : هي أن يجامع امرأته وهي مرضع يقال منه أغال الرجل وأغيل إذا فعل ذلك وقال ابن السكيت هو أن ترضع المرأة وهي حامل ويقال منه غالت المرأة وأغيلت قال العلماء سبب همه ﷺ بالنهي عنها أنه يخاف منه ضرر الولد الرضيع قالوا والأطباء يقولون إن ذلك اللبن داء والعرب تكرهه وتنفيه . وفي

(١) شرح مسلم ص ٤٣٦-٤٣٧ ج ٨

الحديث جواز الغيلة فإن النبي ﷺ لم ينه عنها وبين سبب ترك النهي وفيه جواز الاجتهاد لرسول الله ﷺ وبه قال جمهور أهل الأصول وقيل لا يجوز لتمكنه من الوحي والصواب الاول . (قوله ﷺ فاذا هم يُغِيلُونَ) هو بضم الياء لأنه من أغال يغيل . قوله (ثم سألوه عن العزل فقال ذلك الواد الخفي) وهي قوله تعالى (وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ) ^(١) والواد الموءودة بالهمزة والواد دفن البنت وهي حية وكانت العرب تفعله خشية الاملاق وربما فعلوه خوف العار والموءودة البنت المدفونة حية ويقال وأدت المرأة ولدها وأداً قيل سميت موءودة لأنها تشتمل بالتراب ووجه تسمية العزل بالواد الخفي هو مشابهة الواد في تفويت الحياة. ^(٢)

١٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي جَارِيَةً وَأَنَا أُعْزِلُ عَنْهَا وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ وَأَنَا أُرِيدُ مَا يُرِيدُ الرِّجَالُ وَإِنَّ الْيَهُودَ تُحَدِّثُ أَنَّ الْعَزْلَ هُوَ الْمَوْؤُودَةُ الصُّغْرَى قَالَ كَذَبَتِ الْيَهُودُ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ مَا اسْتَطَاعَتْ أَنْ تَصْرِفَهُ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ وَالنَّسَائِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ .

١٣- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ وَلَوْ كَانَ شَيْئًا يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَى عَنْهُ الْقُرْآنُ) متفق عليه ومُسْلِمٌ (فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا عَنْهُ) الشرح :

قال النووي رحمه الله : العزل هو أن يجامع فإذا قارب الانزال نزع وأنزل خارج الفرج وهو مكروه عندنا في كل حال وكل امرأة سواء رضيت أم لا لأنه طريق الى قطع النسل ولهذا جاء في الحديث الآخر تسميته الواد الخفي لأنه قطع طريق الولادة كما يقتل المولود بالواد . وأما التحريم فقال أصحابنا : لا يحرم في زوجته الحرة إن أذنت له فيه وإلا فوجهان أصحهما

(١) التكوين/٨-٩

(٢) شرح مسلم ص ٢١٠-٢١٢ ح ٦

لا يحرم. ثم هذه الاحاديث مع غيرها يجمع بينها بأن ماورد في النهي
فمحمول على الكراهة وما ورد في الاذن في ذلك فمحمول على أنه ليس
بحرام وليس معناه نفي الكراهة.

ومن السلف من حرّمه بغير دليل لزوجة الحرة وقال: عليها ضرر في
العزل فنشترط جوره، ذهب قوم رحمهم الله (لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن
تصرفه) لأن كل نفس قدر به تعالى خلقها لا بد أن يخلقها سواء عزلتم أم
لا ولم يقدر حنفه لا يقع سواء عزلتم أم لا فلا فائدة في عزلكم فإنه إن
كان به تعالى قدر حنفه سفلكم رحمهم الله ولا يقع حرصكم في مع الحق
١٤- وعن رحمهم الله من حديث رضى الله عنه (أن رحمهم الله كان يطوف على
نسائه بغسل واحد) أخرجاه واللفظ لمسلم.

الشرح:

قال القسطلاني رحمه الله: وفي الترمذي وقال حسن صحيح (أن
النبي رحمهم الله كان يطوف على نسائه في غسل واحد) ولم يختلفوا في أن الغسل
بينهم لا يجب واستدلوا لاستحباب الغسل بين الجماعين بحديث أبي رافع
عند أبي داود والنسائي (أن النبي رحمهم الله طاف على نسائه يغتسل عند هذه
وعند هذه قال فقلنا يا رسول الله ألا تجعله غسلًا واحدًا قال هذا أزكى
وأطيب).

واختلف هل يستحب له أن يتوضأ عند وطء كل واحدة وضوءه
للصلاة فقال أبو يوسف لا وقال الجمهور نعم ونحمله بعضهم على الوضوء
الدغوي فيغسل فرجه وعورض بحديث ابن خزيمة (فليتوضأ وضوءه
للصلاة) وذهب ابن حبيب والظاهرية الى وجوبه حديث مسلم (إذا أتى
أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ) وأجيب بما في حديث ابن خزيمة
(فإنه أنشط للعود) فدل على أن الأمر للارشاد. وبحديث الطحاوي عن
عائشة رضي الله عنها (أن النبي رحمهم الله كان يجامع ثم يعود ولا يتوضأ)^(١)

(١) شرح مسلم ص ٢٠٢-٢٠٦ ج ٦

(٢) شرح البخاري (القسطلاني) ص ٣١٨ ج ١

باب الصداق

١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ
عَتَقَهَا صِدَاقَهَا) مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الشرح:

قال النووي رحمه الله (أصدقها نفسها) اختلف في معناه فالصحيح
الذي اختاره المحققون أنه ﷺ أعتقها تبرعاً بلا عوض ولا شرط ثم تزوجها
برضاها بلا صداق وهذا من حصائمه ﷺ أنه يجوز نكاحه بلا مهر لا في
الحال ولا في غيره بخلاف غيره.

وقال بعض أصحابنا: معناه أنه شرط عليها أن يعتقها ويتزوجها
فقبلت فلزمها الوفاء به وقال بعض أصحابنا: أعتقها وتزوجها على
قيمتها^(١)

٢- وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ (سَأَلْتُ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَيْفَ كَانَ صِدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ
صِدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنِشَاءً قَالَتْ: أَتَذَرِي مَا النِّشَاءُ قَالَ قُلْتُ لَا
قَالَتْ يَصْفُ أَوْقِيَّةً فِتْلَكُ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ فَهَذَا صِدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
لِأَزْوَاجِهِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشرح

قال النووي رحمه الله: أما الأوقية فبضم الهمزة وتشديد الياء والمراد
أوقية الحجاز وهي أربعون درهماً أما النش فبنون مفتوحة ثم شين معجمة
مشددة. واستدل بعض أصحابنا بهذا الحديث على أنه يستحب كون
الصداق خمسمائة درهم والمراد في حق من يحتمل ذلك فإن قيل صداق أم
حبيبة زوج النبي ﷺ ورضي الله عنها أربعة آلاف درهم أو أربعمائة دينار
فالجواب أن هذا القدر تبرع به النجاشي من ماله إكراماً للنبي ﷺ أداه أو

(١) شرح مسلم ص ١٧٥-١٧٦ ج ٦

عقد به والله أعلم^(١)

٣- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَعْطِهَا شَيْئًا قَالَ مَا عِنْدِي شَيْءٌ قَالَ فَأَيُّ دِرْعُكَ الْخَطِيمِيَّةِ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنِّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله : فاطمة رضي الله عنها : هي سيدة نساء العالمين تزوجها علي رضي الله عنه في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان وبنى عليها في ذي الحجة . ولدت له الحسن والحسين والمحسن وزينب ورقية وأم كلثوم وماتت بالمدينة بعد موته ﷺ بثلاثة أشهر . أقول وفي رواية ستة أشهر والله أعلم . قوله ﷺ (درعك الخطيمية) بضم الحاء المهملة وفتح الطاء نسبة الى حطمة بن محارب بطن من عبد القيس كانوا يعملون الدروع . فيه دليل على أنه ينبغي تقديم شيء للزوجة قبل الدخول بها جبراً لخاطرهما وهو المعروف عند الناس كافة .^(٢)

٤- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَيُّهَا امْرَأَةُ نَكَحْتِ عَلَى صِدَاقٍ أَوْ جَبَاءٍ أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهَوَلَهَا وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ وَأَحَقُّ مَا أَكْرَمَ الرَّجُلُ بِعَلَّتِهِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَزْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ .

الشرح

قال العيني رحمه الله : استدل بعضهم على أنه إذا شرط الولي لنفسه شيئاً غير الصداق أنه يجب على الزوج القيام به لأنه من الشروط التي استحل بها فرج المنكوحه لكن اختلف العلماء هل يكون ذلك للولي أو للمرأة ؟ فذهب عطاء وطاوس والزهري الى أنه للمرأة وبه قضى عمر بن عبد العزيز وهو قول الثوري وأبي عبيد وذهب علي بن الحسن ومسروق الى

(١) ص ١٦٨ شرح مسلم ج ٦

(٢) سبل السلام ص ١٤٩ ج ٣

أنه للولي .

وقال عكرمة : إن كان الذي هو ينكح فهو له وخص بعضهم بذلك الأب . حكاه صاحب المفهم فقال : وقيل هذا مقصور على الأب خاصة لتبسطه في مال الولد . وذهب سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير الى التفرقة بين أن يشترط ذلك قبل عقدة النكاح أو بعدها فقالا (أيما امرأة نكحت على صداق أو عدة لأهلها فإن كان قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان من حياء أهلها فهو لهم) . وقال مالك إن كان هذا الاشتراط في حال العقد فهو للمرأة وإن كان بعده فهو لمن وهب له وبه قال الشافعي في القديم ونص عليه في الاملاء . وقال في كتاب الصداق الصداق فاسد ولها مهر مثلها (١)

٥- وَعَنْ عَلْقَمَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرُضْ لَهَا صِدَاقًا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَهَا مِثْلُ صِدَاقِ نِسَائِهَا لِأَوْكَسَ وَلَا شَطَطَ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَلَهَا الْمِيرَاثُ فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقِ امْرَأَةً مِثْلَ مَا قَضَيْتَ فَفَرَّخَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ جَمَاعَةٌ .

الشرح

قال في حاشية فتح القدير شرح الهداية من فقه السادة الحنفية : إعلم أن المهر بعد وجوبه بالتسمية أو بنفس العقد يتقرر بأحد الأمرين بالدخول وما قام مقامه من الخلوة الصحيحة وبالموت أما الدخول فلأنه يتحقق به تسليم المبدل وهو البضع وبه أي بتسليم المبدل يتأكد تسليم المبدل وهو المهر كما في تسليم المبيع في باب البيع ويتأكد به وجوب تسليم الثمن فإن وجوب الثمن قبل ذلك لم يكن متأكداً لكونه على غرضة أن يهلك المبيع في

(١) عمدة القاريء ج ٢ ص ١٤١-١٤٢

يد البائع وينفسخ العقد ويتسلمه يتأكد وجوب الثمن على المشتري وكذلك وجوب المهر فإنه كان عرضة أن يسقط بتقبيل ابن الزوج أو الارتداد والعياذ بالله وبالدخول تأكد. وأما الموت فلأن النكاح ينتهي به نهاية حيث لم يبق قابلاً للدفع والشيء بانتهائه يتقرر ويتأكد فيجب أن يتقرر بجميع مواجبه الممكن تقريرها لوجود المقتضي وانتفاء المانع كالارث والعدة والمهر والنسب وقلنا بحواجه الممكن تقريرها احتراماً عن النفقة وحل الزوج بعد انقضاء العدة فإن النفقة لا تجب بعد الموت ويحل لها الزوج بعد انقضاء العدة. قال: فإن طلقها قبل الدخول والخلوة فلها نصف المسمى لقوله تعالى. (وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَتَصِفُ مَا فَرَضْتُمْ) ^(١) وهو نص صريح في الباب فيجب العمل به. ^(٢)

٦- وَعَنْ جَلْبَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (مَنْ أَعْطَى فِي صِدَاقِ الْمَرْأَةِ سَوِيْقًا أَوْ ثَمْرًا فَقَدْ اسْتَحْلَ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِ وَقْفِهِ.

٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ عَلَى نَعْلَيْنِ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَخُولَفَ فِي ذَلِكَ

٨- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا امْرَأَةً بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَهُوَ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ الْمُتَمِّدِ فِي أَوَائِلِ النِّكَاحِ

٩- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ) أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مَوْقُوفًا وَفِي سَنَدِهِ مَقَالٌ.

١٠- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (خَيْرُ

(١) فتح القدير شرح الهداية ص ٤٣٨ ج ٢

(٢) البقرة/ ١٣٧

الصَّدَاقُ أَيْسَرُهُ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

الشرح :

قال في فتح القدير شرح الهداية (وأقل المهر عشرة دراهم) قضية وإن لم تكن مسكوكة وعند مالك ربع دينار وعند النخعي أربعون درهماً وقال الشافعي وأحمد ما يجوز ثمناً لأنه حقها إذ جعل بدل بضعها ولها أن تتصرف فيه إبراء واستيقاء فيكون التقدير إليها. ويدل على عدم تعيين العشرة حديث عبد الرحمن بن عوف حيث قال فيه كم سقت إليها؟ قال وزن نواة من ذهب فقال بارك الله لك أو لم ولو بشاة. رواه الجماعة. والنواة خمسة دراهم عند الأكثر وقيل ثلاثة وثلاث وقيل النواة فيه نواة التمر وعن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال (من أعطى في صداق امرأة ملاء كفيه سويقاً أو تمرأ فقد استحل) رواه أبو داود ولأن قوله تعالى (أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ)^(١) يوجب وجود المال مطلقاً فالتعيين الخاص زيادة عليه بخبر الواحد وانتم تخلصونه. ولنا قول النبي ﷺ من حديث جابر رضي الله عنه (ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء ولا يزوجن إلا من الأكفاء ولا مهر أقل من عشرة دراهم) رواه الدارقطني والبيهقي^(٢)

ووجه الجمع بين الروايات أن كل ما أفاد ظاهره كونه أقل من عشرة دراهم فهو المعجل وذلك لأن من العادة تعجيل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يدخل بها حتى يقدم شيئاً. وروى الدارقطني والبيهقي عن علي رضي الله عنه قال لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم، ورواه بإسناده إلى جابر رضي الله عنه في شرح الطحاوي عن رسول الله ﷺ^(٣)

١١- وعن عائشة رضي الله عنها (أن عمرة بنت الجون تعودت من

(١) ص ٤٣٦ فتح القدير ج ٢

(٢) ص ٤٣٥-٤٣٦ ج ٢ فتح القدير شرح الهداية

(٣) النساء/ ٢٤

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ تَعْنِي لَمَّا تَزَوَّجَهَا فَقَالَ لَقَدْ عُدْتُ بِمُعَاذٍ
فَطَلَّقَهَا وَأَمَرَ أَسَامَةَ أَنْ يُمْتَعَهَا بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَفِي إِسْنَادِهِ
رَأَوْ مَتْرُوكٌ وَأَصْلُ الْقِصَّةِ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ .
الشرح :

قال في الهداية وإن تزوجها ولم يسم لها مهراً أو تزوجها على أن لا مهر
لها فلها مهر مثلها إن دخل بها أو مات عنها وقال في رواية الشافعي لا يجب
شيء في الموت وأكثرهم على أن المهر يجب بالدخول .

ولو طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة لقوله تعالى (وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى
الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدَرُهُ^(١)) ثم هذه المتعة واجبة رجوعاً إلى الأمر وفيه
خلاف مالك والمتعة ثلاثة أثواب من كسوة مثلها وهي درع وخمار وملحفة
وهذا التقدير مروى عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما والصحيح أنه
يعتبر حاله عملاً بقوله تعالى (عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدَرُهُ^(٢)) ثم
هي لا تزداد على نصف مهر مثلها ولا تنقص عن خمسة دراهم وإن تزوجها
ولم يسم لها مهراً ثم تراضياً على تسمية مهر لها إن دخل بها أو مات عنها
وإن طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة وعلى قول أبي يوسف والشافعي
نصف هذا المقروض^(٣) .

قال الصنعاني رحمه الله : هذه المرأة التي متعها النبي ﷺ يحتمل أنه لم
يسم لها صداقاً فمتعها كما قضت به الآية الكريمة ومحتمل أنه كان سمي
لها . فمتعها إحساناً منه وفضلاً . وإنما تمتيع من لم يسم الزوج لها مهراً
ودخل بها ثم فارقها فقد اختلف في ذلك فذهب علي وعمر والشافعي إلى
وجوبها أيضاً عملاً بقوله تعالى (وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ^(٤)) وذهبت

(١) البقرة/١٣٦

(٢) البقرة/١٣٦

(٣) البقرة/٢٤١

(٤) فتح القدير ص ٤٤٣ ج ٢

المهادية والحنفية الى أنه لا يجب إلا مهر المثل لا غير قالوا: وعموم الآية مخصوص بمن لم يكن قد دخل بها والذي خصه الآية الاخرى التي أوجب فيها المتعة لأنه شرط فيها عدم المس وهذا قد مس. أما قوله تعالى (فَتَعَالَيْنِ أُمْتُكُنَّ) ^(١) فإنه يَحْتَمِلُ نفقة العدة ولا دليل مع الاحتمال. ^(٢)

(١) الاحزاب/ ٢٨

(٢) سبل السلام ص ١٥٣ ج ٣

باب الوليمة

١- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوْلَمْ وَلَوْ بَشَاةً) منفق عليه واللفظ لمسلم

الشرح:

قال العيني رحمه الله قوله (على وزن نواة) أي أصدققتها وزن نواة قوله (أولم ولو بشاة) يعني أن الزوج يندب إليها ويجب عليه وجوب سنة وفضيلة وهي على قدر الامكان والوجوب لاعلان النكاح. (١)

٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيَأْتِهَا) متفق عليه ولمسلم (إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ).

٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا وَمَنْ لَمْ يُجِبْ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ) أخرجه مسلم

الشرح:

قال النووي رحمه الله: قوله ﷺ (إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها) فيه الأمر بحضورها ولا خلاف في أنه مأمور به ولكن هل هو أمر إيجاب أو ندب فيه خلاف الأصح في مذهبنا أنه فرض عين على كل من دعي لكن يسقط بأعذار سنذكرها إن شاء الله تعالى والثاني أنه فرض كفاية والثالث مندوب هذا مذهبنا في وليمة العرس وأما غيرها ففيها وجهان لأصحابنا أحدهما أنها كوليمة العرس والثاني أن الإجابة إليها ندب وإن كانت في العرس واجبة (٢)

(١) ص ١٥٤ عمدة القاري ج ٢٠

(٢) شرح مسلم ص ١٩٠ ج ٦

ونقل القاضي اتفاق العلماء على وجوب الاجابة في وليمة العرس قال: واختلفوا فيما سواها فقال مالك والجمهور لا تجب الاجابة اليها وقال أهل الظاهر تجب الاجابة الى كل دعوة من عرس وغيره وبه قال بعض السلف. أما الاعذار التي يسقط بها وجوب إجابة الدعوة أو نذيتها فمنها أن يكون في الطعام شبهة أو يخص بها الأغنياء أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه أو لاتليق به وبمحالته أو يدعوه لخوف شره أو لطمع في جاهه أو ليعاونه على باطل، وأن لا يكون هناك منكر من خمر أو هوان أو فرش حرير أو صور حيوان غير مفروشة أو آنية ذهب أو فضة فكل هذه أعذار في ترك الاجابة ومن الاعذار أن يعتذر إلى الداعي فيتركه (١).

قال النووي رحمه الله: ذكره مسلم ومعنى الحديث: الإخبار بما يقع من الناس بعده ﷺ من مراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها وتخصيصهم بالدعوة وإيثارهم بطيب الطعام ورفع مجالسهم وتقديمهم وغير ذلك مما هو الغالب في الولائم والله المستعان (٢).

٤- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ فَإِنْ كَانَ ضَائِبًا فَلْيَصِلْ وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا.
٥- وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُهُ وَقَالَ (إِنْ شَاءَ طِعْمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ)

الشرح:

قال النووي رحمه الله: اختلفوا في معنى (فليصل) قال الجمهور معناه فليدع لأهل الطعام بالمغفرة والبركة ونحو ذلك وأصل الصلاة في اللغة الدعاء ومنه قوله تعالى (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ) (٣) وقيل المراد الصلاة الشرعية بالركوع والسجود أي يشتغل بالصلاة ليحصل له فضلها وليتبرك به أهل

(١) شرح مسلم ص ١٩٠-١٩١ ج ٦

(٢) شرح مسلم ١٩٤ ج ٦

(٣) التوبة/ ١٠٣

المكان والحاضرون. وأما المفطر ففي رواية أمره بالأكل وفي رواية خيره واختلف العلماء في ذلك والأصح في مذهبنا أنه لا يجب الأكل في وليمة العرس ولا في غيرها ومن لم يوجبه اعتمد التصريح بالتمييز وحمل الأكل في رواية على الندب وإذا قيل بالوجوب فأقله لقمة ولا تلزمه الزيادة لأنه يسمى أكلاً ولهذا لو حلف لا يأكل حنث بلقمة ولأنه قد يتخيل صاحب الطعام أن امتناعه لشبهة يعتقدها في الطعام فإذا أكل لقمة زال ذلك التخيل أما الصائم فإن كان صومه فرضاً لم يجزله الأكل لأن الفرض لا يجوز الخروج منه وإن كان فضلاً جاز الفطر وتركه فإن كان يشق على صاحب الطعام صومه فالأفضل الفطر وإلا فإتمام الصوم) والله أعلم^(١)

٦- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ (طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ أَوَّلَ يَوْمٍ حَقٌّ وَالثَّانِي سُنَّةٌ وَطَعَامُ الثَّالِثِ سُمْعَةٌ وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهَ بِهِ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَاسْتَفْرَبَهُ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَه.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: ولو كانت الدعوة ثلاثة أيام فالأول تجب الإجابة فيه والثاني تستحب والثالث تكره^(٢)

قال الصنعاني: وذهب جماعة إلى أنها لا تكره في الثالث لغير المدعو في الأول والثاني لأنه إذا كان المدعوون كثيرين يشق جمعهم في يوم واحد فدعا في كل يوم فريقاً لم يكن في ذلك رياء ولا سمعة وهذا قريب^(٣)

٧- وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ (أَوَّلُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّتَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) ص ١٩٢-١٩٣ شرح مسلم ج ٦

(٢) ص ١٩١ ج ٦ شرح مسلم

(٣) ص ١٥٧ سبل السلام ج ٣

الشرح :

قال العيني رحمه الله أخرجه ابن سعد عن الواقدي بسند له إلى أم سلمة رضي الله عنها قالت لما خطبني رسول الله ﷺ فذكر قصة تزويجه بها قالت أم سلمة : فأدخلني بيت زينب بنت خزيمة فإذا جرة فيها شيء من شعير فأخذته فطحته ثم عصرته في البرمة وأخذت شيئاً من إهالة فأدمته فكان ذلك طعام رسول الله ﷺ . قوله (بمدين من شعير) وهما نصف صاع لأن المدين ثنية مد والمدر ربع الصاع وفيه : أن الوليمة تكون على قدر الموجود واليسار وليس فيها حد لا يجوز الاقتصار على دونه^(١)

٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ . وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أُمَرَ بِالْأَنْطَاعِ فَبَسِطْتُ فَأَلْقَى عَلَيْهَا التَّمْرَ وَالْإِلْقَاطَ وَالسُّمْنَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

الشرح :

قوله (يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ) على صيغة المجهول من البناء وهو الدخول بالزوجة والأصل فيه أن الرجل إذا تزوج امرأة بني عليها قبة ليدخل بها فيها فيقال بني الرجل على أهله ولا يقال بني بأهله^(٢) .

٩- وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبْ الَّذِي سَبَقَ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ .

الشرح :

قال الصنعاني رحمه الله فيه دليل على أنه إذا اجتمع داعيان فالأحق بالاجابة الأسبق فإن استويا قدم الجار والجار على مراتب فأحقهم أقربهم

(١) عملة القاريء ص ١٥٦ ج ٢٠

(٢) ص ٨١ عملة القاريء ج ٢٠

باباً فإذا استويا فأقرع بينهما^(١).

١٠- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا أَكُلُ مُتَكَبِّراً) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله الاتكاء مأخوذ من الوكاء والتاء بدل من الواو والوكاء هو ما يشد به الكيس أو غيره فكأنه أوكأ مقعدته وشدها بالقعود على الوكاء الذي تحته ومعناه الاستواء على وطاء متكئاً.

قال الخطابي: المتكبيء هنا هو المتمكن في جلوسه من التربع وشبهه المعتمد على الوطاء تحته، قال: ومن استوى قاعداً على وطاء فهو متكبيء والعامّة لا تعرف المتكبيء إلا من مال على أحد شقيه.

ومعنى الحديث: إذا أكلت لا أقعد متكئاً كفعل من يريد الاستكثار من الأكل ولكن أكل ببلغة فيكون قعودي مستوفزاً. ومن حمل الاتكاء على الميل على أحد الشفين تأول ذلك على مذهب أهل الطب بأن ذلك فيه ضرر فإنه لا ينحدر في مجاري الطعام سهلاً ولا يسيغه هنيئاً وربما تأذى به. (٢)

١١- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (يَا غُلَامُ سَمِ اللَّهَ وَكُلْ بِيَمِينِكَ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الشرح:

أخرج البخاري بسنده عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه يقول (كنت غلاماً في حجر النبي ﷺ وكانت يدي تطيش في الصحيفة فقال لي رسول الله ﷺ (يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك) فما زالت تلك طعمتي بعد). قال القسطلاني (يا غلام سم الله) ندباً طرداً للشيطان ومنعاً له من الأكل وهو سنة كفاية. لكن مع ذلك يستحب لكل واحد بناء على

(١) ص ١٥٨ سبل السلام ج ٣

(٢) ص ١٥٩ سبل السلام ج ٣

ما عليه الجمهور من أن سنة الكفاية كفرضها مطلوبة من الكل لا من البعض ويقاس بالأكل الشرب وأقله كما قال النووي بسم الله وأفضله بسم الله الرحمن الرحيم، فإن ترك التسمية في أوله قال في اثنا عشر بسم الله أوله وآخره كما في الوضوء. ولو سمي مع كل لقمة فهو أحسن حتى لا يشغله الشره عن ذكر الله تعالى قوله (كل بيمينك) لشرف اليمين ولأنها أقوى في الغالب وأمكن وهي مشتقة من اليمن فهي وما نسب إليها واشتق منها محمود غالباً لغة وشرعاً ودينياً ويقاس عليه الشرب. ونص الشافعي في الرسالة والام على الوجوب لورود الوعيد في الأكل بالشمال ففي صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع (أن النبي ﷺ رأى رجلاً يأكل بشماله فقال كل بيمينك قال لا أستطيع فقال لا استطعت فما رفعها إلى فيه بعد) قوله (وكل مما يليك) لأن أكله من موضع يد صاحبه سوء عشرة وترك مودة ولما فيه من إظهار الحرص والنهم وسوء الأدب. قال عمر (فما زالت تلك طعمتي) بكسر الطاء أي صفة أكل (بعد) بالبناء على الضم أي استمر ذلك صنيعة في الأكل^(١)

١٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما (أن النبي ﷺ أتى بقضعة من ثريد فقال كلوا من جوائنيتها ولا تأكلوا من وسطها فإن البركة تنزل في وسطها) رواه الأربعة وهذا لفظ النسائي وسنده صحيح.

الشرح:

قال القسطلاني رحمه الله: نص أئمتنا على كراهة الأكل مما يلي الغير ومن الوسط والأعلى، لانحوالفاكهة مما ينتقل به فإن كان تحراً فقد نقلوا إباحة اختلاف الأيدي في الطبق.

١٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال (ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط كان إذا انتهى شيئاً أكله وإن كرهه تركه) متفق عليه.

قال القسطلاني رحمه الله: (ما عاب النبي ﷺ طعاماً قط) سواء كان

(١) القسطلاني شرح البخاري ص ٢٠٢ ج ٤

من صنعة الآدمي أو لا فلا يقول مالح، غير ناضح، ونحو ذلك (إن اشتهاه أكله وإن كرهه) كالضَّبُّ (تركه) واعتذر بكونه لم يكن بأرض قومه وهذا كما قال ابن بطال من حسن الأدب لأن المرء قد لا يشتهي الشيء ويشتهي غيره، وكل مأذون من جهة الشرع لا عيب فيه ^(١).
 ١٤- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (لَا تَأْكُلُوا بِالشِّمَالِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشِّمَالِ) رواه مُسْلِمٌ.

الشرح:

قال القسطلاني رحمه الله: لأن الشيطان يأكل بالشمال وقد نص أصحابنا على كراهة الأكل بالشمال. وأخرج البخاري بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي ﷺ يحب التيمن ما استطاع في طهوره وتنعله وترجله وفي رواية في شأنه كله. قال القسطلاني: تأكيد لشأنه أي فيما له يمين ويسار مما هو من باب التكريم كلبس الثوب والسراويل والخف ودخول المسجد والخروج من الخلاء ^(٢).

١٥- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
 ١٦- وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوَهُ وَزَادَ (وَيَنْفُخُ فِيهِ) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

الشرح:

أخرج البخاري بسنده قال كان أنس رضي الله عنه يتنفس في الإناء مرتين (أو ثلاثا) قال القسطلاني رحمه الله: بأن يُبين الإناء عن فمه ثم يتنفس خارجه ثم ليعد ولا يجعل نفسه داخل الإناء لأنه قد يقع منه شيء من الريق فيعافه الشارب وأو للتنويع أو شك من الراوي. وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه رفعه بسند ضعيف عند الترمذي (لا

(١) ص ٢١٦ القسطلاني شرح البخاري ج ٨

(٢) القسطلاني ج ٨ ص ٢٠٢-٢٠٣

تَشْرَبُوا وَاحِدَةً كَمَا يَشْرَبُ الْبَعِيرُ وَلَكِنْ اشْرَبُوا مِثْلَى وَثَلَاثَ) وَلَمْ يَقُلْ أَوْ
وَلِمَسْلَمَ (هُوَ أَرَوَى وَأَمْرًا وَأَبْرَأَ) أَيِ أَكْثَرِ رِيًّا وَأَمْرًا بِالْمَيْمِ صَارَ مَرِيئًا وَأَبْرَأَ
بِالْهَمْزَةِ أَيِ يَبْرَأُ مِنَ الْأَذَى وَالْعَطَشُ فَهُوَ أَقْمَعُ لِلْعَطَشِ وَأَقْوَى عَلَى
الْهَضْمِ وَأَقْلَى أَثَرًا فِي بَرْدِ الْمَعْدَةِ وَضَعْفُ الْأَعْصَابِ . وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الطَّبْرَانِيِّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَشْرَبُ فِي ثَلَاثَةِ
أَنْفَاسٍ إِذَا أَدْنَى الْإِنَاءَ إِلَى فِيهِ سَمَى اللَّهُ فَإِذَا أَخْرَجَهُ حَمْدُ اللَّهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ
ثَلَاثًا. (١)

(١) شرح القسطلاني ص ٢٠٢ ج ٨

باب القسم

١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيَعْدِلُ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تُلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَمَا أَمْلِكُ) رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ وَالْحَاكِمُ وَلَكِنْ رَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ إِسْرَافَهُ.

الشرح:

قال القسطلاني رحمه الله: باب وجوب العدل بين النساء في النفقة والكسوة والقسم قال تعالى (وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ) ^(١) أي ولن تطبقوا العدل بين النساء والتسوية حتى لا يقع ميل البتة فتنام العدل أن يسوي بينهن بالقسمة والنفقة والتعهد والنظر والاقبال والمناكحة وقيل أن تعدلوا في المحبة وقد كان النبي ﷺ مع جلالة شأنه يقسم بين نسائه ويعدل ويقول هذه قسمتي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما تملك ولا أملك) رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ يَعْنِي بِهِ الْحُب. ^(٢)

٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (مَنْ كَانَتْ لَهُ إِمْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقَّةُ مَا بَلَ). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: الحديث دليل على أنه يجب على الزوج التسوية بين الزوجات ويحرم عليه الميل إلى إحداهن وقد قال تعالى (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ) والمراد الميل في القسم والانفاق لا في المحبة لما عرفت من أنها مما لا يمكن العبد ومفهوم قوله تعالى (كل الميل) جواز الميل اليسير ولكن إطلاق الحديث ينفي ذلك ويحتمل تقييد الحديث بمفهوم

(١) النساء/ ١٢٩

(٢) شرح القسطلاني ص ١٠١ ج ٨

الآية (١)

٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (مِنْ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكَرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ قَسَمَ وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: في الحديث الشريف أن حق الزفاف ثابت للمزفوفة وتقدم به على غيره فإن كانت بكراً كان لها سبع بأيامها بلا قضاء وإن كانت ثيباً كان لها الخيار إن شاءت سبعمائة ويقضي السبع لباقي النساء وإن شاءت ثلاثاً ولا يقضي.

قال ابن عبد البر: جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف سواء كان عنده زوجة أم لا لعموم الحديث (إذا تزوج البكر أقام عندها سبعمائة وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً) ولم يخص من لم يكن له زوجة وقالت طائفة: الحديث فيمن له زوجة أو زوجات غير هذه لأن من له زوجة واحدة فهو مقيم معها مؤنس لها مستمتعة به بلا قاطع بخلاف من له زوجات وبه جزم البغوي فقال إنما يثبت هذا الحق للجديدة إذا كانت عنده أخرى يبيت عندها قال النووي والاول أقوى وهو المختار لعموم الحديث (٢).

٤- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا وَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبْعَتْ لَكَ وَإِنْ سَبْعَتْ لَكَ سَبْعَتْ لِنِسَائِي) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: وفي رواية (وإن شئت ثلثت ثم أرشد قالت: ثلث) وفي رواية (دخل عليها فلما أراد أن يخرج أخذت بثوبه فقال رسول

(١) ص ١٦٢ مبدل السلام ج ٢
(٢) ص ٢٤٣-٢٤٤ ج ٦ شرح مسلم

الله ﷺ إن شئت زدتك وحاسبتك به للبكر سبع ولثيب ثلاث) أما قوله ﷺ (ليس بك على أهلك هوان) فمعناه لا يلقك هوان ولا يضيع من حقك شيء بل تأخذه كاملاً ثم بين ﷺ حقها وأنها مخيرة بين ثلاث بلا قضاء وبين سبع ويقضي لباقي نسائه لأن في الثلاث مزية بعدم القضاء وفي السبع مزية لها بتواليها وكمال الأنس فيها فاختارت الثلاث لكونها لا تعطي ويقترب عوده إليها.

قال القاضي : المراد بأهلك هنا نفسه ﷺ أي لا أفعل فعلاً به هوانك علي وفي هذا الحديث استحباب ملاطفة الأهل والعيال وغيرهم وتقريب الحق من فهم المخاطب ليرجع إليه وفيه العدل بين الزوجات . (١)
٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ . وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .
الشرح :

قال العيني رحمه الله : قوله (إن سودة بنت زمعة ، بسكون الميم وفتحها ابن قيس القرشية العامرية تزوجها رسول الله ﷺ بمكة بعد موت خديجة رضي الله عنها وكان دخوله بها قبل دخوله على عائشة رضي الله عنها بالاتفاق وهاجرت معه وتوفيت في آخر خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه . قوله (وهبت يومها لعائشة) ووقع في رواية مسلم من طريق عقبة بن خالد عن هشام لما كبرت سودة رضي الله عنها جعلت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة وفيها وفي أشباهها نزلت (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً . . . (٢) الآية) . وفيه مشروعية القسم بين النساء (٣)
٦- وَعَنْ عُرْوَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَا ابْنَ أُخْتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَفْضُلُ بَعْضَنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْقَسَمِ فِي مَكِّيهِ

(١) ص ٢٤٣ شرح مسلم ج ٦

(٢) ص ١٩٨-١٩٩ عمدة القاري ج ٢٠

(٣) النساء / ١٢٨

عندنا وكان قل يوم إلا وهو يطوف (يطرق) علينا جميعاً فيذنون من كل امرأة من غير ميسر حتى يبلغ التي هو يومها فيبيت عندها) رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه الحاكم.

٧- ولمسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت (كان رسول الله ﷺ إذا صلى العصر دار على نسائه ثم يذنون منهن) الحديث.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: يستحب للزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها ولا يدعوهم إلى بيته لكن لودعا كل امرأة إلى بيت ضررتها لم تلزمها الإجابة ولا تكون بالامتناع ناشزة بخلاف ما إذا امتنعت من الاتيان إلى بيته لأن عليها ضرراً من الاتيان إلى ضررتها.

ولا يأتي غير صاحبة النوبة في بيتها في الليل بل ذلك حرام عندنا إلا بضرورة بأن حضرها الموت أو نحوه. وفي هذا الحديث ما كان عليه النبي ﷺ من حسن الخلق وملاطفة الجميع^(١)

٨- وعن عائشة رضي الله عنها (أن رسول الله ﷺ كان يسأل في مرضه الذي مات فيه أين أنا غداً؟ يريد يوم عائشة فأذن له أزواجه أن يكون حيث شاء فكان في بيت عائشة) متفق عليه.

الشرح:

قال البخاري في صحيحه حدثنا إسماعيل قال حدثني سليمان بن بلال قال قال هشام ابن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يسأل في مرضه الذي مات فيه أين أنا غداً أين أنا غداً يريد يوم عائشة فأذن له أزواجه أن يكون حيث شاء فكان في بيت عائشة حتى مات عندها قالت عائشة فمات في اليوم الذي كان بدور علي فيه في بيتي فقبضه الله وإن رأسه لبين سحري ونحري وخاط يقه ريقى).

قوله ﷺ (أين أنا غداً) مكرر مرتين وهو استفهام للاستئذان منهن أن

(١) من ٢٤٧-٢٤٨ شرح مسلم ج٦

يكون عند عائشة رضي الله عنها وقال الكرمانى وقد يحتج بهذا على وجوب القسم عليه ﷺ إذ لو لم يجب لم يحتج الى الاذن قلت لم يكن الاستئذان الا لتطيب قلوبهن ومراعاة خواطرهن والا فلا وجوب عليه (في اليوم) أي في يوم نوبتي في بيتي . (سحري) بفتح السين وسكون الحاء المهملتين . قال الجوهري هي الرثة (نحري) بفتح النون وسكون الحاء موضع القلادة . قولها (وخالط ريقه ريقى) لأنها أخذت سواكه فاستاكت به عند وفاته ﷺ . (١)

٩- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَغَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيُّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ) متفق عليه .
الشرح :

قال النووي رحمه الله هو أي القسم واجب في حق غير النبي ﷺ وأما النبي ﷺ ففي وجوب القسم في حقه خلاف فمن قال بوجوبه يجعل إقراعه واجباً ومن لم يوجبه يقول فعل ذلك من حسن العشرة ومكارم الأخلاق وتطيباً لقلوبهن . وقال ابن القصار ليس له أن يسافر بمن شاء منهن بغير قرعة ، وقال المهلب : وفيه العمل بالقرعة في المقاسمات والاستهام وفيه أن القسم يكون بالليل والنهار (٢)

١٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ زَمْعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ أَمْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .
الشرح :

قال العيني رحمه الله في الحديث الشريف أن ضرب النساء دون ضرب العبيد وفيه استبعاد وقوع الأمرين من العاقل أن يبالغ في ضرب امرأته ثم يجامعها في بقية يومه أو ليلته وذلك أن المضاجعة تستحسن مع ميل النفس والرغبة والمضروب غالباً ينفر من ضاربه ولكن يجوز الضرب اليسير بحيث لا يحصل منه التفور التام فلا يفرط في الضرب ولا يفرط في التأديب .

(١) ص ٢٠٣ ج ٢٠ عمدة القاري .

(٢) ص ١٩٧ عمدة القاري ج ٢٠

باب الخلع

١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أُعِيبَ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اتْرُدِينِ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ فَقَالَتْ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْقِلْ الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ (وَأَمْرُهُ بِطَلَّاقِهَا)

٢- وَلَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحُسْنُهُ أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّتَهَا حَيْضَةً).

٣- وَفِي رَوَايَةٍ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (أَنَّ ثَابِتَ ابْنَ قَيْسٍ كَانَ دَمِيًّا وَأَنَّ امْرَأَتَهُ قَالَتْ لَوْلَا خَشَاةُ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ عَلَيَّ لَبَصَّقْتُ فِي وَجْهِهِ) وَلَا تَحَمُّدٌ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ ابْنِ أَبِي حَتْمَةَ (وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ).

الشرح:

قال العيني رحمه الله: الخلع بضم الخاء المعجمة وسكون اللام مأخوذ من خلع الثوب والنعل ونحوهما وذلك لأن المرأة لباس الرجل كما قال الله تعالى (هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ)^(١) وإنما جاء مصدره بضم الخاء تفرقه بين الأجرام والمعاني يقال خلع ثوبه ونعله خلعا بفتح الخاء وخلع امرأته خلعا بالضم.

وأما حقيقته الشرعية فهو فراق الرجل امرأته على عوض يحصل له قال كثير من الفقهاء هو مفارقة الرجل امرأته على مال وليس بقدر فإنه لا يشترط كون عوض الخلع مالا فإنه لو خالعهما على ما عليه من دين أو خالعهما على قصاص لها عليه فإنه صحيح وإن لم يأخذ الزوج منها شيئا وقال النسفي: الخلع فصل من النكاح يأخذ المال بلفظ الخلع وشرطه الطلاق وحكمه وقوع الطلاق البائن وهو من جهته يمين وهو من جهتها

(١) البقرة/١٨٧

وللفقهاء فيه خلاف فعند أصحابنا الواقع بلفظ الخلع والواقع بالطلاق على مال بائن وعند الشافعي في القديم فسخ وليس بطلاق يروى ذلك عن ابن عباس حتى لو خالعهما مراراً ينعقد النكاح بينهما بغير تزوج بزواج آخر وبه قال أحمد وفي قول للشافعي أنه رجعى وفي قول أنه طلاق بائن كمذهبنا لقول النبي ﷺ (الخلع تطليقة بائنة) وهو مروي عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم رواه الدارقطني والبيهقي في سننهما من حديث عباد بن كثير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ (جعل الخلع تطليقة بائنة) وروى عبدالرزاق في مصنفه بسنده عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ (جعل الخلع تطليقة) وكذلك رواه ابن أبي شيبه في مصنفه.

قوله تعالى (فَإِنْ رَحِمْتُمْ إِنْ لَا يُقِيمَا حَدُّوَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا افْتَدَتْ بِه) (٢) أي فلا جناح على الزوج فيما أخذوا على المرأة فيما أعطت. وأما إذا لم يكن لها عذرو سألنا الافتداء منه فقد دخلت في قول النبي ﷺ (أيما امرأة سألت زوجها طلاقها من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة) أخرجه الترمذي من حديث ثوبان ورواه ابن جرير أيضاً وفي آخره قال (المختلعات من المنافقات).

قال العيني: وثابت بن قيس بن شماس بن مالك بن (مريء القيس الخزرجي وكان خطيب الأنصار ويقال خطيب رسول الله ﷺ كما يقال لحسان بن ثابت شاعر رسول الله ﷺ شهد أحداً وما بعدها من المشاهد وقتل يوم اليمامة شهيداً في خلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه.

قولها (ما أعيب عليه في خلق ولادين ولكني أكره الكفر في الاسلام) قيل يحتمل أن تريد بالكفر كفران العشير إذ هو تقصير المرأة في حق الزوج

(١) ص ٢٦٠ جزء ٢٠ عملة القاريء

(٢) البقرة/ ٢٢٩

وجاء في رواية ابن جرير (والله ما كرهت منه خلقاً ولا ديناً إلا أني كرهت دمامته وعن عبدالرزاق عن معمر قال بلغني أنها قالت (يا رسول الله وبني من الجمال ما ترى وثابت رجل دميم) قوله ﷺ (إقبل الحديقة وطلقها تطليقة) أي خذ البستان الذي أعطيتها وطلقها. والأمر فيه للارشاد والاستصلاح لا للإيجاب والالزام. ووقع في رواية جرير بن حازم فردت عليه فأمره ففارقها. ^(١)

(١) ص ٢٦٠-٢٦٤ ج ٢٠ عمدة القاري.

باب الطلاق

١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبْغَضُ الْحَلَالَ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ) وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَرَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ إِرْسَالَهُ
الشرح:

قال العيني رحمه الله: معنى الطلاق في اللغة وضع القيد مطلقاً مأخوذ من إطلاق البعير وهو إرساله من عقاله وفي الشرع: رفع قيد النكاح ويقال: حل عقدة التزويج.

والطلاق ابغض المباحات وقال رسول الله ﷺ إن من أبغض الحلال إلى الله الطلاق) وعن النبي ﷺ (تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتر منه العرش) وفي رواية (لا تطلقوا النساء إلا من ربة فإن الله لا يحب الذواقين ولا يحب الذواقات) وعنه ﷺ (ما حلف بالطلاق ولا استحلف به إلا منافق)^(١)

٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عُمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيَمْسُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ نَحْيِضْ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ فِتِلْكَ الْعِدَّةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣- وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ يُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا) وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لِلْبُخَارِيِّ (وَحُسِبَتْ تَطْلِيقُهَا)

٤- وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أُرَاجِعَهَا ثُمَّ أَمْسِكَهَا حَتَّى تَحْيِضَ حَيْضَةً أُخْرَى ثُمَّ أَمْهَلَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ أَطْلِقْهَا قَبْلَ أَنْ أَمْسِكَهَا، وَأَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ).

(١) ص ٢٢٥-٢٢٦ عمدة القاري ج ٢٠

٥ - وفي رواية أخرى قال عبد الله ابن عمر (فَرَدَّهَا عَلَيَّ وَلَمْ يَرَهَا شَيْئاً
وَقَالَ : إِذَا طَهَرْتَ فَلْيُطْلَقْ أَوْ لِيُْمِسْكَ).

الشرح :

قال العيني رحمه الله : الطلاق أن يطلق امرأته حالة طهارتها عن
الحيض ولا تكون موطوءة في ذلك الطهر وأن يشهد شاهدين على الطلاق
فمفهومه أنه إذا طلقها في الحيض أو في طهر وطئها فيه أو لم يشهد يكون
طلاقاً بدعياً. قال مالك رحمه الله : طلاق السنة أن يطلق الرجل امرأته في
طهر لم يمسه فيها تطليقة واحدة ثم يتركها حتى تنقضي العدة برؤية أول
الدم من الحيضة الثالثة وهو قول الليث والأوزاعي وقال في الهداية أن
الطلاق على ثلاثة أوجه عند أصحاب أبي حنيفة حسن وأحسن وبدعي
فالأحسن أن يطلقها وهي مدخول بها تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه
ويتركها حتى تنقضي عدتها. والحسن هو طلاق السنة وهو أن يطلق
المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة أطهار والبدعي أن يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة أو
ثلاثاً في طهر واحد فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصياً.

قال البخاري في صحيحه : باب إذا طلقت الحائض يعتد بذلك
الطلاق حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن أنس بن سيرين قال
سمعت ابن عمر قال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فذكر عمر للنبي
ﷺ فقال فليراجعها قلت تحتسب؟ قال فمه؟ وعن قتادة عن يونس بن
جبير عن ابن عمر قال مره فليراجعها قلت تحتسب قال أرأيت إن عجز
واستحقم. وقال معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن سعيد بن جبير
عن ابن عمر قال حسبت علي تطليقة).

قال العيني : ولا يتوهم في ابن عمر رضي الله عنهما أن يفعل في القصة
شيئاً برأيه مع أن الدارقطني خرج من طريق زيد بن هرون عن ابن أبي
ذئب وابن اسحاق جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال (هي
واحدة).

فيه إذا طلقت المرأة وهي حائض يعتبر ذلك الطلاق وعليه أجمع أئمة الفتوى من التابعين وغيرهم خلافاً للظاهرية والخوارج والرافضة. ^(١)

٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسِتِّينَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً فَقَالَ عُمَرَانِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَاءٌ فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشرح :

قال النووي رحمه الله : اختلف العلماء فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وجماهير العلماء من السلف والخلف رحمة الله عليهم يقع الثلاث . وقال طاووس وبعض أهل الظاهر لا يقع بذلك إلا واحدة واحتجوا بحديث ابن عباس هذا وبأنه وقع في رواية من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته ثلاثاً وهي في الحيض ولم يحتسب به وبأنه وقع في حديث ركانة أنه طلق امرأته ثلاثاً وأمره رسول الله ﷺ برجعته.

واحتج الجمهور بقوله تعالى (وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَذِرِي لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) ^(٢) قالوا معناه أن المطلق قد يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه لوقوع البينة فلو كانت الثلاث لا تقع لم يقع طلاقه هذا إلا رجعيًا فلا يندم واحتجوا أيضاً بحديث ركانة أنه طلق امرأته البتة . (فقال له النبي ﷺ : والله ما أردت إلا واحدة قال الله ما أردت إلا واحدة) فهذا دليل على أنه لو أراد الثلاث لوقعن والا فلم يكن لتحليفه معنى . وأما الرواية التي رواها المخالفون إن ركانة طلق ثلاثاً فجعلها واحدة فرواية ضعيفة عن قوم مجهولين وإنما الصحيح منها ما قدمناه أنه طلقها البتة ولفظ البتة محتمل للواحدة والثلاث). ولعل صاحب هذه الرواية الضعيفة

(١) ص ٢٢٦-٢٢٩ عمدة القاري ج ٢٠

(٢) الطلاق / ١

أعتقد أن لفظ البتة يقتضي الثلاث فرواه بالمعنى الذي فهمه وغلط في ذلك فالروايات الصحيحة التي ذكرها مسلم وغيره أنه طلقها واحدة وأما حديث ابن عباس فاختلف العلماء في جوابه وتأويله فالأصح أنه كان في أول الأمر إذا قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق ولم ينو تأكيداً ولا استثناءً يحكم بوقوع طلاق لقله إرادتهم الاستثناء بذلك فحمل على الغالب الذي هو إرادة التأكيد فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه وكثر استعمال الناس لهذه الصيغة وغلب فهم الاستثناء بها حملت عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب السابق إلى الفهم منها في ذلك العصر. وقيل المراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طلاق واحدة وصار الناس في زمن عمر رضي الله عنه يوقعون الثلاث دفعة واحدة فنفذه عمر رضي الله عنه فعلى هذا يكون إخباراً عن أحوال: وهذا أقرب الأقوال في المسألة والله أعلم.

قوله (كانت لهم فيه أناة) هو بفتح الهمزة أي مهلة وبقية استمتاع لانتظار الرجعة قوله (نتابع الناس في الطلاق) معناه أكثروا منه وأسرعوا إليه^(١).

٧- وعن محمود بن سعد رضي الله عنه قال (أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً فقام غضبان ثم قال ايلعب بكتب الله و... حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقتنه) رواه النسائي وروايته مؤثقة الشرح:

قال العيني رحمه الله روى الطحاوي من حديث الأعمش عن مالك بن الحارث قال جاء رجل إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال إن عمي طلق امرأته ثلاثاً فقال إن عمك عصي الله فأثمه الله وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً فقلت فكيف ترى في رجل يحلها له فقال: (من يخادع الله

(١) ص ٢٧٤-٢٧٧ شرح مسلم ج ٦

يخادعه) قال الشافعي رحمه الله يشبه أن يكون ابن عباس رضي الله عنهما قد علم شيئاً ثم نسخ لأنه لا يروي عن رسول الله ﷺ شيئاً ثم يخالفه بشيء لا يعلمه كان للنبي ﷺ فيه خلاف. قال تعالى (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) معناه مرة بعد مرة فإذا جاز الجمع بين اثنتين جاز بين الثلاث وأحسن منه أن يقال إن قوله تعالى (أو تسريح بإحسان) عام متناول لايقاع الثلاث دفعة واحدة. (١)

٨- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ عَنْهُمَا قَالَ (طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَّ رُكَانَةَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَاجِعِ امْرَأَتَكَ فَقَالَ إِنِّي طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا قَالَ قَدْ عَلِمْتُ فَرَاغُهَا) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

٩- وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ (طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ امْرَأَتَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ثَلَاثًا فَحَزَنَ عَلَيْهَا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنِّهَا وَاحِدَةٌ) وَفِي سَنَدَيْهِمَا ابْنُ إِسْحَاقَ وَفِيهِ فَقَالَ.

١٠- وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ أَحْسَنَ مِنْهُ (أَنَّ أَبَا رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ بِهَا إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ) الشرح:

قال في فتح القدير شرح الهداية: وقال الامام أحمد حدثنا سعيد بن ابراهيم قال أنبأنا أبي عن محمد بن اسحق قال حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طلق: رُكَانَةَ بن عبد يزيد زوجته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً فسأله النبي ﷺ كيف طلقها قال طلقها ثلاثاً في مجلس واحد قال إنما تلك طلقة واحدة فأرتجعها). . قال وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين الى أنه يقع ثلاثاً من الأدلة في ذلك ما في مصنف ابن أبي شيبة والدارقطني في حديث ابن عمر المتقدم قلت يا رسول الله أرأيت لو طلقها ثلاثاً قال (إذا قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك) وفي سنن أبي داود

(١) ص ٢٣٣-٢٣٤ ج ٢٠ عمدة القاري.

عن مجاهد قال كنت عند ابن عباس فجاء رجل فقال إنه طلق امرأته ثلاثاً قال فسكت حتى ظننت أنه رادها اليه ثم قال يطلق أحدكم فيركب الحموقة ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس فإن الله عز وجل قال (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا) عصيت ربك وبانت منك امرأتك . وفي موطأ مالك بلغه (أن رجلاً قال لعبد الله بن عباس اني طلقت امرأتي مائة تطليقة فماذا ترى علي فقال ابن عباس طلقت منك ثلاثاً وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزواً).

وفي الموطأ أيضاً بلغه أن رجلاً جاء الى ابن مسعود فقال إني طلقت امرأتي ثمانى تطليقات فقال ما قيل لك قالوا بانت منك قال صدقوا هو مثل مايقولون.

وظاهرة الاجماع على هذا الجواب وروى وكيع عن الأعمش عن حبيب بن ثابت قال جاء رجل إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فقال إني طلقت امرأتي ألفاً فقال له علي بانت منك بثلاث واقسم سبائرهن علي نسائك واسند عبد الرزاق بن عبادة بن الصامت ان اياه طلق امرأته ألف تطليقة فانطلق عبادة فسأل رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ بانت بثلاث في معصية الله تعالى وبقي تسعمائة وسبع وتسعون عدواناً وظلماً إن شاء عذبه الله وإن شاء غفر له . قال وأما حديث ركانة فمكرر والأصح ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه أن ركانة طلق زوجته البتة فحلفه رسول الله ﷺ أنه ما أراد إلا واحدة فردها اليه فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة في زمن عثمان رضي الله عنهما قال أبو داود وهذا الأصح. (١)

١١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (ثَلَاثُ جُذُورٍ جَذٌّ وَهَزْأٌ جَذُّ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ) رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ .
النسائي وصححه الحاكم

١٢- وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ عَدِيٍّ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ (الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ

(١) ص ٢٥٠-٢٦٠ ج ٣ فتح القدير شرح الهداية

وَالنِّكَاحُ

١٣- وللحارث بن أبي أسامة من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنهم رفعه (لَا يَجُوزُ اللَّعِبُ فِي ثَلَاثِ الطَّلَاقِ وَالنِّكَاحِ وَالْعَتَقِ فَمَنْ قَالَهُنَّ فَقَدْ وَجَبْنَ) وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

الشرح:

قال ابن كثير في تفسيره قوله تعالى (وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَقَالَ الْحَسَنُ وَقِتَادَةُ وَعِطَاءُ وَالرَّبِيعُ وَمِقَاتِلُ : هُوَ الرَّجُلُ يَطْلُقُ وَيَقُولُ كُنْتُ لَاعِبًا أَوْ يَعْتَقُ أَوْ يَنْكِحُ وَيَقُولُ كُنْتُ لَاعِبًا فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا) فَأَلْزَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (هُزُوًا) فَأَلْزَمَ اللَّهُ بِذَلِكَ. وَأَخْرَجَ ابْنُ كَثِيرٍ عَنْ ابْنِ مَرْدُوءِيهِ بِسَنَدِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ وَهُوَ يَلْعَبُ وَلَا يَرِيدُ الطَّلَاقَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا) فَأَلْزَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (طَلَّقَ) وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ حَدَّثَنَا عَصَامُ بْنُ رَوَادٍ حَدَّثَنَا الْمُبَارَكُ بْنُ فُضَالَةَ عَنْ الْحَسَنِ هُوَ الْبَصْرِيُّ قَالَ كَانَ الرَّجُلُ يَطْلُقُ وَيَقُولُ كُنْتُ لَاعِبًا وَيَعْتَقُ وَيَقُولُ كُنْتُ لَاعِبًا وَيَنْكِحُ وَيَقُولُ كُنْتُ لَاعِبًا فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا) وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ طَلَّقَ أَوْ أَعْتَقَ أَوْ أَنْكَحَ جَادًا أَوْ لَاعِبًا فَقَدْ جَازَ عَلَيْهِ) وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ : وَالْمَشْهُورُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَبِيبٍ بْنِ أَدْرَكٍ عَنْ عِطَاءٍ عَنْ ابْنِ مَاهُثٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (ثَلَاثُ جِدْهَنَ جَدَوْهُنَّ هُزْلَهُنَّ جِدَ الطَّلَاقِ وَالنِّكَاحِ وَالرَّجْعِيَّةِ) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ وَغَرِيبٌ^(١)

١٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ نَفْسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) من ٢٨١ ابن كثير ج ١

الشرح :

قال ابن كثير رحمه الله : وفي الصحيحين من حديث سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ قال الله تعالى (إِذَا هُمْ عَبْدِي بِسِيئَةٍ فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ فَإِنْ عَمَلُهَا فَاكْتُبُوهَا حَسَةً فَإِنْ عَمَلُهَا فَاكْتُبُوهَا عَشْرًا) لفظ مسلم وهو في إفراده من طريق اسماعيل بن جعفر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال قال الله تعالى (إِذَا هُمْ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ وَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبْتُهَا لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضَعْفٍ وَإِذَا هُمْ بِسِيئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ أَكْتُبْهَا عَلَيْهِ فَإِنْ عَمَلَهَا كَتَبْتُهَا سِيئَةً وَاحِدَةً) (١).

أقول إيراد المصنف رحمه الله للحديث في باب الطلاق ليستدل به أن الطلاق لا يقع بحديث النفس ما لم يعمل أو يتكلم به والله أعلم.

١٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ لَا يَثْبُتُ

الشرح :

قال أبو بكر رحمه الله : النسيان الذي هو ضد الذكر فإن حكمه مرفوع فيما بين العبد وبين الله تعالى في استحقاق العقاب والتكليف في مثله ساقط عنه والمؤاخذه به في الآخرة غير جائزة لا أنه لا حكم له فيما يكلفه من لعبادات فإن النبي ﷺ قد نص على لزوم حكم كثير منها مع نسيان واتفقت الأمة أيضاً على حكمها من ذلك قول النبي ﷺ (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها وتلا عند ذلك (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ ذِكْرًا) (٢) فدل على أن فعل النسيان منها عند الذكر وقال تعالى (وَاذْكُرْ

(١) ابن كثير (١) ص ٣٣٩

(٢) طه / ١٤

رَبُّكَ إِذَا نَسِيتَ) (١) وذلك عام في لزوم قضاء كل منسي عند ذكره ولا خلاف بين الفقهاء في أن ناسي الصوم والزكاة وسائر الفروض بمنزلة ناسي الصلاة في لزوم قضائها عند ذكره. ولا خلاف أن ترك الطهارة ناسياً كتاركها عمداً في بطلان حكم صلاته. ومع ما ذكره فإن ناسي مؤد لفرضه على أي وجه فعله إذ لم يكنه الله تعالى في تلك الحال غيره وإما النقصاء فرض آخر ألزمه الله تعالى بالدلائل التي ذكرها فكان تأثير النسيان في سقوط المأثم فحسب فأما في لزوم الفرض فلا، وقول نسي بشيء (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) مقصور على المأثم دون رفع الحكم ألا ترى أن الله تعالى قد نص على لزوم حكم قتل الخطأ في إيجاب الذية والكفارة فلذلك ذكر النبي ﷺ النسيان مع الخطأ وهو على هذا المعنى. (٢)

قال في فتح القدير: روى البخاري عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال للحصاص ليس لمحنون ولا لسكران طلاق) لكن معلوم من كليات الشريعة أن التصرفات لا تنفذ إلا ممن له أهلية التصرف وأدونها سبقت والبدوخ وطلاق منكره واقع وبه قال الشعبي والنخعي والثوري خلافاً للشافعي وبقوله قال مالك وأحمد فيما إذا كان الاكراه بغير حق ولا يصح طلاقه ولا خلعه وهو مروي عن علي وابن عمر وسريع وعمر بن عبدالعزيز رضي الله عنهم لقوله ﷺ (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) ولأن الاكراه لا يجمع الاختيار الذي به يعتبر التصرف الشرعي بخلاف ائزال لأنه مختار في التكلم بالطلاق غير راضٍ بحكمه فيقع طلاقه قلنا وكذلك المكره مختار في التكلم اختياراً كاملاً في سبب وإلا فإنه غير راضٍ بالحكم لأنه عرف الشرين فاختر أهوه عليه غير أنه محمول على اختياره ذلك ولا تأثير هذا في نفي الحكم. وقد اجماع على

(١) الكهف/ ٢٤

(٢) ص ٥٣٨-٥٣٩ ح ١ احكام القرآن

أن حكم الآخرة وهو عدم المؤاخذة مراد بقوله ﷺ (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكثروا عليه) وروى محمد بأسناده عن عمر رضي الله عنه أنه قال أربع مبهمات مقلات ليس فيهن رد النكح والطلاق والعتق والصدقة

قال: وهذا الإكراه على غير الإسلام لأن الإسلام يصح معه^(١)
 ١٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَقَالَ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُوءٌ حَسَنٌ) رَوَاهُ
 الْبُخَارِيُّ.

١٧- وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَهُوَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا).
 الشرح:

قال العيني رحمه الله قال الحسن البصري إذا قال لامرأته أنت علي حرام الاعتبار فيه بنيته ووصل عبدالرزاق عن يعمر عنه قال إذا نوى طلاقاً فهو طلاق وإلا فهو يمين، وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما وقال ابن مسعود رضي الله عنه إذا نوى طلاقاً فهي تطليقة وهو أملك بها وإن لم ينو طلاقاً فهي يمين يكفرها. وقال الشافعي: ليس قوله أنت علي حرام بطلاق حتى ينويه فإن أراد طلاقاً فهو ما أراد من الطلاق وإن قال أردت تحريماً بلا طلاق كان عليه كفارة يمين وفي رواية عن ابن عباس يلزمه كفارة ظاهر وهو قول أبي قلابة وسعيد بن جبيرة وأحمد. وقيل إنها يمين فيكفر كفارة يمين وهو مروي عن الصديق وعمرو ابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم وسعيد بن المسيب وعطاء والأوزاعي وأبو ثور.^(٢) رحمهم الله.

١٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَنَا مِنْهَا قَالَتْ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ فَقَالَ: لَقَدْ عُدَّتْ بِعَظِيمٍ.

(١) ص ٣٨٠-٤٠ ح ٢ فتح القدير

(٢) ص ٢٣٩-٢٤٠ ح ٢٠ عمدة القاري.

إلْحَقِي بِأَهْلِكَ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

الشرح:

قال العيني رحمه الله قوله ﷺ (لَقَدْ عُدَّتْ بِعَظِيمٍ) أي التجأت برب عظيم قوله ﷺ (إلْحَقِي بِأَهْلِكَ) بكسر الهمزة وسكون اللام من اللحق وقال ابن المنذر اختلفوا في قول إلْحَقِي بِأَهْلِكَ وشبهه من كنايات الطلاق فقالت طائفة ينوي في ذلك فإن أراد طلاقاً كان طلاقاً وإن لم يرد له لم يلزمه شيء هذا قول الثوري وأبي حنيفة قالوا إذا نوى واحدة أو ثلاثاً فهو ما نوى وإن نوى ثنتين فهي واحدة. وقال مالك إن أراد به الطلاق فهو ما نوى واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً وإن لم يرد شيئاً فليس بشيء وقال الحسن والشعبي إذا قال إلْحَقِي بِأَهْلِكَ، أو لاسبيل لي عليك أو الطريق لك واسع إن نوى طلاقاً فهي واحدة وإلا فليس بشيء^(١)

١٩- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا طَلَّاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ وَلَا عَتَقَ إِلَّا بَعْدَ مِلْكٍ) رواه أبو يعلى وصححه الحاكم وهو معلول وأخرج ابن ماجه عن المصور بن مخزومة مثله وإسناده حسن لكنه معلول أيضاً.

٢٠- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال قال رسول الله ﷺ (لَا نَذْرَ لِبَيْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَلَا عِتْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَلَا طَلَّاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ) أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ونقل عن البخاري أنه أصح ما ورد فيه.

الشرح:

قال العيني رحمه الله إن الله تعالى جعل الطلاق بعد النكاح وحكى أبو بكر الرازي عن الزهري في قوله (لا طلاق إلا بعد نكاح) قال: هو

(١) ص ٢٣٠ عمدة القاري ج ٢٠

الرجل يقال له تزوج فلانة فيقول هي طالق فهذا ليس بشيء فأما من قال إن تزوجت فلانة فهي طالق فإنها تطلق حين يتزوجها . واحتج بعضهم بما رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريقه عن سعيد بن جبير قال سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن الرجل يقول إن تزوجت فلانة فهي طالق قال ليس بشيء إنما الطلاق لما ملك قالوا : فابن مسعود رضي الله عنه كان يقول إذا وقت وقتاً فهو كما قال : رحم الله أبا عبد الرحمن لو كان كما قال لقال الله تعالى (إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن) . قالوا : الآية دلت على أنه إذا وجد النكاح ثم طلق قبل المسيس فلا عدة عليها . قال الطحاوي : حدثنا حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر قال سألت القاسم عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق قال هي طالق . قال العيني : إذا قال رجل لأجنبية إذا تزوجتك فأنت طالق فادا تزوجها يقع الطلاق عند الحنفية خلافاً للشافعية .^(١)

٢١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنْ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يَفِيْقَ) . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جِبَّانَ .

الشرح :

قال في فتح القدير شرح الهداية : ولا يقع طلاق الصبي وإن كان يعقل والمجنون والنائم . والمعتوه كالمجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادراً والمجنون ضده والمعتوه من يكون ذلك منه على السواء . قال : والمبرسم والمغمى عليه والمدهوش كذلك وهذا لقوله ﷺ (كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمجنون) والذي في سنن الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ (كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه والمغلوب على عقله) وضعفه وروى ابن أبي شيبة بسنده عن ابن عباس

(١) ص ٢٤٦-٢٤٧ ج ٢٠ عمدة القارىء

رضي الله عنه (لا يجوز طلاق الصبي والمجنون) وروى أيضاً عن أبي عبد الله
أبي طالب رضي الله عنه قال (كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه) وعنه
البخاري والمراد بالجواز هنا النفاذ وروى البخاري أيضاً عن عثمان بن
عفان رضي الله عنه أنه قال (ليس لمجنون ولا لسكران طلاق) قال: لكن
معلوم من كليات الشريعة أن التصرفات لا تنفذ إلا ممن له أهلية التصرف
وأدناها بالعقل والبلوغ خصوصاً مما هو دائر بين الضرر والنفع.

كتاب الرجعة

١- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ ثُمَّ يُرَاجِعُ وَلَا يُشْهَدُ فَقَالَ أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا وَعَلَى رَجْعَتِهَا). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ هَكَذَا مَوْقُوفًا وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

٢- وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِلَفْظٍ (أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِلَ عَنْ رَجَعٍ أَمْرَأَتَهُ وَلَمْ يُشْهَدْ فَقَالَ فِي غَيْرِ سُنَّةٍ فَلْيُشْهَدْ الْآنَ) وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ فِي رَوَايَةٍ (وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ).

٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّهُ لَمَّا طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ مَرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الشرح :

قال في الهداية وشرحه فتح القدير (إذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية أو تطليقتين فله أن يراجعها في عدتها رضيت بذلك أو لم ترض لقله تعالى (فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ)^(١) من غير فصل. ولا بد من قيام العدة لأن الرجعة استدامة الملك ولأنه لا ملك بعد انقضائها والرجعة أن يقول راجعتك أو راجعت امرأتي وهذا صريح في الرجعة ولا خلاف فيه بين الأئمة قال أويطأها أو يقبلها أو يلمسها بشهوة أو ينظر إلى فرجها بشهوة وهذا عندنا. وقال الشافعي رحمه الله ولا تصح الرجعة إلا بالقول مع القدرة عليه لأن الرجعة بمنزلة ابتداء النكاح حتى يحرم وطؤها. وعندنا هو استدامة النكاح على ما بيناه وهذه الأفاعيل تختص به ويستحب أن يشهد على الرجعة شاهدين فإن لم يشهد صحت الرجعة. وقال الشافعي في أحد قولي لا تصح. وهو مروي عن مالك لقوله تعالى (وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ)^(٢) والأمر للإيجاب ولنا إطلاق النصوص في الرجعة من غير شرط الأشهاد كقوله تعالى (الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ

(١) البقرة/ ٢٢٨

(٢) الطلاق/ ٢

بِأَحْسَنِ (١) وَقَوْلِهِ تَعَالَى : (فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ) وَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَيَعُولَتُهُنَّ
 أَحَقُّ بِرِدْهِنَ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا) وَقَوْلِهِ تَعَالَى (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ
 يَتَرَاجَعَا) وَقَوْلُهُ ﷺ لِعُمَرَ رَضِيَ عَنْهُ (مُرَّ ابْنَكَ فَلْيَرَا جَعَهَا) وَهَذِهِ النُّصُوصُ
 سَاقِئَةٌ عَنْ قَيْدِ الشَّهَادَةِ فَاشْتِرَاطُهُ إِثْبَاتُ بَلَاءِ دَلِيلٍ وَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ (وَأَشْهَدُوا
 ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ) لِلنَّدْبِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ قَرَنَ الرُّجْعَةَ بِالْمَفَارِقَةِ فِي
 قَوْلِهِ تَعَالَى (فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْفَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ) ثُمَّ أَمَرَ بِالْأَشْهَادِ
 عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا: (٢)

(١) البقرة/ ٢٢٩

(٢) ١٦٠-١٦٣ فتح القدير ج ٢

باب الإيلاء والظهار والكفارة

١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ (آلِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَّمَ فَجَعَلَ الْحَلَالَ حَرَامًا وَجَعَلَ لِلْيَمِينِ كَفَّارَةً) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ.

٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : (إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَقَفَ الْمَوْلَى حَتَّى يُطَلِّقَ وَلَا يَقْعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطَلِّقَ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

٣- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (أَدْرَكْتُ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَقِفُونَ الْمَوْلَى) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ.

٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (كَانَ إِيْلَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ السَّنَةِ وَالسِّتِينَ فَوَقَّتْ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِإِيْلَاءٍ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

الشرح :

قال في فتح القدير: قال مالك وأحمد والشافعي : لو مضت أربعة أشهر على الإيلاء يقع الطلاق رجعيًا بتفريق القاضي . وقال أبو حنيفة : إن لم يقرها حتى مضت أربعة أشهر بانت منه بتطليقة لأن معنى الإيلاء عند الحنفية : إن مضت أربعة أشهر ولم أجامعك فأنت طالق تطليقة بائنة . وعند الشافعي لا تقع الفرقة بمضي المدة ولكنه يوقف بعد المدة على أن يفيء إليها أو يفارقها فإن أبى أن يفعل تبين بتفريق القاضي بينهما وكان

وكان التفريق تطليقة بائنة لأنه مانع حقها في الجماع فينوب القاضي منابها في التسريح كما في الجُبِّ والعُنَّة . وللحنفية أن الزوج ظلمها بمنع حقها وهو الوطء في المدة فجازاه الشرح بزوال نعمة النكاح عند مضي هذه المدة تخليصاً لها عند ضرر التعليق ولا يحصل التخليص بالرجعي فوقع بائناً وهو المأثور عن عثمان وعلي والعبادلة الثلاثة وزيد بن ثابت وهم عند الفقهاء عبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر وعند المحدثين هم

أربعة ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمرو بن العاص وكفى بهم قدرة ولأنه كان طلاقاً في الجاهلية فحكم انشرع بتأجيله إلى انقضاء المدة فان كان حلف على أربعة أشهر فقد سقطت اليمين لأنها كانت مؤقتة بها وان كان حلف على الأبد فاليمين باقية لأنها مطلقة ولم يوجد الحنث لترفع به إلا أنه لا يتكرر الطلاق قبل التزوج لأنه لم يوجد منع الحق بعد البينة فإن عاد فتزوجها عاد الايلاء فإن وطئها وإلا وقعت بمضي أربعة أشهر تطليقة أخرى لأن اليمين باقية لاطلاقها وبالتزوج ثبت حقها فيتحقق الظلم ويعتبر ابتداء هذا الايلاء من وقت التزوج. ^(١)

٥- وَعَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ رَجُلًا ظَاهِرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ إِنِّي وَقَعْتُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ أَكْفَرَ قَالَ فَلَا تَقْرُبَهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ) رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ إِسْنَادَهُ وَرَوَاهُ الْبَزَّازُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وَزَادَ فِيهِ (كَفِّرْ وَلَا تَعُدْ).

٦- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (دَخَلَ رَمَضَانُ فَخَفْتُ أَنْ أَصِيبَ امْرَأَتِي فَظَاهَرْتُ مِنْهَا فَأَنْكَشَفَ لِي شَيْءٌ مِنْهَا لَيْلَةً فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَرِّزْ رَقَبَةَ فَقُلْتُ مَا أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي قَالَ: فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ قُلْتُ وَهَلْ أَصَبْتُ الْأَمِنَ الصِّيَامِ قَالَ أَطْعِمُ فِرْقًا (عِرْقًا مِنْ ثَمَرِ سِتِينَ مِسْكِينًا) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ. (وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ الْأَمِنَ الصِّيَامِ)

الشرح:

قال في الهداية وشرحه فتح القدير: إذا قال الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي فقد حرمت عليه لا يحل له وطؤها ولا مسها ولا تقبيلها حتى يكفر عن ظهاره لقوله تعالى (والذير: يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ

(١) ص ١٨٤-١٨٨ فتح القدير ج ٢

مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَأَ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا^(١)

والظهار كان طلاقاً في الجاهلية فقرر الشرع أصله ونقل حكمه إلى تحريم مؤقت بالكفارة غير مزيل للنكاح وهذا لأنه جناية وقد قال الله تعالى (وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا) فيناسب المجازاة عليها بالحرمة وارتفاعها بالكفارة ثم الوطء إذا حرم / حُرْمَ بدواعيه كي لا يقع في الوطء كما في الاحرام بالحج بخلاف الحائض والصائم لأنه يكثر وجودهما فلو حرم الدواعي يفضي إلى الحرج ولا كذلك الظهار والاحرام فإن وطئها قبل أن يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الأولى ولا يعود حتى يكفر لقوله ﷺ للذي واقع في ظهاره قبل الكفارة (استغفر الله ولا تعد حتى تكفر) ولو كان شيء آخر واجباً لَنُيَّهَ عليه . قال وسبب نزول شرعية قصة خولة أو خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت : ظاهرمني زوجي أوس بن الصامت فجئت رسول الله ﷺ أشكوا إليه ورسول الله ﷺ يجادلني فيه ويقول : اتقي الله فإنه ابن عمك فما برحت حتى نزل القرآن قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ . . . الآية^(١) فقال النبي ﷺ يعتق رقبة فقلت لا يجد فقال يصوم شهرين متتابعين قلت يارسول الله إنه شيخ كبير مابه من صيام قال : فيطعم ستين مسكيناً قلت ما عنده شيء يتصدق به قال : فأني سأعينه بعرق من ثمر قلت : يارسول الله وإني سأعينه بعرق آخر قال : قد أحسنت قال : فأذهبي فأطعمي بها عنه ستين مسكيناً وارجعي الى ابن عمك قال : والفرق ستون صاعاً رواه أبو داود وقيل هو مكيال يسع ثلاثين صاعاً قال أبو داود : وهذا أصح وفي الحديث ألفاظ أخر ورواه ابن ماجه وغيره .^(٢)

(١) المجادلة / ٢-٣

(٢) ص ٢٢٥-٢٢٧ فتح القدير ج ٢

باب اللعان

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال (سأل فلان فقال: يا رسول الله أرايت إن لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم وإن سككت فعلى مثل ذلك، فلم يجبه فلاناً كان بعد ذلك أتاه فقال: إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به، فأنزل الله الآيات في سورة النور فتلاهن عليه ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة. قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها فوعظها كذلك قالت لا والذي بعثك بالحق إنه لكاذب فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله ثم ثنى بالمرأة ثم فرق بينهما) رواه مسلم.

٢- وعنه رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال قال للمتلاعنين: حسابكما على الله أحذكما كاذب. لا سبيل لك عليها قال يا رسول الله: مالي؟ فقال: إن كنت صدقت عليها فهو بيا استحلت من فرجها وإن كنت كاذباً عليها فذاك أبعد لك منها) متفق عليه.

٣- وعن أنس رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ قال (أبصروها فإن جاءت به أبيض سبطاً فهو لزوجها وإن جاءت به اكحل جعداً فهو للذي رماها به) متفق عليه.

٤- وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما (أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً أن يضع يده عند الخامسة على فيه وقال إنها الموجبة) رواه أبو داود والنسائي ورجاله ثقات.

٥- وعن سهل بن سعد رضي الله عنه في قصة المتلاعنين (قال فلما فرغا من تلاعنها قال كذبت عليها يا رسول الله أن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ) متفق عليه.

الشرح:

قال الموصلي رحمه الله: اللعان مصدر لا عن يلاعن ملاعنة كقاتل

يقاتل مقاتلة والملاعنة مفاعلة من اللعن وفي الشرع هو يختص بالملاعنة تجري بين الزوجين بسبب مخصوص بصفة مخصوصة وهو شهادات مؤكّدة بالأيمان موثقة باللعن والغضب من الله تعالى كما ينطق به الكتاب العزيز وقد كان موجبا لقذف الحرفي الأجنبية والزوجة بقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً... الآية) (١) في الزوجات إلى اللعان بقوله تعالى (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَمَنِ الصَّادِقِينَ... الآية) (٢)

وسبب ذلك ما روي عن ابن عباس أن هلال ابن أمية قذف امرأته خولة بشريك ابن السمحاء عند رسول الله ﷺ فقال: رأيت بعيني وسمعت بأذني فاشتد ذلك على رسول الله ﷺ فقال سعد بن عباد: الآن يضرب هلال وترد شهادته ثم قال النبي ﷺ البيّنة أو حُدُّ في ظهرك فقال يارسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البيّنة فجعل النبي ﷺ يقول البيّنة أو حُدُّ في ظهرك فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق ولينزلن الله ما يبريء ظهري من الحُدِّ فنزل (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ... إلى قوله من الصادقين) فلا عن النبي ﷺ بينما وقال عند ذكر اللعنة والغضب آمين وقال القوم آمين.

قال: ويجب بقذف المرأة بالزنا أو بنفي الولد إذا كانا من أهل الشهادة وهي ممن يحد قاذفها فإن امتنع فيه جلس حتى يُلاعن أو يكذب نفسه فيحد فإذا لاعن وجب عليها اللعان وتحبس حتى تلاعن أو تصدقه وإذا لم يكن الزوج من أهل الشهادة فعليه الحد وإن كان من أهل الشهادة وهي ممن لا يحد قاذفها فلا حد عليه ولا لعان ويعزر.

وصفة اللعان. أن يتديء القاضي بالزوج فيشهد أربع مرات يقول

(١) النور/٤-٥

(٢) النور/٦-٨

في كل مرة أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رميتك به من الزنا. وإن كان القذف بولد يقول بما رميتك به من نفي الولد وإن كان بهما يقول فيما رميتك به من الزنا ومن نفي الولد ثم تشهد المرأة أربع مرات تقول في كل مرة أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا وتقول في الخامسة غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا وفي نفي الولد تذكره، فإذا اتعنا فرق الحاكم بينهما فإذا فرق بينهما كانت تطليقة بائنة لأنه يفعل الزوج كما في الجب والعنة وقال أبو يوسف هو تحريم مؤيد وثمره الخلاف تظهر إذا أكذب الملاحن نفسه حذو القاضي ثمانين جلدة وعاد خاطباً عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يعود خاطباً لقول النبي ﷺ (المتلاعنان لا يجتمعان أبداً) ولأبي حنيفة أن المتلاعن إذا أكذب نفسه لم يصحرا متلاعنين ولا يبقى حكم اللعان ولهذا وجب عليه الحد بالكذاب ولأن اللعان شهادة وهي تبطل بتكذيب الشاهد نفسه فلم يبق متلاعنين لاحقيقة ولا حكماً فلم يتناولها النص. (١)

قال فإن كان القذف بولد نفى القاضي نسبه وألحقه بأمه.

٦- وعن ابن عباس رضي الله عنهما (أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي لا ترد يد لامس. قال ثمربها قال أخاف أن تتبعها نفسي قال فاستمتع بها) رواه أبو داود والترمذي والبخاري ورجاله ثقات وأخرجه النسائي من وجه آخر عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ قال (طلقها قال لا أضرب عنها قال: فأمسكها).

الشرح:

قال ابن كثير رحمه الله: اختلف الناس في هذا الحديث ما بين مضعف له كالنسائي ومنكر كالامام أحمد وقال ابن قتيبة إنما أراد أنها سخية لا تمنع سائلاً وحكاه النسائي عن بعضهم فقال: وقيل سخية تعطي ورد هذا بأنه لو كان المراد سخية لقال لا ترد يد ملتمس وقيل المراد: أن

(١) ٢٢٦-٢٣٠ الاختيار ح-٢

سجيتها لا ترد يد لامس لا أن المراد أن هذا واقع منها وأنها تفعل الفاحشة فإن رسول الله ﷺ لا يأذن في مصاحبة من هذه صفتها فإن زوجها والحالة هذه يكون ديوثاً وقد أخرج الامام أحمد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال (ثلاثة حرم الله عليهم الجنة مد من الخمر والعاق لوالديه والذي يقر في أهله الخبث) قال: ولكن لما كانت سجيتها هكذا ليس فيها ممانعة ولا مخالفة لمن أرادها لو خلا بها أحد أمره رسول الله ﷺ بفراقها فلما ذكر أنه يحبها أباح له البقاء معها لأن محبته لها محقة ووقوع الفاحشة منها متوهم فلا يصار إلى الضرر العاجل لتوهم الأجل والله تعالى أعلم. (٢)

٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَلَاعِنِينَ: أَيُّهَا امْرَأَةُ أَدْخِلْتُ عَلَى قَوْمٍ مَن لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ وَأَيُّهَا رَجُلُ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ أُحْتَجِبَ اللَّهُ عَنْهُ وَفُضِّحَ عَلَى رُؤْسِ الْأَشْهَادِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ.

٨- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (مَنْ أَقْرَبَ بَوْلِدِهِ طَرَفَةَ عَيْنٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْفِيَهُ) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَهُوَ حَسَنٌ مَوْقُوفٌ.

٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ قَالَ هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ قَالَ نَعَمْ قَالَ مَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ حُمْرٌ قَالَ هَلْ فِيهَا أَوْرَقٌ؟ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَنَّى ذَلِكَ قَالَ لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ قَالَ فَلَعَلَّ ابْنَكَ نَزَعَهُ عِرْقٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ وَهُوَ يُعَرِّضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ. وَقَالَ فِي آخِرِهِ (وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ فِي الْإِنْتِقَاءِ مِنْهُ).

الشرح

أخرج البخاري بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما (أن النبي ﷺ لا عن بين رجل وامرأته فانتفى من ولدها ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة)

(١) ص ٢٦٣-٢٦٤ ح ٣ تفسير ابن كثير

قال العيني رحمه الله : وهذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام :
الاول : اللعان وليس فيه خلاف وأجمعوا على صحته ومشروعيته .
والثاني : التفرقة واختلف العلماء فيها فعن مالك والشافعي أنه تقع التفرقة
بينهما بنفس التلاعن وعلى رأي أبي حنيفة لا يَحْصُلُ إلا بتفريق الحاكم .
والثالث : إلحاق الولد بالأم لمظاهر الحديث وذلك أنه إذا لا عنها ونفى عنه
نسب الحمل انتفى عنه ويثبت نسبه من الأم ويرثها وترث منه .

قال الحنفية إذا كان القذف بنفي الولد بحضرة الولادة أو بعدها بيوم
أو يومين أو نحو ذلك من مدة يأخذ فيها بالتهنئة وابتياح آلات الولادة عادة
صح ذلك فإن نفاه بعد ذلك لا ينتفي ولم يوقت أبو حنيفة رحمه الله لذلك
وقتا وروى عنه أنه وقت لذلك سبعة أيام وأبو يوسف ومحمد وقتاه بأكثر
النفاس وهو أربعون يوماً وقال الشافعي رحمه الله يعتبر فيه الفور فإن نفاه
على الفور انتفى وإلا ثبت نسبه من أبيه والله أعلم^(١)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَدَ لِي غُلَامٌ اسود . . . قال العيني رحمه الله قوله (أورق) وهو
الذي في لونه بياض إلى سواد ويقال : الأورق الأغبر الذي فيه سواد
وبياض وليس بناصع البياض كلون الرماد ومنه سميت الحمامة ورقاء
لذلك .

قوله (لعله نزعه عرق) أي جَذَبَهُ إِلَيْهِ وَأَطْهَرَ لَوْنَهُ يعني الشبه . والعرقُ
الأصل من النسب قوله (فلعل ابنك هذا نزعه) أي نزع العرق . واستدل
بهذا الحديث الكوفيون والشافعي فقالوا : لا حُدُّ في التعريض ولا لعان به
لأن النبي ﷺ لم يوجب على هذا الرجل الذي عرض بامرأته حُداً .
وأوجب مالك في رواية عزم الحد بالتعريض واللعان به أيضاً إذ افهم منه ما
يفهم من التصريح . قال ابن العربي : وفي الحديث دليل قاطع على
صحة القياس والاعتبار بنظيره من طريق واحدة قوية وهو اعتبار الشبه

(١) ص ٣٠١-٣٠٢ عمدة القاري ج ٢ ص ٢٠

الخلقي . وقال النووي رحمه الله : وفيه يلحق الولد الزوج وإن اختلفت
ألوانهما ولا يحل للزوج نفي الولد بمجرد المخالفة في اللون وفيه زجر عن
تحقيق سوء الظن .^(١)

(١) ص ٢٩٤-٢٩٥ عمدة القاريء ج ٢٠

باب العدة والاحداد

١- عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (نَفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَأْذَنْتْ أَنْ تُنْكِحَ فَأَذِنَ لَهَا فَنَكَحَتْ). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَفِي لَفْظٍ (أَنَّهَا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً) وَفِي لَفْظٍ مُسْلِمٍ قَالَ الزُّهْرِيُّ (وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تُزَوَّجَ وَهِيَ فِي دِمَاحِهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ).

الشرح

قال البخاري في صحيحه: باب قوله تعالى (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)^(١) وأخرج بسنده عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها توفي عنها وهي حبلى فخطبها أبو السنابل بن بعلك فأبت أن تنكحه فقال والله ما يصلح أن تنكحه حتى تعتدي آخر الأجلين فمكثت قريباً من عشر ليال وأخرج البخاري أيضاً أن عبدالله بن عبدالله أخبره عن أبيه أنه كتب إلى ابن الأرقم أن يسأل سبيعة الأسلمية كيف أفاتها النبي ﷺ فقالت أفاتني إذ وضعت أن أنكح). فجاءت النبي ﷺ فقال أنكحي).

قال العيني رحمه الله (وهي حبلى). الراو فيه للحال قوله (آخر لأجلين يعني وضع الحمل وتربص أربعة أشهر وعشر يعني تعتدين بأطولهما. قوله (أنكحي) أمرها النبي ﷺ بالنكاح لأن عدتها انقضت بوضع الحمل لقوله تعالى (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) وقول النبي ﷺ لسبيعة (أنكحي) خصص عموم قوله تعالى (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

(١) الطلاق/٤

وَعَشْرًا^(١) فهي عامة في كل معتدة من طلاق أو وفاة إذ جاءت مجملة والعمل على حديث الباب بالحجاز والعراق والشام ولا يعلم فيه مخالف إلا ما روي عن علي وابن عباس رضي الله عنهم فإنهم قالوا تعتد أبعد الأجلين من عدة الوفاة أو وضع الحمل وعند أبي حنيفة رحمه الله عدة الفار (أي الذي يطلق امرأته في مرض موته فراراً من أن تترك زوجته) أبعد الأجلين من عدة الوفاة ومن عدة الطلاق وعند أبي يوسف تعتد عدة الوفاة^(٢)

٢- وعن عائشة رضي الله عنها قالت (أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض) رواه ابن ماجه ورواه ثقات لكنه معلول.

الشرح

قال الله تعالى (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) قال العيني رحمه الله: والمراد بالمطلقات المدخول بهن من ذوات الأقراء وقوله تعالى (يتربصن) أي ينتظرن وهذا خبر بمعنى الأمر (ثلاثة قروء) بعد طلاق زوجها ثم تتزوج إن شاءت. وقد أخرج الأئمة الأربعة من هذا العموم الأمة إذا طلقت فإنها تعتد عندهم بقراين لأنها على النصف من الحرية والقراء لا يتبعص.

وقال بعض السلف بل عدتها عدة الحرية لعموم قوله تعالى (ثلاثة قروء) ولأن هذا أوجبلي فالحرائر والأماء في ذلك سواء. وحكي هذا القول عن ابن سيرين وبعض أهل الظاهر^(٣)

٣- وعن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثاً (ليس لها سكنى ولا نفقة) رواه مسلم.

(١) البقرة/٢٣٤

(٢) ص ٣٠٣-٣٠٥ عمدة القاري ج ٢٠

(٣) ص ٣٠٥ عمدة القاري ج ٢٠

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ
مَالِ فَاطِمَةَ إِلَّا تَتَّقِيَ اللَّهَ يَعْنِي فِي قَوْلِهَا (لَا سَكْنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةٌ).

قَالَ الْعِيبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : قَوْلُهَا مَالِ فَاطِمَةَ هِيَ بِنْتُ قَيْسٍ أَيْ مَا شَأْنُهَا وَمَا
جَرَى عَلَيْهَا إِلَّا تَتَّقِيَ اللَّهَ يَعْنِي إِلَّا تَخَوْفُ اللَّهَ فِي قَوْلِهَا الْمَطْلُوقَةُ الْبَتَّةُ لَا نَفَقَةَ لَهَا
وَلَا سَكْنَى عَلَى زَوْجِهَا وَحْدَهَا تُعْرَفُ قِصَّتُهَا يَقِينًا فِي أَنَّهَا أَمَرَتْ
بِالْإِنْتِقَالِ بَعْدَ رُوعَةٍ كَذَلِكَ هِيَ وَقَدْ نَهَلَتْ . نَكَرَ عَائِشَةُ عَلَى فَاطِمَةَ
فَتِيَاهُ بِمَا أَبَاحَ لَهَا لِشَرَعٍ مِنْ لَانْتِقَالِ وَتَرْكِهَا السَّكْنَ . وَمُحْصَلُ الْكَلَامِ مِنْ
هَذَا كُلُّهُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمْ تَعْمَلْ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتُ قَيْسٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهَا وَكَذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ مِنْ
حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتُ قَيْسٍ أَنَّهَا أَخْبَرَتْ لَانْفَقَةَ لَكَ وَلَا سَكْنَ
فَأَخْبَرَتْ بِذَلِكَ الْبُخَارِيُّ فَقَالَ أَخْبَرَ عُمَرَ بِذَلِكَ فَقَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ
يَقُولُ (لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ) وَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ لَانْدَعُ كِتَابُ رَبِّنَا وَلَا
سَنَةَ نَبِيِّنَا ﷺ يَقُولُ امْرَأَةٌ لَا تَدْرِي صَدَقَتْ أَمْ كَذَبَتْ حَفِظْتُ أَمْ نَسِيتُ أِنِّي
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (لِلْمَطْلُوقَةِ الثَّلَاثُ النَّفَقَةُ وَالسَّكْنَى مَا دَامَتْ فِي
الْعِدَّةِ) وَرَوَاهُ أَيْضاً زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَجَابِرٌ وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ (١).

٤- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (لَا تَجِدُ امْرَأَةً عَلَى مَيِّتٍ
فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَغْسُوبًا إِلَّا
ثَوْبَ غَضَبٍ وَلَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَمْسُ طَيْبًا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ نَبْذَةً مِنْ قِسْطٍ أَوْ
أَطْفَانٍ مَتَّفِقٍ عَلَيْهِ وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ الزِّيَادَةُ (وَلَا
تُخْتَضِبُ) وَلِلنَّسَائِيِّ (وَلَا تَمْتَشِطُ).

٥- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ (جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبْرًا
بَعْدَ أَنْ تُوُفِيَ أَبُو سَلَمَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِنَّهُ يَشِبُّ الْوَجْهَ فَلَا تُجْعَلِينَهِ إِلَّا

بِاللَّيْلِ وَانْزَعِيهِ بِالنَّهَارِ وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطَّيِّبِ وَلَا بِالْحَنَاءِ فَإِنَّهُ خِصَابٌ . قُلْتُ
بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْتَشِطُ؟ قَالَ : بِالسُّدْرِ (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ .
٦ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي مَاتَ
عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنُهَا أَفَنُكْحِلُهَا؟ قَالَ : لَا) مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ .
الشرح

قال الموصلي رحمه الله : وعلى المعتدة من تكاح صحيح عن وفاة أو
طلاق بائن إذا كانت بالغة مسلمة حرة أو أمة الحداد ويقال الاحداد،
والأصل فيه ما روي (أن امرأة مات عنها زوجها فجاءت الى رسول الله ﷺ
تستأذنه في الانتقال فقال : كانت إحداكن تمكث في شر أحلامها الى
الحول أفلا أربعة أشهر وعشراً) فدل أنه يلزمها في شر أحلامها أربعة أشهر
وعشراً وقال عليه السلام (لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد
على ميت أكثر من ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً) وروي
أنه عليه السلام نهى المعتدة أن تختضب بالحناء وقال (الحناء طيب) وأنه
عام في كل معتدة ولأنه لما حرم عليها النكاح في العدة أمرت بتجنب الزينة
حتى لا تكون بصفة الملتزمة للازواج وأنه يعم الفصلين ولأنها وجبت
إظهاراً للتأسف على فوت نعمة النكاح الذي كان سبب مؤنتها وكفايتها
من النفقة والسكنى وغير ذلك وأنه موجود في الميتونة والمتوفى عنها زوجها .
قال : وهو ترك الطيب والزينة والكحل والدهن والحناء إلا من عذر
لنهي النبي ﷺ عن الحناء وقوله (الحناء طيب) فدل على أن الطيب محظور
عليها . ويدخل فيه الثوب المطيب والمعصفر والمزعفر . ولا تمتشط لأنه زينة
فإن كان لا بد منه فبالأسنان المتفرجة دون المضمومة ولا تلبس حلياً لأنه
ريبه ولا خنزاً لأنه زينة ولا باس به للنحاحة وقد صح أن النبي ﷺ لم
يأذن للمبتوتة في الاكتحال للزينة ولا بأس به للتداوي وكذلك إذا خافت
من ترك الدهن والكحل حدوث مرض بأن كانت معتادة لذلك فيباح لها
استعماله .

ولا إحداد على صغيرة ولا مجنونة لعدم الخطاب ولأن الإحداد عبادة حتى لا تجب على الكافرة بخلاف الأمة لأنها أهل للعبادات، وليس في عدة النكاح الفاسد إحداد لأنه لا يتأسف على زواله ولأنه واجب الزوال ونقمة فزواله نعمة ولا ينبغي أن تخطب المعتدة ولا بأس بالتمريض^(١).

٧- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (طُلَّقْتُ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تَجُدَّ نَحْلَهَا فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ فَأَتَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ بَلْ جُدِّي نَحْلِكَ فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصْدَقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٨- وَعَنْ مُرَيْغَةَ بِنْتِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنْ رُؤِجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعِيْدَ لَهُ فَقَتَلُوهُ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْجِعُ إِلَى أَهْلِي فَإِنْ زَوَّجَنِي لَمْ يَتْرُكْ لِي مَسْكَنًا يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةً فَقَالَ: نَعَمْ. فَلَمَّا كَانَ فِي الْحُجْرَةِ نَادَانِي فَقَالَ امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ قَالَتْ فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا قَالَتْ: فَقَضَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ عُثْمَانُ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدُّمَلِيُّ وَابْنُ حِبَانَ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمْ.

٩- وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ زَوَّجَنِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا وَأَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلْتُ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشرح:

قال الموصلي رحمه الله: ولا تخرج المبتوتة من بيتها ليلاً ولا نهاراً لقوله تعالى (لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ)^(٢) ونفقتها واجبة على الزوج فلا حاجة لها إلى الخروج كالزوجة، والمعتدة عن وفاة تخرج نهاراً وبعض الليل وتبيت في منزلها لأنه لا نفقة لها فتضطر

(١) ص ٢٣٥-٢٣٦ الاختيار ح ٢

(٢) الطلاق/ ١

الى الخروج لاصلاح معاشها وربما امتد ذلك الى الليل . قال : وتعتد في البيت الذي كانت تسكنه حال وقوع الفرقة لأنه البيت المضاف إليه بقوله تعالى (لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَأنَّهُ هُوَ الَّذِي تَسْكُنُهُ وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ للتي قتل زوجها (اسكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قال : إلا أن ينهدم أو تخرج منه أولاً تقدر على إجرته فتنتقل لما يلحقها من الضرر في ذلك أما إذا انهدم المنزل فلأن السكن في الخربة لا تأمن فيها على نفسها وما لها ثم قيل تنتقل حيث شاءت إلا أن تكون مبتوتة فتنتقل الى حيث شاء الرجل لأنه المخاطب بقوله تعالى (أَسْكِنُوهُنَّ) إذا حولها الورثة أو صاحب الملك فهي معذورة في ذلك . وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه نقل ابنته أم كلثوم لما قتل عمر رضي الله عنه لأنها كانت في دار الأمانة وعائشة رضي الله عنها نقلت أختها لما قتل طلحة رضي الله عنه ولو أبانها والمنزل واحد يجعل بينه وبينها سترأ وكذلك الورثة في عدة الوفاة فإن لم يجعلوا إنتقلت من المنزل تحرزاً عن الفتنة . وإذا كان المطلق غائباً وطلب أهل المنزل الاجرة أعطتهم بإذن القاضي وتصير ديناً على الزوج .^(١)

١٠- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : (لَا تُلْبِسُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ نَبِينَا عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تُوفِيَ عَنْهَا سَبْعَةُ أَرْبَعَةٍ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعله الدارقطني بالانقطاع .

الشرح :

قال في فتح القدير شرح الهداية : أما المتوفى عنها زوجها فلقوله ﷺ (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً) قال : وكان تقرير الحديث : لا هذه المرأة على ميت فوق ثلاثة أيام إلا المتوفى عنها زوجها فانها تحدد أربعة أشهر وعشراً . فكان هذا حسنة إخباراً بإحداد المتوفى عنها زوجها فكان واجباً

(١) ص ٢٣٦-٢٣٧ الاختيار ج ٢

لأن إخبار الشارع أكد من الأمر (١)
 ١١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ (إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ) أَخْرَجَهُ
 مالک في قِصَّةٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

الشرح:

قال الموصلي رحمه الله: الأقراء: الحيض وهو قول أبي بكر وعمر وعبي
 وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وابن الصامت وجماعة من التابعين
 رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وقد زيد بن ثابت وعبدالله بن عمر
 وعائشة رضي الله عنهم إنها الأطهار وحاصلة أن اسم لقرء يقع على
 الحيض والطهر جميعاً لغة حقيقة. يقال اقترأت المرأة إذا حاضت واقترأت إذا
 طهرت وأصله الوقت لمجيء الشيء وذهابه يقال رجعت فلان لقرئه أي لوقته
 الذي يرجع فيه. وثمرة الخلاف تظهر في انقضاء العدة فمن قال إنها
 الحيض يقول: لا تنقضي إلا باستكمال ثلاث حيض ومن قال إنها الأطهار
 يقول: إذا شرعت في الحيضة الثالثة انقضت العدة.

والحمل على الحيض أولى بالنص والمعقول أما النص فلقوله وَيُطَهَّرُ
 للمستحاضة (دعي الصلاة أيام أقرائك) وإنما تترك الصلاة أيام الحيض
 بالاجماع. والمعقول أن ذكره بلفظ الجمع فمن قال إنه للحيض قال: لا بد
 من ثلاث حيض فيتحقق الجمع ومن قال إنه الأطهار لا يتحقق الجمع
 على قوله لأن الطلاق لو وقع في آخر الطهر انقضت العدة بطهرين آخرين
 وبالشروع في الثالث فلا يوجد الجمع والعمل بما يوافق النص أولى (٢)
 ١٢- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ (طَلَّاقُ الْأُمَةِ تَطْلِيْقَتَانِ وَعَدَّتْهَا
 حَضَّتَانِ) رَوَاهُ الدارقطني وأخرجه مرفوعاً وَضَعْفُهُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ
 وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَصَحَّحَهُ أَبُو دَاوُدَ
 وَخَالَفُوهُ وَاتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِهِ.

(١) ص ٢٩١ ح ٢ فتح القدير

(٢) ص ٢٣٣ الاختيار ح ٢

الشرح:

قال الموصلي رحمه الله: عدة الحرة التي تحيض في الطلاق والفسخ بعد الدخول ثلاث حيض والصغيرة. والآية ثلاثة أشهر وعدتهن في الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام لما تلونا من الآيات. والفرقة بالفسخ كالطلاق لأنَّ العدة للتعرف عن براءة الرحم وأنه يشملها. وعدة الأمة في الطلاق حيضتان لقوله ﷺ (طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان) وفي الصغير والاياس شهر ونصف لعموم قوله تعالى (وأولاتُ الأحمال أجُلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)^(١) لأن المقصود التعرف عن براءة الرحم ولا براءة مع وجود الحمل ولا شغل بعد وضعه^(٢).

١٣- وَعَنْ رَوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (لَا يَجِلُ لِمَرْءٍ يَزْنِي بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَحَسَنَهُ الْبَزَارُ.

الشرح:

قال الله تعالى (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ... الآية)^(٣) قال في الاختيار (ولا ينبغي أن تخطب المعتدة لقوله تعالى (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء) المراد به المعتدات بالاجماع لأن الله تعالى نفى الجناح في التعريض وأنه يدل على أن تركه أولى فيلزم كراهة التصريح بطريق الأولى ولا بأس بالتعريض لأن الله تعالى نفى الجناح فإنه دليل الإباحة. قال: وسمي الزمان الذي تتربص فيه المرأة عقيب الطلاق والموت عدة لأنها تعد الأيام المضروبة عليها وتنتظر أوان الفرج الموعود لها. قال الله تعالى (وأولاتُ

(١) الطلاق / ٤

(٢) ص ٢٣١-٢٣٢ الاختيار ج ٢

(٣) البقرة / ٢٣٥

الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن^(١)

أقول: الظاهر من معنى الحديث الشريف تحريم نكاح الحمل ولا تنقضي عدتها حتى تضع الحمل والمراد بالماء في الحديث هو المني وزرع غيره الحمل من غيره والله أعلم^(٢).

١٤- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي امْرَأَةِ الْمَفْقُودِ تَرَبَّصُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ.
١٥- وَعَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِمْرَأَةُ الْمَفْقُودِ مُرَاتُهُ حَتَّى يَأْتِيَهَا الْبَيَانُ) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

الشرح:

قال في الاختبار: المفقود: وفقدت الشيء إذا طلبته (فلم تجده قال الله تعالى (قَالُوا نَفَقْدُ صُتُوَاعَ الْمَلِكِ)^(٣) اي طلبناه فلم تجده فقد عدم) وفي الشرع هو الذي غاب عن أهله وبلده أو امرأه العدو ولم يدرى أهو حي أو ميت ولا يعلم له مكان ومضى على ذلك زمان فهو معدوم بهذا الاعتبار وحكمه انه حي في حق نفسه ميت في حق غيره ويقوم القاضي من يحفظ ماله ويستوفي غلاله فيما لا وكيل له فيه ويبيع من أمواله ما يخاف عليه الهلاك وينفق من ماله على من تجب عليه نفقته حال حضوره بغير قضاء فإن مضى له من العمر مالا يعيش أقرانه حكم بموته.

وقال عليه السلام في امرأة المفقود (هي امرأته حتى يأتيها البيان) وروى عن المغيرة بن شعبة وعن علي رضي الله عنها (أنها امرأة ابتليت فلتصير حتى يأتيها موت أو طلاق) وروى عبدالرحمن بن أبي ليلى أن عمر رضي الله عنه كان (يقرب بينه وبين امرأته إذا مضت أربع سنين) ثم رجع

(١) ٢٣١-٢٣٥ الاختيار ج٢

(٢) الطلاق ٤

(٣) يوسف ٧٩

إلى قول علي رضي الله عنها قال : وهو ميت في حق غيره لا يرث من مات حال غيبته لأن الحكم ببقائه بناء على استحباب الحال وأنه يصلح للدفع لا للاستحقاق (١)

١٦- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا يَتَنَزَّجُلُ عِنْدَ امْرَأَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاجِحًا أَوْ ذَا مَحْرَمٍ) رواه مسلم .

١٧- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ) أخرجه البخاري .
الشرح :

قال العيني رحمه الله : وفي مجمع الغرائب يحتمل أن يراد بالحديث أن المرأة إذا خلت برجل فهي محل الآفة فلا يؤمن عليها أحد وليكن الموت كما قال الآخر (القبر صهر ضامن) وهذا متجه لائق بكمال الغيرة والحمية والحمو مفرد الاحماء . قال العيني : لا بأس على الرجل الأمين إذا خلا بامرأة في ناحية من الناس لما تسأله عن بواطن أمرها في دينها وغير ذلك من أمورها وليس المراد من قوله (أن يخلو الرجل) أن يغيب عن أبصار الناس فلذلك قيده بقوله عند الناس وإنما يخلو بها حيث لا يسمع الذي بالحضرة كلامها ولا شكواها وأخرج البخاري بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي ﷺ فخلابها فقال (والله انكن لأحب الناس إلي) . قال : وفيه سعة حلم النبي ﷺ وتواضعه وصبره على قضاء حوائج الصغير والكبير وفيه منقبة عظيمة للأنصار وفيه تعليم المرأة وكيفية الخلوة بها .

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال (إياكم والدخول على النساء فقال رجل من الأنصار يا رسول الله أفرايت الحمى قال : الحمى الموت) أخرجه البخاري . قال العيني : (إياكم والدخول) بالنصب على التحذير وإياكم مفعول بفعل مضمّر تقديره : اتقوا أنفسكم

(١) ص ١٠٠-١٠١ الاختيار ج ٢

أن تدخلوا على النساء ويتضمن منع مجرد الدخول منع الخلوة بها بالطريق
بالأولى) قال النووي المراد من الحموفى الحديث أقارب الزوج غير آبائه
وأبنائه لأنهم محارم للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت قال وإنما
المراد من الحموفى الأخ وابن الأخ والعم وابن العم وابن الأخت ونحوهم ممن
يجل لها تزويجه لو لم تكن متزوجة وجرت العادة بالشاهل فيه فيخلو الأخ
بامرأة أخيه فشبهه بالموت^(١)

١٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي سَبَايَا أَوْ
طَاسٍ (لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعُ وَلَا غَيْرَ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تُحِيضَ حَيْضَةً)
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

الشرح: الاستبراء بالمد لغة طلب ابراءة وشرعاً: تربص الأمة مدة
سبب ملك اليمين حدوثاً أو زوالاً لمعرفة براءة الرحم أو للتعبد قال: وهو
في ذات الأقراء يحصل بقرء وهو حيضة كاملة بعد انتقال الملك إليه
وذات أشهر من صغيرة وآية يحصل الاستبراء بشهروفي قول يحصل بثرة
من الأشهر وحامل مسببة وهي التي ملكت بالسبي لا بالشراء أو أمة حامل
زال عنها فراش سيد بعثقه أو موته يحصل استبراءها بوضع الحمل.^(٢)

١٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (الْوَلَدُ
لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِهِ وَمِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ
عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَعَنْ عَثْمَانَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ.
الشرح:

قال العيني رحمه الله: أخرجه الجماعة من حديث عائشة غير الترمذي
قالوا: الفراش يوجب حق الولد في إثبات نسبه من الزوج والمرأة فليس لها
إخراجه منه^(٣) قال في سبل السلام: وأما قوله (وللعاهر الحجر) العاهر
الزاني والحجر: الخيبة والحرمان وقيل له الرجم بالحجارة^(٤)

(١) ص ٢١٣-٢١٥ عمدة القاري ج ٢٠

(٢) ص ٤٥٧-٤٥٩ السراج الوهاج شرح المنهاج

(٣) ص ٣٠٢ عمدة القاري ج ٢٠

(٤) ص ٢٧٣ سبل السلام ج ٣

باب الرضاع

١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا تُحْرَمُ الْمِصَّةُ وَالْمِصَّتَانِ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْظُرْنَ مَنْ أَخَوَاتِكُنَّ فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ سَالِحًا مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ مَعَنَا فِي بَيْتِنَا وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ فَقَالَ (أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ

الشرح:

قال النووي رحمه الله: اختلف العلماء في إرضاع الكبير فقالت عائشة وداود ثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ كما ثبت برضاع الطفل لحديث سالم وقال سائر العلماء والصحابة والتابعين وعلماء الأمصار الى الآن لا ثبت الا بإرضاع من له دون سنتين الا أبا حنيفة رحمه الله فقال سنتين ونصف وفي رواية عن زفر ثلاث سنين وعن مالك رواية سنتين وأيام واحتج الجمهور بقوله تعالى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ) وبالحديث الذي ذكره مسلم (إنما الرضاعة من المجاعة) وأحاديث في صحيحه عن أم سلمة وسائر أزواج رسول الله ﷺ (أنهن خالفن عائشة في هذا) والله أعلم^(١)

٤- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقَصِيصِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ قَالَ فَأُيِّتَتْ أَنْ آذَنَ لَهُ فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِالَّذِي صَنَعَتْهُ فَأَمَرَنِي أَنْ آذَنَ لَهُ عَلَيَّ وَقَالَ إِنَّهُ عَمَلِكِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الشرح:

قال النووي رحمه الله: أجمعت الأمة على ثبوت حرمة الرضاع بين

(١) ص ٢٢٧ شرح مسلم ح ٦

الرضيع والمرضعة وأنه يصير ابناً يحرم عليها نكاحه أبداً ويحل له النظر إليها والخلوة بها والمسافرة ولا يترتب عليه أحكام الأمومة من كل وجه فلا يتوارثان ولا يجب على كل واحد منهما نفقة الآخر ولا ترد شهادته لها ولا يسقط عنها القصاص بقتله فهما كالأجنبيين في هذه الأحكام واجمعوا أيضاً على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع وبين الرضيع وأولاد المرضعة وأنه في ذلك كولدها من النسب وأما الرجل المنسوب ذلك اللين إليه لكونه زوج المرأة فمذهبنا ومذهب العلماء كافة ثبوت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع ويصير ولداً له وأولاد الرجل إخوة للرضيع وأخواته وتكون إخوة الرجل أعمام الرضيع وأخواته وعماته وتكون أولاد الرضيع أولاد للرجل ولم يخالف في هذا إلا أهل الظاهر^(١) وابن عليه .

فقالوا لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل والرضيع ونقله المازري عن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم واحتجوا بقوله تعالى (وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ) ^(٢) وَلَمْ يَذْكُرِ الْبِنْتَ وَالْعَمَةَ كَمَا ذَكَرَهَا فِي النَّسَبِ واحتج الجمهور بما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنه جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليها بعد ما نزل الحجاب وكان أبو القعيس أبا عائشة من الرضاع قالت عائشة فقلت والله لا آذن لأفلح حتى أستأذن رسول الله ﷺ فإن أبا القعيس ليس هو الذي أرضعني ولكن أرضعني مرأته قالت عائشة فلما دخل رسول الله ﷺ قلت يا رسول الله إن أفلح أخا أبي القعيس جاءني يستأذن علي فكرهت أن آذن له حتى أستأذنك . قالت : فقال النبي ﷺ ائذني له قال عروة فبذلك كانت عائشة تقول (حرموا من الرضاعة ما يحرم من الولادة) وأجابوا عما احتج به المخالفون من الآية الكريمة أنه ليس فيها نص بإباحة البنت والعمة ونحوهما لأن ذكر شيء لا يدل على سقوط الحكم عما سواه لو لم يعارضه دليل آخر كيف

(١) ص ٢١٤-٢١٥ ح ٦ شرح مسلم

(٢) النساء/ ٢٣

وقد جاءت هذه الأحاديث الصحيحة والله أعلم^(١)

قوله ﷺ لا تحرم المصّة - المصتان وفي رواية أخرى لا تحرم الاملاجة ولا ملاجتان قال النووي رحمه الله : أما الاملاجة فيكسر الهمزة وبالجيم المخففة وهي المصّة يقال أملج الصبي أمه وأملجته .

قال : واختلف العلماء في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع فقالت عائشة والشافعي وأصحابه : لا يثبت بأقل من خمس رضعات . وقال جمهور العلماء يثبت برضعة واحدة حكاه ابن المنذر عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وابن المسيب والحسن ومكحول والزهري وقتادة والحكم وحماد ومالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة رضي الله عنهم وقال أبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وداود يثبت بثلاث رضعات ولا يثبت بأقل فأما الشافعي وموافقه فأخذوا بحديث عائشة (خمس رضعات معلومات) وأخذ مالك وموافقه رحمهم الله بقوله تعالى (وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ) ولم يذكر عدواً . وأخذ داود بمفهوم الحديث (لا تحرم المصّة والمصتان) وهو مبين للقرآن . واعترض أصحاب الشافعي فقالوا إن كانت تحصل الدلالة لكم لو كانت الآية (واللاتي أرضعنكم أمهاتكم) واعترض أصحاب مالك وموافقه على الشافعية بأن حديث عائشة هذا رضي الله عنها لا يحتج به عندكم وعند محققي الأصوليين لأن القرآن لا يثبت بخبر الواحد وإذا لم يثبت قرآناً لم يثبت خبر الواحد عن النبي ﷺ لأن خبر الواحد إذا توجه إليه فادح بوقف العمل به وهذا إذا لم يجيء إلا بأحاد مع أن العادة في مجيئه متواتراً يوجب رتبة والله أعلم .

واجاب الشافعية بحديث المصّة والمصتان بأجوبة لا مجال لذكرها وقال القاضي عياض وقد شذ بعض الناس فقال لا يثبت الرضاع إلا بعشر رضعات وهذا باطل مردود والله أعلم^(٢) .

(١) ص ٢١٤-٢١٦ ح ٦ شرح مسلم

(٢) ص ٢٢٣-٢٢٧ شرح مسلم ح ٦

٥- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ فَتُوفِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيهَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشرح

قال في الاختيار الرضاع واجب إحياء للولد لقوله تعالى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْ كَامِلَيْنِ) ^(١) وحكم الرضاع يثبت بقليله وكثيره لقوله سبحانه وتعالى (وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ) ^(٢) مطلقاً وقال عليه السلام (يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ) من غير فصل ^(٣).

٦- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرِيدَ عَلَى ابْنَةِ خَزْرَةَ فَقَالَ - وَإِنَّمَا لَا تُحِلُّ لِي إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ) متفق عليه.

الشرح

قال في الاختيار: ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لما روينا إلا أخت ابنه وأم أخته فإنها تحرم من النسب دون الرضاع لأن في النسب لما وطئ أم ابنه فقد حرمت عليه بناتها وأم أخته موطوءة أبيه ولم يوجد ذلك في الرضاع. وإذا أرضعت المرأة صبياً حرمت على زوجها وبناته وأبائه فتكون المرضعة أم الرضيع وأولادها إخوته وأخواته من تقدم ومن تأخر فلا يجوز أن يتزوج شيئاً من ولدها وولد ولدها وإن سفلوا وآباؤها أجداده وأمهاتها جداته من قبل الأم وأخواتها وإخوتها أخواله وخالاته ويكون زوجها الذي نزل منه اللبن أب المرضعة وأولاده إخوتها وآباؤه وأمهاته أجدادها وجدتها

(١) الاختيار ج ٢ ص ١٧٨-١٧٩

(٢) البقرة/ ٢٣٣

(٣) النساء/ ٢٣

من قبل الأب وإخوته وأخواته أعمامها وعماتها لا تحل مناكة أحد منهن كما في النسب قال عليه الصلاة والسلام لعائشة (ليبلغ عليك أفلاح فانه عمك من الرضاعة)^(١).

٧- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءَ وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ هُوَ وَالْحَاكِمُ.

٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (لَا رِضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ مَرْفُوعاً وَمَوْقُوفاً وَرَجَّحَ الْمَوْقُوفَ.

٩- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ الْعَظْمَ وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

الشرح

قال الموصلي رحمه الله : وحكم الرضاع يثبت بقليله وكثيره إذا وجد في مدته وهي ثلاثون شهراً وقال سستان لقوله تعالى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَ) وقال تعالى (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا)^(٢) وأدنى مدة الحمل ستة اشهر فبقي للفصل سستان ولأبي حنيفة قوله (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا)^(٣) والتمسك بها أن الله تعالى ذكر الحمل والفصال وضرب لهما مدة ثلاثين شهراً فتكون مدة لكل واحد منها كما إذا باعه فرساً وجمالاً الى شهر فإن الشهر يكون أجلاً لكل واحد منهما هكذا لو باعه شيئاً وأجره شيئاً آخر صفقة واحدة الى مدة معلومة كانت المدة أجلاً لكل واحد منهما فعلم أن الآية الكريمة تقتضي أن يكون الثلاثون شهراً أجلاً لكل واحد من الحمل والفصال خرج الحمل عن ذلك فبقي الفصال على مقتضاه. والآية الكريمة الأولى قوله تعالى (حَوْلَيْنِ

(١) ص ١٧٩ الاختيار ح ٢

(٢) البقرة / ٢٣٣

(٣) الاحقاف / ١٥

كاملين) محمولة على مدة الاستحقاق حتى لا يكون للأم المبتوتة المطالبة بالحرمة لرضاع بعد الحولين الكاملين فعملتا بالآية الأولى في نفي وجوب الأجرة بعد الحولين وبالثانية في الحرمة الى ثلاثين شهراً أخذاً بالاحتياط فيهما. أو نقول: المراد الحمل على الأكف في الحجر حالة الارضاع لأن مدة الحمل غير مقدرة بثلاثين شهراً بالاجماع فإذا انقضت مدته لا اعتبار بالرضاع بعده لقول النبي ﷺ (لا رضاع بعد الفصال) والمراد حكمه وهل يباح الرضاع بعد المدة فيه خلاف. والمحرم من الرضاع ما وقع في المدة سواء فطم أو لم يفظم وفي رواية: ان استغنى بالفطام عن اللبن ثم رضع في المدة لا يثبت الحرمة وان لم يستغن تثبت. (١)

وقال ﷺ (الرضاع ما ينبت اللحم وينشز العظم) وانه يحصل بالقليل لأن اللبن متى وصل جوف الصبي أنبت اللحم وأنشز العظم.

١٠- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِيَّاهُ فَجَاءَتْ أَمْرَأَةً فَقَالَتْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ ففَارَقَهَا عُقْبَةُ فَتَكَحَّتْ زَوْجاً غَيْرَهُ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

الشرح:

قال في فتح القدير: لا يقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات عن الرجال وإنما يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وقال مالك يثبت بشهادة امرأة واحدة إن كانت موصوفة بالعدالة ونقل عن أحمد وإسحاق والشافعي بأربع نسوة والذي في كتبهم إنما يثبت بشهادة امرأتين وكذا عند مالك بناء على أنه مما لا يطلع عليه الرجال لأنه لا يحمل النظر الى ثدي الأجنبية. والوجه المذكور في الكتاب للاكتفاء بالواحدة وهو أن الحرمة من حقوق الشرع فهي أمر ديني يثبت بخبر الواحد كمن اشترى لحماً فأخبره واحد أنه ذبيحة مجوسي فإنه تثبت الحرمة عليه بإخباره ثم يثبت زوال الملك في ضمنه وكم من شيء يثبت ضمناً بطريق لا يثبت بمثلها قصداً ولحديث عقبة بن

(١) ص ١٧٩ ح ٢- الاختيار

الحرث في الصحيحين (أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت أمة سوداء فقالت قد أرضعتكما قال فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ قال فأعرض عني فتنحيت فذكرت ذلك له قال وكيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما) وهذا الحديث استدل من قال تقبل الواحدة المرضعة واعتبار ظاهره مطلقاً يوجب جواز قبول قول الأمة.

وروى مطولاً في الترمذي وفيه (فجاءت امرأة سوداء وفيه قول عقبة فأتيت النبي ﷺ فقلت تزوجت فلانة بنت فلان فجاءت امرأة سوداء فقالت أرضعتكما وهي كاذبة فأعرض عني فأتيته من قبل وجهه فقست إنها كاذبة قال وكيف بها وقد زعمت أنها أرضعتكما دعها عنك). ولنا أن ثبوت الحرمة لا يقبل الفصل عن زوال الملك في باب النكاح ولأنها مؤبدة بخلاف الحرمة بالحيض ونحوه والأمل لا تزال إلا بشهادة رجنين أو رجل وأمرأتين بخلاف حرمة الطلاق حيث تنفك عن زوال الملك. أما الحديث فكان للتورع إلا يرى أن النبي ﷺ أعرض عنه في المرة الأولى وقيل في الثانية أيضاً وإنما قال ذلك في الثالثة ولو كان حكم ذلك الأخيار وجوب التفريق لأحابه به من أول الأمر فعلم أنه قال ذلك لظهور اطمئنان نفسه بخبرها لا من باب الحكم وقد قلنا: إذا وقع في قلب صدق المرضعة يستحب التنزه ولو بعد النكاح وكذا إذا شهد به رجل واحد^(١)

١١- وَعَنْ زِيَادِ السَّهْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْرَضَعَ الْحَمَقَى) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَهُوَ مُرْسَلٌ وَلَيْسَتْ لِزِيَادٍ صُحْبَةٌ.
الشرح:

قل في سبيل السلام (الحمقاء) خفيفة العقل ووجه النهي أن للرضاع تأثيراً في الطباع فيختار من لا حماقة فيها ونحوها^(٢).

(١) ص ١٩-٢٠ ح ٣ فتح القدير

(٢) ح ٣ ص ٢١٨ سبيل السلام

باب النفقات

١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ (دَخَلْتُ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ امْرَأَةً أَبِي سُفْيَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ النِّفْقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ قَالَ: خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَمَا يَكْفِي بَيْنَكَ) متفق عليه.

الشرح:

قال العيني رحمه الله (شحيح أي بخيل (وهو لا يعلم) الواو فيه للحال وقد احتج بالحديث الشريف من قال تلزمه نفقة ولده وإن كان كبيراً ورد بأب واقعة عين لا عموم لها في الأفعال ولعل الولد فيه كان صغيراً أو كبيراً زمن عاجزاً عن الكسب وقال بعض المالكية تلزمه النفقة إذا كان الولد زمناً مطلقاً. وفي الحديث الشريف أن وصف الإنسان بما فيه من النقص على وجه التظلم منه والصيرورة إلى طلب الانتصاف من حق عليه جائز وليس بغيبة لأن النبي ﷺ لم ينكر عليها قولها واختلف العلماء في مقدار ما يفرض السلطان للزوجة على زوجها فقال مالك يفرض لها بقدر كفايتها في اليسر والعسر ويعتبر حالها من حاله وبه قال أبو حنيفة وليست مقدرة وقال الشافعي: النفقة مقدرة باجتهاد الحاكم فيها وهي تعتبر بمال الزوج دون الزوجة فمن كان موسراً فمدان كل يوم وإن كان متوسطاً فمدون نصف ومن كان معسراً فمد قال الحنفية يلزمكم أنه يجب لبنت الخليفة ما يجب لبنت الخارس^(١)

٢- وَعَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَيَقُولُ (يَا أَيُّهَا الْعُلَيَّا وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَقُولُ أُمَّكَ وَأَبَاكَ وَأَخْتَكَ وَأَخَاكَ ثُمَّ أَذْنَاكَ فَأَذْنَاكَ) رواه النسائي وصححه ابن حبان والدارقطني.

(١) ص ٢١-٢٢ عمدة الفاريء ج ٢١

الشرح:

قال العيني رحمه الله: اليد العليا هي المعطية والسفلى هي السائلة قوله: وَابْدَأْ بِمَنْ تَقُولُ أي ابدأ في الانفاق بعيالك ثم اصرف الى غيرهم. قال: وروى عبد الوارث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: كتب عمر رضي الله عنه الى أمراء الأجناد (ادعوا فلاناً وفلاناً أناساً قد انقطعوا عن المدينة ورحلوا عنها إما أن يرجعوا الى سائهم وإما أن يبعثوا بنفقة اليهن وإما أن يطلقوا ويبعثوا بنفقة ماضى: قال العيني: والزوجة تصير وتستدين على ذمة زوجها ولا تطالب بالتفريق لأن التفريق يبطل حقها وإبقاء النكاح يؤخر حقها الى زمن ليسر عد فقر الزوج الى زمن الاحضار عند غيبته والتأخير أهون من الابطال.

واخرج البخاري بسنده عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه عن النبي قال: (إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة). قال صاحب المغرب أهل الرجل امرأته وولده والذي في عياله ونفقته وكذا كل أخ أو أخت أو عم أو ابن عم أو صبي أجنبي يقوته في منزله وعن الازهري: أهل الرجل أخص الناس به ويجمع على أهلين.

قال العيني: جعل الله تعالى الصدقة فرضاً وتطوعاً ويحزى العبد عن ذلك بحسب قصده ولا منافاة بين كون النفقة على الأهل واجبة وبين تسميتها صدقة وقيل إنما أطلق الشارع (صدقة) على نفقة الفرض لئلا يظنوا أن قيامهم بالواجب لا أجر لهم به^(١)

٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشرح

قال العيني رحمه الله يجب على مالك الرقيق والحيوان نفقته ومن

(١) ص ١٢-١٥ عمدة القاري ح ٢١

أعسر بالانفاق عليه أجبر على بيعه لأن الرقيق والحيوان لا يملكان شيئاً ولا يجد الرقيق من يسلفه ولا يصبران على عدم النفقة

٤- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ قَالَ: أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ) الحديث وتقدم في عشرة النساء.

٥- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ الْحَجِّ بِطَوْلِهِ قَالَ فِي ذِكْرِ النِّسَاءِ (وَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) أَخْرَجَهُ مُسْنَدُ.

الشرح

قال سحري في صحيحه . - ب - وحوب النفقة على الأهل والعيال وأخرج بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال (خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وأبدأ بمن تهول) وعن عمر رضي الله عنه (أن النبي ﷺ كان يبيع نخل بني النضير ويحبس لأهله قوت سنتهم) قال المهلب: فيه دليل على جواز إدخار القوت للأهل والعيال وأنه ليس بمكفرة وإن ماضمه الإنسان من زرعة أو جذء من نخله أو ثمره وحبسه لقوته لا يسمى حكرة ولا خلاف في هذا بين الفقهاء . وقال الطبري في دليل الرد على بعض الصوفية القائلين بأن الإدخار من يوم لغد يسيء فاعله إذ لم يتوكل على ربه حق توكله ، ولا خفاء بفساد هذا القول لقوله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) ^(١) أخرج ابن أبي حاتم بسنده أن معاذ بن جبل وثعلبة سألا رسول الله ﷺ فقالا: إن لنا أرقاء وأهلين فما ننفق من أموالنا فنزل قوله تعالى (قُلِ الْعَفْوَ) أي أنفقوا العفو وروى عن سالم والقاسم العفو فضل المال بالتصدق به عن ظهر غنى وعن مجاهد هو

الصدقة المفروضة. وقال الزجاج: أمر الناس أن ينفقوا الفضل حتى فرضت الزكاة فكان أهل المكاسب يأخذ أحدهم من كسبه كل يوم ما يكفيه ويتصدق بباقيه ويأخذ أهل الذهب والفضة ما ينفقونه في عامهم وينفقون باقيه. ويقال العفو ما سهل ومنه (أفضل الصدقة ما تصدق به عن ظهر غنى) (١)

أقول سبق مزيد شرح لحق الزوجة على زوجها في عشرة النساء والله اعلم.

٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ). رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ (أَنْ يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ).
الشرح:

الحديث الشريف دليل على وجوب النفقة على الإنسان لمن يقوته فإن المكلف لا يكون آثماً إلا على تركه لما يجب عليه وقد بولغ هنا في إثمه بأن جعل ذلك الإثم كافياً في إهلاكه على كل إثم سواه. والذين يقوتهم ويملك قوتهم هم الذين يجب على المكلف الانفاق عليهم وهم أهله وأولاده وعبيده على ما سلف تفصيله، ولفظ مسلم خاص بقوت المالك ولفظ النسائي عام. (٢)

٧- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَرْفَعُهُ فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا يَقُولُ: لَا نَفَقَةَ لَهَا) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ لَكِنْ قَالَ: الْمَحْضُوطُ وَقَفُّهُ، وَثَبَتَ نَفْيُ النَّفَقَةِ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ كَمَا تَقَدَّمَ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (٣)

(١) ص ١٢-١٦ عمدة القاري ج ٢١

(٢) ص ٢٢٢ ميل السلام ج ٣

(٣) ص ٣٠٥ شرح مسلم ج ٦

الشرح :

قال النووي رحمه الله : اختلف العلماء في المطلقة البائن الحائل هل لها النفقة والسكن أم لا فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأبو حنيفة وآخرون لها السكنى والنفقة وقال ابن عباس وأحمد لا سكنى لها ولا نفقة وقال مالك والشافعي وآخرون تجب لها السكنى ولا نفقة لها. واحتج من أوجبها جميعاً بقوله تعالى (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ) ^(١) فهذا أمر بالسكنى وأما النفقة فلأنها محبوسة عليه وقال عمر رضي الله عنه : الا ندع كتاب الله وسنة نبينا ﷺ بقول امرأة جهلت أونسيت.

قال العلماء : الذي في كتاب ربنا إنما هو إثبات السكنى قال الدارقطني : قوله وسنة نبينا هذه زيادة غير محفوظة لم يذكرها جماعة من الثقات واحتج من لم يوجب نفقة ولا سكنى بحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها. واحتج من أوجب السكنى دون النفقة لوجوب السكنى بظاهر قوله تعالى (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ) وبعدم وجوب النفقة بحديث فاطمة مع ظاهر قول الله تعالى (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) ^(٢) فمفهومه أنهن إذا لم يكن حوامل لا ينفق عليهن. وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة بسقوط النفقة بها قبله سعيد بن المسيب وغيره أنها كانت امرأة لينة واستطالت على أحمائها فأمرها ﷺ بالانتقال عند ابن أم مكتوم رضي الله عنه. وقيل لأنها خافت في ذلك المنزل بدليل ما رواه مسلم (أَخَافُ أَنْ يَقْتَحِمَ عَلَيَّ) فتجبت لها السكنى والنفقة. وأما الرجعية فتجب لها السكنى والنفقة بالاجماع وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالاجماع والأصح عندنا وجوب السكنى لها فلو كانت حاملاً فالمشهور أنه لا نفقة كما لو كانت حائلاً. وقال بعض

(١) الطلاق / ٤

(٢) الطلاق / ٥

أصحابنا اتجب وهو غلو ط والله اعلم (١)

٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَلْيَبْدَأْ أَحَدُكُمْ بِمَنْ يَقُولُ تَقُولُ الْمَرْأَةُ أَطْعَمَنِي أَوْ طَلَّقَنِي) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ

٩- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يَنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سُنَّةٌ؟ قَالَ سُنَّةٌ. وَهَذَا مَرْسَلٌ قَوِيٌّ.

١٠- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ أَنْ يَأْخُذُوهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُوا أَوْ يَطْلُقُوا فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةٍ مَا حَبَسُوا) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَابِيهَقِي بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ الشرح :

(حكم الاعسار بمؤنة الزوجة) أعسر بها أي نفقة الزوجة المستقبلية فإن صبرت وأنفقت على نفسها صارت ديناً عليه وإلا بأن لم تصبر فلها الفسخ على الأظهر ومقابله ليس لها الفسخ والأصح أن لا يفسخ للزوجة بمنع موسر حضر أو غاب لتمكنها من تحصيل حقها بالحاكم. ولو حضر وغاب ماله فإن كان بمسافة القصر فلها الفسخ وإلا فلا يؤمر بإحضار النفقة بسرعة. ولو تبرع رجل عن زوج معسر لم يلزمها القبول بل لها الفسخ وقدرة الزوج على الكسب كقدرته على المال. ولو امتنع من الكسب مع قدرته عليه لم تفسخ كالموسر الممتنع وإنما يفسخ بعجزه عن نفقة معسر فلو عجز عن نفقة موسر أو متوسط فلا فسخ. والاعسار بالكسوة كالاعسار بالنفقة وكذا الأدام والمسكن في الأصح وفي اعساره بالمهر أقوال أظهرها تفسخ قبل وطء لابعده ومقابله تفسخ في الحالتين وقيل لا تفسخ في الحالتين. ولا يفسخ بشيء مما ذكر حتى يثبت عقد قاض أو محكم إعساره

(١) ص ٣٠٤-٣٠٥ شرح مسلم ج ٦

ببينة أو إقراره فيفسخه أو يأذن لها فيه ثم في قول ينجز الفسخ عند الاعسار
ولأظهر إمهاله ثلاثة أيام وإن لم يطلب الزوج ولها الفسخ صبيحة اليوم
الرابع إلا أن يسلم نفقته فلا تفسخ . ولورضيت بإعساره بالمهر فلا فسخ لها
بعد الرضا. (١)

١١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي دِينَارٌ قَالَ : أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ عِنْدِي آخَرُ قَالَ
أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ قَالَ عِنْدِي آخَرُ قَالَ أَنْفِقْهُ عَلَى أَهْلِكَ قَالَ عِنْدِي آخَرُ قَالَ
أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ قَالَ عِنْدِي آخَرُ قَالَ أَنْتَ أَعْلَمُ) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو
دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ بِتَقْدِيمِ الزَّوْجَةِ عَلَى الْوَلَدِ .

١٢- وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ
(قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبْرَأُ قَالَ أُمُّكَ قُلْتُ ثُمَّ مَنْ قَالَ أُمُّكَ قُلْتُ ثُمَّ مَنْ قَالَ
أُمُّكَ قُلْتُ ثُمَّ مَنْ قَالَ أَبَاكَ ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَحَسَنُهُ .

الشرح :

(نفقة القريب) يلزم الشخص نفقة الوالد وإن علا من ذكر وأنثى
والولد وإن سفل من ذكر وأنثى وإن اختلف دينهما فتجب على المسلم نفقة
الكافر وبالعكس بشرط يسار المنفق من والد وولد بفاضل عن قوته وقوت
عِيَالِهِ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ الَّتِي تَأْتِي بِكَسْبٍ أَوْ بغيره فإن لم يفضل عن نفسه فلا
شيء عليه . ويباع في نفقة القريب في الدين من عفار وغيره ويلزم كسوباً
إذا لم يكن له مال كسبها في الأصح ومقابلته لا يلزمه ولا تجب النفقة المالك
كفايته ولا لمكتسبها أي قادر على كسبها وتجب للفقير غير المكتسب إن
كان زمناً وكذا العاجز بمرض أو عمى أو صغيراً أو مجنوناً وإلا بأن قدر على
الكسب ولم يكتسب فأقوال أحسنها : تجب مطلقاً للأصل والفرع أو لا تجب
مطلقاً والثالث تجب لأصل لا فرع قلت الثالث أظهر والله أعلم .

ونفقة القريب هي الكفاية ويعتبر حاله في سنه وزهاده ورغبته

(١) ٤٧٠-٤٧١ السراج الوهاج

ويجب إشباعه ويجب له الأدام ومؤنة خادم إن احتاجه مع كسبه وسكبه
وتسقط بفواتها بمضي الزمان وإن تعدى المنفق بالمنع . ولا نصير ديباً إلا
إذا اقترض القاضي من شخص مالا ثم أذن لمن اقترض منه أن يعطي
للأب مثلاً كل يوم كذا أو أن يأذن للأب مثلاً أن يقترض مالا ويأذن له
بعد القرض أن ينفق منه كل يوم كذا. (١)

ونفقة ذي الرحم سوى الوالدين والولد تجب على قدر الميراث
كالأخوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال والخالات ولا تجب لرحم
ليس بمجرم والأصل في ذلك قوله تعالى (وعلى الوارث مثل ذلك) (٢)
فذكره الوارث إشارة إلى اعتبار قدر الميراث وليكون الغرم بالغنم وإنما تجب
إذا كان فقيراً به زمانة لا يقدر على الكسب أما الفقر فلحاجة وأما العجز
عن الكسب فلأن الفقير يكون غنياً يكسبه ولا كذلك الوالدان حيث تجب
نفقتهما مع القدرة على الكسب لما يلحقهما فيه من النصب والتعب والولد
مأمور بدفع الضرر عنهما فيجب عليه أن يدفع عنها ضرر الاكتساب وذلك
بالانفاق عليهما . أو تكون أنثى فقيرة لأنه إمارة الحاجة وكذا من لا يحسن
الكسب لخرقة أو لكونه من البيوتات أو طالب علم لأن العجز عن
الاكتساب في حق هؤلاء ثابت ، ونفقة زوجة الأب على ابنه ونفقة زوجة
الأبن على أبيه إذا كان صغيراً فقيراً أو زماً ولا تجب النفقة على فقير إلا
للزوجة والولد الصغير . والمعتبر الغنى المحرم للمصدة وعن أبي يوسف أنه
قدره بالنصاب وعن محمد إذا فضل عن نفقة شهر له ولعياله يجب عليه
نفقة أقاربه إذا لم يكن له شيء ويكتسب فإنه ينفق الفضل على أقاربه .
ومن لم يقدر على الكسب للزمانة أو كان مقعداً يتكفف الناس
نفقته ونفقة ولده في بيت المال ولو كان الأب معسراً والام موسرة تؤمر الام
بالنفقة على الولد ثم ترجع على الأب إذا أيسر وكذلك إذا كان للأب

(١) ص ٤٧١-٤٧٢ السراج الوهاج

(٢) البقرة/ ٢٢٣

المعسر أخ موسر يؤمر بالانفاق على الصغير ثم يرجع على الأب وكذلك المرأة المعسرة إذا كان زوجها معسراً ولها ابن من غيره موسراً وأخ موسر فنفقتها على زوجها ويؤمر الابن أو الأخ بالانفاق عليها وترجع على زوجها إذا أيسر. وإذا كان للفقير أب غني وابن غني فالنفقة على الابن قال عليه السلام (أنت ومالك لأبيك) ويعتبر في نفقة قرابة الولاد الأقرب فالأقرب دون الارث لأن الله تعالى أوجب النفقة على المولود له. وفي نفقة ذي الرحم المحرم يعتبر كونه أهل الارث ويجب بقدر الميراث عند الاجتماع لانه الله تعالى أوجبها باسم الوراثة. ^(١)

(١) ص ٢٤٦-٢٤٩ ح ٢ الاختيار.

باب الحضانة

وهي من الحضن وهو دون الابط الى الكشح وحضنا الشراء جانباه
وحضن الطائر بيضه يحضنه إذا اضمه إلى نفسه تحت جناحه فكأن المربي
للولد يتخذه في حضنه وإلى جنبه . ولما كان الصغير عاجزاً عن النظر في
مصالح نفسه جعل الله تعالى ذلك الى من يلي عليهم ففوض الولاية في
المال والعقود الى الرجال لأنهم بذلك أقوم وعليه أقدر وفوض التربية إلى
النساء لأنهن أشفق وأحنى وأقدر على التربية من الرجال وأقوى .

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ يَا رَسُولَ
اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَغَاءٌ وَثُدْيِي لَهُ سَقَاءٌ وَحَجْرِي لَهُ حَوَاءٌ وَإِنَّ أَبَاهُ
طَلَّقَنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَالِمُ
تَنْكِحِي) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ وَاحْتَكَمَ .

الشرح :

وإذا اختصم الزوجان في الولد قل الفرقة أو بعدها فإلى أم أحق لما
روي أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له
وعاء وحجري له حواء وثديي له سقاء وزعم أبوه أنه ينتزعه مني فقال عليه
الصلاة والسلام أنت أحق به مالم تنكحي (روى سعيد بن المسيب أن عمر
بن الخطاب رضي الله عنه طلق زوجته أم ابنه عاصم فتنازعا وارتفعا إلى
أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فقال له أبو بكر (ريضا خير له من
شهد وعسل عندك يا عمر) . ودفعه إليها والصحابه حاضرون متكاثرون
ولأنها أقوم بالتربية وأقدر عليها من الأب فكان الدفع إليها أنظر للصبي .
وكل من له الحضانة لا يدفع إليه الولد مالم يطلبه فعساه يعجز عنه بخلاف
الأب إذا امتنع عن أخذه بعد الاستغناء عن الحضانة حيث يجبر على
أخذه إذا امتنع لأن الصيانة عليه .^(١)

(١) ص ٢٥٠-٢٥١ الاختيار ج ٢

٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ رُوحِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِأَبِي وَقَدْ نَفَعَنِي وَسَقَانِي مِنْ بَشَرِ أَبِي عَنِيهِ فَجَاءَ رُوحُهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا عَلَامُ هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أَمَّاكَ فَخُذْ بِيَدَيْهِمَا شِئْتَ فَاخْذْ بِيَدِ أُمِّهِ فَإِنْ طَلَّقَتْ بِهِ (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ).

٣ - وَعَنْ نَافِعِ بْنِ سِنَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ أَتَى أُمَّتَهُ وَأَبَتْ أُمِّهِ أَنَّ تَسْمِيَةَ فَأَقْعَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْأُمَّ نَاحِيَةً وَالْأَبَ نَاحِيَةً وَأَقْعَدَ الصَّبِيَّ بَيْنَهُمَا فَقَالَ إِلَى أُمِّهِ فَقَالَ اللَّهُمَّ اهْدِهِ فَمَالَ إِلَى أَبِيهِ فَأَخَذَهُ) أَخْرَجَهُ أَبُو ذَوْدٍ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

الشرح:

والمميز إن افترق أبواه كان عند من اختار منهما فإن كان في أحدهما جنون أو كفر أو ورق أو فسق أو نكحت أو خسر أو لا خير ولا تحير (وبخير) لمميز (بين أم وحدود كذا أح أو عه) مع الأم (أو أب) ومثله بقية عصاة ونعمة (مع أخت) لغير أب (أو خالة في الأصح) ومثله بقية في ذوي الأرباب وفي الآخرين الأب (فإن اختار أحدهما) أي الأبوين أو من حقهما ثم اختار الآخر حوّل إليه وإن لم يطلبه فإن اختار الأب ذكر لم يسمع زيارة أمه ويمنع أنثى من زيارة أمها لتألف الصيانة ولا يمنع أمها دحولا عليها زائرة والزيارة حرة في أيام على العادة فإن مرضاً فالأم أولى بتمريضهم من لأب فإن رضي الأب بالتمريض في بيته فذاك وإلا ففي بيت الأم. وإن اختار الأم ذكر فعندها ليلاً وعند الأب نهاراً.

يؤدبه الخاضع ويسلمه للمكتب أو ذي حرفة أو اختارتها أنثى فعندها ليلاً ونهاراً ويزورها الأب على العادة وإن اختارهما أقرع بينهما فإن لم يختار واحداً منهما فالأم أولى أراد أحدهما سفر حاجة كتجارة كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود المسافر أو أراد أحدهما سفر نقلة فالأب أولى من الأم بشرط أن طريقه والبلد المقصود له. قبل ومسافة القصر بين البيتين بخلاف مدونها فكالمقيمين والأصح لافرق ومحارم العصبية كالجد والعم

والأخ في سفر النقلة كالأب منهم في ذلك أولى من الأم بالحضانة. (١)

٤- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي ابْنَةِ حَمْزَةَ لِحَالَتِهَا وَقَالَ: الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ فَقَالَ (وَالْجَرِيَّةُ عِنْدَ الْحَالَةِ وَإِنَّ الْحَالَةَ وَالْأُمَّةَ).

الشرح:

إِذَا اُحْتَصِمَ لَزَوْجَانِ فِي الْوَلَدِ قَبْلَ الْفُرْقَةِ أَوْ عَدَهَا فَلِأُمِّ أَحَقَّ ثُمَّ أُمُّهَا ثُمَّ أُمُّ الْأَبِ ثُمَّ الْأَخْتُ لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ لَأُمِّ ثُمَّ لِأَبٍ ثُمَّ خَالَاتُ كَذَلِكَ ثُمَّ الْعَمَاتُ كَذَلِكَ أَيْضاً وَبَنَاتُ الْأَخْتِ أُولَى مِنْ بَنَاتِ الْأَخِ وَهِيَ أُولَى مِنَ الْعَمَاتِ. وَمَنْ لَهَا الْحِضَانَةُ إِذَا تَزَوَّجَتْ بِأَجْنَبِي سَقَطَ حَقُّهَا فَإِنْ فُرِقَتْ عَادَ حَقُّهَا وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي نَفْيِ الزَّوْجِ وَيَكُونُ الْغُلَامُ عِنْدَ هُنَّ حَتَّى يَسْتَغْنِيَ عَنِ الْخِدْمَةِ وَتَكُونُ الْجَارِيَّةُ عِنْدَ الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ حَتَّى تَحِيضَ وَعِنْدَ غَيْرِهِمَا حَتَّى تَسْتَغْنِيَ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرِ امْرَأَةٌ أَخَذَهُ الرِّجَالُ وَأَوْلَادُهُمْ أَقْرَبُهُمْ تَعْصِيَاءً.

ولا تدفع الصبية الى غير محرم ولا الى محرم ما جن فاسق. وإذا اجتمع مستحقوا الحضانة في درجة واحدة فأورعهم أولى ثم أكبرهم والذمية أحق بولدها المسلم مالم يخفف عليه الكفر وليس للأب أن يخرج بولده من بلده حتى يبلغ حد الاستغناء وليس للام ذلك إلا أن تخرجه الى وطنها وقد وقع العقد فيه. (٢)

٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ فَإِنْ لَمْ يَجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيَأْوِلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ) مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

الشرح:

قال الصنعاني رحمه الله: الخادم يطلق على الذكر والأنثى أعم من

(١) ص ٤٧٥-٤٧٦ السراج الوهاج

(٢) ص ٢٥٠-٢٥٢ الاختيار ج ٢

يكون مملوكاً أَوْحراً وظاهر الأمر الإيجاب وأنه يناوله من الطعام ما ذكر مُخيراً
وفيه بين أن الحديث الذي فيه الأمر بأن يطعمه مما يطعم ليس المراد به
مؤاكلته ولا أن يشبعه من عين ما يأكل بل يشركه فيه بأدنى شيء من لقمة
أو لقمتين. قال ابن المنذر: إن الواجب إطعام الخادم من غالب القوت
لدي يأكل منه الناس في تلك البلدة وكذلك الإدام والكسوة.

قال: وتام الحديث (فانه ولي أمره وعلاجه) فدل على أن ذلك يتعلق
بالخادم الذي له غاية في تحصيل الطعام فيندرج في ذلك الحامل للطعام
لوجود المعنى فيه وهو يتعلق النفس به.

٦- وَعَنْ أَنَسٍ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي
هَرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَحِيتْ نَارُهَا لَهَا فِي أَطْعَمَتِهَا وَسَبَقَتِهَا وَلَا هِيَ
تَرْكُتُهَا تَأْكُلُ مِنْ حَشَشِ الْأَرْضِ) (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الشرح:

(الهرة) أنثى السنور وأمر الذكر (حشش الأرض) بفتح الحاء
المعجمة ويجوز ضمها وكسرهما وشينين معجمتين بينهما ألف والمراد هوام
الأرض. والحديث دليل على تحريم قتل الهرة لأنه لا عذاب إلا على فعل
محرم. ويحتمل أن المرأة كافرة فعذبت بكفرها وزيدت عذاباً بسبب ذلك
وقال النووي: أنها كانت مسلمة وإنما أدخلت النار بهذه المعصية ورواه
لبيهقي في البعث والنشور عن عائشة رضي الله عنها (فاستحققت العذاب
بكفرها وظلمها) قال الدميري: الأصح أن الهرة يجوز قتلها حال عدوها
دون غيرها من الأحوال. وفي الحديث دليل على جواز اتخاذ الهرة وربطها
بإدخالها يهمل طعامها ولا يجب إصعاد حرة إذا لم يربطها بل الواجب تخفيفها
عند ذلك لتطيش نفسها (٢) والله اعلم.

(١) ص ٢٣٠ سبل السلام ج ٣

(٢) ص ٢٣٠-٢٣١ سبل السلام ج ٣

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	كتاب البيوع باب شروطه ومن بهي عنه
٦	ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والحريير
٧	كلام العلماء في بيع الاعيان المحضة المنتفع بها كالزبل
٨	د حتمت بحدابعد فالقول مايقول رب السلعة اويتشارك
٩	بهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن
١٠	السهى عن الكهانة والسحر وتحريم اتيان الكهان
١١	السهى عن بيع وشرط يحالف مفتص عقد البيع
١٢	حكم السمن اذا وقعت فيه فارة أقوال العلماء
١٣	لايحور بيع الهرة الاهلية ولا اريت الجرس
١٤	الوصية بالكلب المستفيع به والسرجين ونحوهما جائزة
١٥	ماكان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل
١٦	بهى رسوالله ﷺ عن بيع فصل الماء
١٧	نهى رسول الله ﷺ عن بيع جبل الحيلة
١٨	النهى عن بيع الحصاة وبيع الغرر تفسير ذلك
١٩	يحتمل بعض الغرر اذا دعت اليه حاجة كالجهل باساس الدار
٢٠	اجمع العلماء على ان من اشترى طعاماً فليس له أن يبيعه حتى يقبضه
٢١	لايجوز بيعتان في بيعه - تفسير ذلك
٢٢	لايحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع
٢٣	بطلان بعض الشروط الفاسدة مع صحة البيع والعاء الشرط
٢٤	السهى عن بيع العربان - العربون - اقوال العلماء
٢٥	ان رسول الله ﷺ بهى أن تباع السلع حيث تبتاع
٢٦	بيع المجس وأقوال العلماء فيه بعد اتفاقهم على تحريمه
٢٧	النهى عن المحاقلة والعزارة والمخارة - تفسير ذلك
٢٨	بيع الماء والسطيخ وما يأتي طاماً بعد طهر
٢٩	السهى عن تلقي الركبان ولا يبيع حاضر لباد - تفسير ذلك
٣٠	مراعاة المصلحة العامة وتقديمها على المصلحة الخاصة
٣١	لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه
٣٢	لاتسأل المرأة طلاقاً اختها لينكحها بدلها
٣٣	الكلام على التسعير أقوال العلماء
٣٤	لا يحتكر الا غاطىء - انواع الاحتكار
٣٥	المصراة وتبدليس في البيع - أقوال العلماء
٣٦	قول النبي ﷺ (من غش فليس منا)
٣٧	لا يبيع العيب ممن يتحداه خمر - الخراج بالضممان وتفسير ذلك
٣٨	الربح في التجارة - الانصاف في البيع والشراء
٣٩	لا يباع صوف على ظهر الغنم ولا لبن في ضرع

الموضوع	الصفحة
لا يجوز بيع الوقف ولا المرهون الا باذن المرتهن .	٤٠
الاقالة في البيع تفصيل احوال الاقالة .	٤١
باب الخيار - خيار المجلس تفسير ذلك .	٤٢
وجوب الصديق عند البيع والشراء .	٤٣
خيار الشرط - مدته وأقوال العلماء .	٤٤
باب الربا - النهي عن المشاركة في كتابته والشهادة عليه .	٤٥
النهي عن الامتطالة في عرض المسلم بغير حق .	٤٦
التجارة عن تراض ولا اكراه في بيع ولا شراء .	٤٧
العلة في الربا الكيل والوزن في جنس واحد . أقوال العلماء .	٤٨
الطعام بالطعام مثلاً مثل - الواسل والأدوية .	٤٩
بيع الحيوان بالحيوان نسبة - أقوال العلماء .	٥٠
نهى النبي ﷺ عن بيع العينة - توضيح ذلك .	٥١
الهدية في مقابلة الشفعة - أقوال العلماء .	٥٢
لعن الراشي والمرشعي والرائش - الرشوة وانواعها .	٥٣
المزاينة وتفسيرها . بيع ثوب بثوبين .	٥٤
النهي عن بيع الكالئ بالكالئ تفسير ذلك .	٥٥
باب الرخصة في العرايا وبيع الأصول والثمار .	٥٦
نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها .	٥٧
بيع الثمار بعد بدو صلاحها وتسليمها الى المشتري .	٥٨
من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للسائح .	٥٩
ابواب السلم والقرض والرهن .	٦٠
بيع الزيت الى أجل مسمى . شروط السلم .	٦١
الثوب من جنس المسنة والعقوبة من جنس الذهب .	٦٢
باب الرهن - معناه لغة وشرعاً .	٦٣
لا يعلق الرهن عن صاحبه - توضيح ذلك .	٦٤
يستحب لمن عليه دين أن يره - جوده من النهي عليه .	٦٥
كل قرض جر منفعة فهو ربح من وجه الربا .	٦٦
باب التفليس والحجر . معنى التفليس لغة وشرعاً .	٦٧
من أدرك ماله بعينه فهو أحق به - أقوال العلماء .	٦٨
قول النبي ﷺ (لي الواجد يحل عرضه وعقوبته) .	٦٩
اد طيب عرماء المجلس المحمر عليه حجر القاصي عليه ومنعه .	٧٠
علامات السلوغ للرجل والمرأة - أقوال العلماء .	٧١
يحجر عني المعني الماحي والطبيب الحاهل لعموم الضرر .	٧٢
تصدق المرأة من مالها عن طيب نفس - باب الصلح .	٧٣
الصلح على ثلاثة أصرب : صلح مع إقرار - و صلح مع سكوت و صلح مع انكار - أقوال العلماء .	٧٤

الموضوع	الصفحة
لا يحل لامرئ أن يأخذ عصا أخيه بغير طيبة نفس منه .	٧٥
باب الحوالة والضمان . انتهى عن مطل الغني .	٧٦
الفرق بين الحوالة والحمالة . الحكم بالافلاس .	٧٧
الصلاة على الميت اذا كان عليه دين . ضمان الدين عن الميت .	٧٨
لا كفالة في حد . اذا تكفل بنفس فمات فلا شيء عليه .	٧٩
باب الشركة والوكالة . الصديق وتحريم الخيانة .	٨٠
لا تصح الشركة فيما لا تصح الوكالة به . شركة الصائغ	٨١
لا ينفرد احد من العسكر دون الجميع	٨٢
معنى الوكالة لغة وشرعاً . عقد الوكالة مشروع	٨٣
بعث العامل لجباية الزكاة سنة نبويه .	٨٤
باب الاقرار - (قل الحق ولو كان مرا) .	٨٥
باب العارية - تعريفها لغة وشرعاً .	٨٦
قول النبي ﷺ (أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك) .	٨٧
العارية المضمونة تضمن اذا تلفت بالقيصة .	٨٨
باب العصب . تحريم غصب الارض وغيرها .	٨٩
قول النبي ﷺ (من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله بفقته) .	٩٠
اذا هدم البناء وحفر الارض يضمن لوجود الثقل .	٩١
باب الشفعة - الشفعة للشريك والحار .	٩٢
اذا وقع البيع فعلم الشفيع به عليه أن يشهد .	٩٣
باب القراض معناه لغة وشرعاً .	٩٤
الشرط المعترف في القراض لا يضارب الا باذن رب المال	٩٥
باب المساقاة والاجارة . كراء الارض بالشرط او الثلث	٩٦
كراء الارض بالذهب والعصاة لا بأس به .	٩٧
صححة كراء الارض بأجرة معلومة وبما يخرج منها .	٩٨
لا يحرم كسب الحجام والطبيب .	٩٩
لا يجوز أكل مال الناس بالباطل . (أحق ما اخذتم عليه	١٠٠
أجرأ كتاب الله) . جواز اخذ الأجرة لتعليم القرآن .	
لا يشترط المعلم الا ان يعطى شيئاً فليقبله .	١٠١
قول النبي ﷺ (من استأجر أجيراً فليس له أجره)	١٠٢
باب احياء الموات .	
التحجير يفيد ملكه مؤقتاً الى ثلاث سنين .	١٠٣
انما يحمي الامام ما ليس بملك لاحد مثل بطون الاودية .	١٠٤
الموات ما ليس بملك لاحد ولا هو من مرافق البلد .	١٠٥
من حفر بئراً في موات فحريمها او يعون ذراعاً من كل جانب	١٠٦
العطن موضع مبرك الا بل حول الماء .	١٠٧
يمنع من احياء الموات الا باذن الامام اقوال العلماء	١٠٨
الناس شركاء في ثلاث في الكلا والماء والسر قول لعلماء	١٠٩
شراء سيدنا عثمان رضي الله عنه ثروته والتصدق به	١١٠
باب الوقف . الصدقة الحارة والعلم ارفع ويؤيد لصالح	١١١
وقف سيدنا عمر رضي الله عنه شروط الواقف	١١٢
يجوز وقف الكراع والسلاح - وقف المنقول .	١١٣
باب الهب والعمرى والرقى . استحباب التسوية في عطية الاولاد	١١٤
يجوز تفصيل بعض الاولاد بشيء من المال لمصلحة أو حاجة	١١٥
ترك ما يوقع الشحنة بين الاخوة .	١١٦

الموضوع	الصفحة
كراهة الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقباضها .	١١٧
هبة الوالد لولده - يحوز للوالد أكل مال الولد بالمعروف .	١١٨
الهبة بشرط العوض لها أحكام البيع .	١١٩
العمري والرقبي - أقوال العلماء . وللمن تكون بعد الموت .	١٢٠
قول النبي ﷺ (المؤمنون عند شروطهم) .	١٢١
الهبة والعدة . الإبراء هبة الدين ممن عليه الدين .	١٢٢
الهديّة من أسباب زيادة المحبة والاحترام المتبادل .	١٢٣
قول النبي ﷺ (من وهب هبة فهو أحق بها مالم يشب عليه)	١٢٤
باب اللقطة . جواز أكل ما يوجد من المحقرات ملقى في الطريق .	١٢٥
لقطة الغنم - لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط .	١٢٦
قول النبي ﷺ (من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها) .	١٢٧
نهى النبي ﷺ عن لقطة الحاج . إلا للحمض لمشد .	١٢٨
قال رسول الله ﷺ (إلا لا يعجل ذرئاً من السباع) .	١٢٩
باب الفرائض . المراد به رجل ذكر .	١٣٠
قول النبي ﷺ (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) .	١٣١
للبنات النصف ولبنات الابن السدس وما بقي فلأخت .	١٣٢
ميراث الجد - السدس أقل ما يرث الجد وقد يرث أكثر من ذلك .	١٣٣
للمجدات وإن كثرن السدس يقسم بينهما . الخيال وارث من لا وارث له .	١٣٤
قول النبي ﷺ (إذا استهل المولود ورث) . معنى الاستهلال	١٣٥
القاتل لا يرث سواء كان القتل العمد أم غيره . أقوال العلماء	١٣٦
ترتيب العصبات في الميراث الأب يحجب الجد .	١٣٧
عقوبة زيد بن ثابت رضي الله عنه في عدم ميراث	١٣٨
باب الوصية . معناه شرعي . بحث على وصية	١٣٩
الاشهاد على الوصية . التأهب للموت والتوبة إلى الله عز وجل .	١٤٠
وصية بنت - الاتفاق في وجوه الخير .	١٤١
فصل شرعي في ميراث وقضاء دينه .	١٤٢
وصية - من صحح وفعل خير الزيادة على الثلث باجارة لورثة	١٤٣
باب الوصية - تنبيه في حفظ الودائع بضمن المودع .	١٤٤
(كتاب الكاح) - سر ذنب مؤنة الكاح	١٤٥
قول النبي ﷺ (من رغب عن سنتي فليس مني) .	١٤٦
تزوجوا لولده - قوله تعالى (لا يكونوا فقراء يعيهم الله)	١٤٧
قوله ﷺ نكح امرأة لأربع لما لها ولحبسها ولجمالها ولدينها .	١٤٨
الدعاء للزوجين - بركت لك وبارك عليك وجمع بينكما بخير .	١٤٩
إن الحمد لله حمداً يستعبد ويستعمره ويعود بالله من شرور أنفسنا .	١٥٠
النظر إلى المحصورة من حصّة من نوحه والكفيل فقط .	١٥١
قول النبي ﷺ لا يحصب أحدكم عنى حصّة أخيه حتى يترك .	١٥٢
قصة المرأة التي زوجها سيي ﷺ وحثكها فعلمها من القرآن	١٥٣
أقل المهر عشرة دراهم - غلار كاح	١٥٤
اشتراط الولي في صحة كاح - نكحي فصح الكاح .	١٥٥
الأيام أحق بنفسها من غيرها - نكح تستأذن في نفسها .	١٥٦
إذا رأت نكاحها كاح صحيح أو فاسد أو وثبة	١٥٧
النهي عن نكاح الشغار وتفسيره - يجب مهر المثل .	١٥٩
عبارة الباء معتبرة في الكاح حتى يزوجت لحره نفسها جاز	١٦٠
لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين امرأة وحانتها	١٦١
نكاح المحرم حاله الآخر - قول العلماء قصة	١٦٢

الموضوع	الصفحة
ميمونه عليها السلام .	
ان احق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج	١٦٣
النهي عن نكاح المتعة واعتقاد الاجماع على تحريمه .	١٦٤
التحريم والاباحة كانا مرتين فكانت حلالاً قبل خير ثم حرمت .	١٦٦
لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له .	١٦٧
لا ينكح الزاني المحلود الا مثله . الكفاءة في النكاح .	١٦٨
لا ينكحها الزوج الأول حتى تذوق عسيلة الثاني ويطلقها وتنقضي عدتها .	١٦٩
وباب الكفاءة والخيار الكفاءة تعتبر في النكاح	١٧٠
وتعتبر للنساء في الرجال .	
قول النبي ﷺ قال (يا بني بياضة أنكحوا أبا هند وأنكحوا اليه)	١٧١
لا يجوز الجمع بين الأختين نكاحاً ولا بملك يمينه وطأ .	١٧٢
لا يحل للرجل أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة لقوله تعالى	١٧٣
(مثنى وثلاث ورباع) .	
إذا أسلمت المرأة قبل زواجها فانتزعتها القاضي	١٧٤
وودعها إل زوجها الأول بعد اسلامه .	
إذا علمت الزوجة باسلام زوجها وهي في العدة ردت إليه .	١٧٥
لا خيار لولي في عيب حدث بالزوج من عيب بعد الزواج .	١٧٦
أحكام العتمة وأحوال العلماء في تاحيله سنة .	١٧٧
(باب عشرة النساء) ملعون من أتى امرأة في دبرها .	١٧٨
وصية رسول الله ﷺ بالنساء خيراً .	١٧٩
تحريم إفشاء سر الزوجة وما يجري بين الرجل وامرأته	١٨٠
من أمور الاستمتاع .	
لاتخرج الزوجة من بيتها الا بعد إذن زوجها . المعاشرة بالمعروف .	١٨١
قوله تعالى (فأتوا حرثكم أنى شئتم) بسم الله اللهم جنبنا الشيطان .	١٨٢
لاتمتع نفسها من زوجها الا لعذر شرعي كحيض وصوم وإحرام .	١٨٣
حكم وصل الشعر بغيره - النامصة - الواشمة - أقوال العلماء .	١٨٤
يجوز مجامعة المرأة وهي مرضع والرضاع لا يحرمها على زوجها .	١٨٥
العزل وأحكامه - يشترط إذن الزوجة الحرة في العزل .	١٨٦
يجوز العسل الواحد عن جماعين فأكثر الا اذا دخل وقت صلاة .	١٨٧
باب الصداق الأوقية أربعون درهماً - أم حبيبة رضي الله عنها .	١٨٨
زواج سيدنا علي كرم وجهه من فاطمة سيدة نساء	١٨٩
العالمين رضي الله عنها .	
يتقرر المهر بالدخول وما قام مقامه من الخلوة الصحيحة وبالموت .	١٩٠
أفضل النكاح أيسره - لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم .	١٩١
قوله تعالى (أن تبغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين	١٩٢
نمتع المرأة المطلقة التي لم يسم لها الزوج مهراً . أقوال العلماء .	١٩٣
(باب الوليمة) وليمة العرس والاجابة اليها . أقوال العلماء	١٩٥
قوله ﷺ إذا دعي أحدكم فليجب فإن كان ضائعاً فليصل .	١٩٦
طعام الوليمة أول يوم حق والثاني سنة وطعام الثالث سمعة .	١٩٧
إذا اجتمع داعيان فالأحق بالأجابة الأسبق . استنوب قدم الحدر	١٩٨
قول النبي ﷺ (يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما بينك)	١٩٩
كراهة الأكل مما يلي الغير ومن الوسط والأعشى لا يحو عاكهة	٢٠٠
لا يتنفس في الأناء ولا يأكل بالشمال	٢٠١
(باب ختم) كاد رسول الله ﷺ يقسم بين سنته فيعدل .	٢٠٣
حق امرأة بعد الردف بمكر سبع وليلت ثلاث	٢٠٤
روح النبي ﷺ سودة بنت زمعة رضي الله عنها	٢٠٥

الصفحة	الموضوع
٢٠٦	يستحب للزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها ولا يدعوهن الى بيته .
٢٠٧	لا يضرب امرأته ضرباً مبرحاً ويجوز اليسير بحيث لا يحصل منه النفور .
٢٠٨	(باب الخلع) حقيقة الخلع الشرعية - أقوال العلماء .
٢٠٩	قوله تعالى (فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) .
٢١١	(باب الطلاق) معنى الطلاق - طلاق الحائض واقع .
٢١٣	من قال لامرأته طالق ثلاثاً يقع الثلاث - أقوال العلماء .
٢١٤	من طلق ثلاثاً دفعة واحدة فقد عصى الله عز وجل وتحسب عليه .
٢١٥	الطلاق اليبس وكنيات الطلاق إنما قصد بها واحدة .
٢١٦	ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة .
٢١٧	قوله تعالى (ولا تتخذوا آيات الله هزواً) لا يجوز اللعب بالطلاق .
٢١٨	قول النبي ﷺ (إن الله تعالى وضع عن أمتي الخطأ والنسيان) .
٢٢٠	إذا حرم الرجل امرأته فهو يمين يكفرها - الاعتبار ببيته .
٢٢١	قول النبي ﷺ (لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك) .
٢٢٢	لا يقع طلاق الصبي وإن كان يعقل والمجنون والنائم والمعتوه كالمجنون .
٢٢٤	(كتاب الرجعة) إذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية أقوال العلماء .
٢٢٥	يستحب الأشهاد على الرجعة - أقوال العلماء .
٢٢٦	(باب الإيلاء والظهار والكفارة) معنى الإيلاء . إذا أمضت أربعة أشهر .
٢٢٧	الظهار والكفارة الواجبة - لا يحل له وطؤها ولا مسها حتى يكفر .
٢٢٩	باب اللعان - أول لعان وقع - كيفية الأيمان والشهادات .
٢٣٠	يجب اللعان بتفي الولد - أو ينفذ المرأة إذا كان من أهل الشهادة .
٢٣١	أحكام اللعان - يلحق الولد بنسب أمه إذا نفاه الأب .
٢٣٣	لا حد في التعريض بالزنا ولا لعان به ينبغي اجتنابه .
٢٣٥	(باب العدة والاحداد) قوله تعالى (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) .
٢٣٦	قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) .
٢٣٧	معنى الاحداد - عدة المتوفي عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام .
٢٣٩	لا تخرج الميتة من بيتها ليلاً ولا نهاراً ونفقتها واجبة على الزوج .
٢٤٠	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً .
٢٤١	الأقراء الحيض ومن قال أنه الطهر - دليل القولين .
٢٤٢	لا ينبغي أن تخطب المعتدة إلا بعد انتهاء عدتها .
٢٤٣	المفقود - امرأة المفقود - حكم الحاكم على المفقود .
٢٤٤	لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم .
٢٤٥	قوله ﷺ (الولد للفراش وللماهر الحجر) .
٢٤٦	(باب الرضاع) مدة الرضاع أقوال العلماء في عدد الرضعات .
٢٤٧	لبن الفحل وهو الرجل المنسوب ذلك اللبن إليه ويصير أبا للرضيع .
٢٤٨	لا تحرم المصته والمصتان - أقوال العلماء .
٢٤٩	يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب إلا أخت ابنه وأم أخته .
٢٥٠	أقوال العلماء في أقصى مدة الرضاع المحرم .
٢٥١	قصة عقبة بن الحارث ومفارقة زوجته بعد أن علم أنها أخته من الرضاع .
٢٥٢	نهى ﷺ أن تسترضع الحمقى لأن للرضاع تأثيراً في الطباع .
٢٥٣	(باب النفقات) النفقة مقدرة باجتهاد الحاكم .
٢٥٤	قوله ﷺ (إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة) .

الموضوع	الصفحة
وجوب النفقة على الأهل والعيال والتصدق بالفضل .	٢٥٥
الحامل المتوفى عنها زوجها لانفقة لها - أقوال العلماء .	٢٥٦
جواز ادخار قوت سنة - النفقة على العيال اثبات السكن وقصة فاطمة بن قيس رضي الله عنها .	٢٥٧
البيد العليا خير من اليد السفلى وأقوال العلماء في الاعسار بالنفقة .	٢٥٨
يلزم الشخص نفقة الوالد وإن علا والولد وإن سفل .	٢٥٩
نفقة القريب ذي الرحم سوى الوالدين والولد تجب على قدر الحيراث كالأخوة والأخوات . أقوال العلماء .	٢٦٠
(باب الحضانة) معناها - الأحق بالحضانة أم الولد .	٢٦٢
يؤديه الحاضن ويسلمه لمكتب أو ذي حرفة .	٢٦٣
ولا تدفع الصية الى غير محرم والأورع أولى من غيره .	٢٦٤
قول النبي ﷺ بتعذيب امرأة في هرة سجنها حتى ماتت .	٢٦٥



رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد (٤٥٦) لسنة ١٩٨٥
 انتهى الطبع في ٢٨ / ٤ / ١٩٨٥
 طبع في مطبعة الزهراء الحديثة بالموصل

باب العلم

مِنْ كِتَابِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ

عن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما اكتسب مكتسبٌ مثلَ فضلِ علمٍ يهدي به صاحبه إلى هدى، أو يردّه عن ردى، وما استقام دينه حتى يستقيم عمله» رواه الطبراني

وروي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُبعثُ العالم والعابد، فيقال للعابد: ادخل الجنة، ويقال للعالم أثبت حتى تشفع فيما أحست أدبهم» رواه البيهقي

اللهم أنفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا وزدنا علماً،
والحمد لله على كل حال، وأعوذ بالله من حال أهل النار.

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد (٤٥٦) لسنة ١٩٨٥